تنظيم "الدولة الإسلامية"
النشأة، والتأثير، والمستقبل

تنظيم "الدولة الإسلامية"
النشأة، والتأثير، والمستقبل

تأليف

مجموعة من الباحثين

معتز الخطيب
شفيق شقير
حسن أبو هنية
محمد الراجي
طارق عثمان
كمال القصير
تامر بدوي
عمر عاشور
محمد أبو رمان
جاسم حسين

تحرير

فاطمة الصمادي





بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

1437 هـ - 2016 م

ردمك 978-614-01-1935-2

جميع الحقوق محفوظة



الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)

فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي **الدار العربية للعلوم ناشرون** ش. م. ل

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

شكر وتقدير

يتقدم المحرِّر بوافر الشكر والتقدير للباحثين المشاركين في هذا العمل ويأمل أن يمثِّل ذلك إضافة للمكتبة العربية ولمكتبة دراسات الاجتماع السياسي بشكل خاص.

كما يتقدَّم بجزيل الشكر لكل من أسهم في إعداد الكتاب وإخراجه في صورته النهائية؛ فبدون تضافر تلك الجهود لم يكن هذا العمل ليرى النور. ويخص بالشكر إدارة البحوث بمركز الجزيرة للدراسات لمساعدتها في تطوير الكتاب بدءًا بمناقشة التصور ووضع الإطار العام، مرورًا بمراجعة فصول الكتاب وإبداء الملاحظات بغرض تطويرها، وانتهاءً بتنسيق النص وترتيب محتوياته. كما يشكر إدارة النشر والعلاقات العامة بالمركز لمساعدتها في تأمين المراحل النهائية لهذا العمل من قبيل التدقيق اللغوي والتصميم والإخراج الفني، وأيضًا قسم الإدارة والتنسيق لمتابعة عملية الطباعة والتوزيع.

المحتويات

تراجم المؤلفين

تامر بدوي

باحث مصري مختص بالشأن الإيراني ويركز على منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز. تنصبُّ اهتماماته على الاقتصاد السياسي والكلي لإيران ومشروعات النقل الإقليمية وأمن الطاقة والحركات الراديكالية في أوراسيا، ويكتب في كلٍّ من الجزيرة نت (قسم الاقتصاد والأعمال) ومركز الجزيرة للدراسات، كما سبق أن كتب لعدد من المراكز البحثية العربية والمواقع التحليلية، مثل: صدى (مركز كارنيغي الشرق الأوسط). حصل على ليسانس كلية الآداب في اللغة الفارسية وآدابها من قسم اللغات الشرقية بجامعة الإسكندرية (مصر) في عام 2013 ويدرس حاليًا العلاقات الدولية (فرع الاقتصاد السياسي الدولي) في جامعة وسط أوروبا (بودابست).

حسن أبو هنية

باحث وخبير في شؤون الحركات الإسلاميَّة. يكتب في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ومتخصص في شؤون الفكر الإسلامي.محلل سياسي ومعلِّق دائم في الفضائيات العربية، باحث غير متفرغ في عدد من المؤسسات البحثية المحلية والإقليمية والدولية، يكتب لعدَّة صحف ومجلات محلية وعربية وأجنبية. من الأعمال والكتب التي قام بنشرها: "المرأة والسياسة من منظور الحركات الإسلامية في الأردن"، و"السلفية الجهادية في الأردن: مقاربة الهوية وشروط الفاعلية"، و"السلفية المحافظة: استراتيجية أسلمة المجتمع وسؤال العلاقة الملتبسة مع الدولة (بالاشتراك)"، و"الطرق الصوفية دروب الله الرُّوحية: التكيُّف والتجديد في سياق التحديث"، و"تنظيم الدولة الإسلامية": الأزمة السُّنِّية والصراع على الجهادية العالمية" بالاشتراك.

شفيق شقير

باحث ومشرف الدراسات الآسيوية في مركز الجزيرة للدراسات، متخصص بشؤون المشرق العربي والحركات الإسلامية، له كتاب بعنوان "المدرسة العقلية الحديثة في الحديث النبوي الشريف". عمل باحثًا في قسم البحوث والدراسات في الجزيرة نت من عام 2002 إلى عام 2008 وكانت مساهماته عن المشرق العربي واليمن وإيران وقضايا المقاومة والحركات الإسلامية، إضافة إلى الشؤون الإسلامية والآسيوية. انتقل إلى مركز الجزيرة للدراسات في العام 2008، ويركز في مساهماته على الحركات الإسلامية والتيارات السلفية والجماعات الجهادية: مقولاتها الفكرية والفقهية وتوجهاتها السياسية، وحزب الله وولاية الفقيه: بناؤها وتمثُّلاتها في الجوار العربي لاسيما المشرقي منه، والشأن اللبناني الداخلي وارتباطاته الإقليمية والدولية.

طارق عثمان

باحث ومترجم مصري. حاصل على بكالوريوس في العلوم الصيدلانية من جامعة القاهرة. تنصبُّ اهتماماته البحثية عامة على الفلسفة القارية المعاصرة، وعلم الاجتماع، وعلم النفس. نُشر له كتاب "الحالة الليبرالية في مصر"، (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2012). وله عدد من الأوراق العلمية والمقالات التحليلية، المنشورة في مجلات ومواقع إلكترونية. كما قام بترجمة عدد من الدراسات كـ "حاوي الثورة المصرية" لوالتر أرمبرست، و"ما هي الشريعة؟" لوائل حلاق، و"العلماني والعلمانيات" لخوسيه كازانوفا.

عمر عاشور

حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية (دراسات الأمن الاستراتيجي والصراع) من جامعة ماكجيل الكندية، وهو أستاذ في العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، ومدير برنامج الدراسات العليا في سياسة الشرق الأوسط لدى معهد الدراسات العربية والإسلامية بجامعة إكستر البريطانية، ويعد الدكتور عاشور خبيرًا

في دراسات الأمن والاستراتيجية، والجماعات الإسلامية، والديمقراطية، وحلّ النزاعات المسلحة، وله العديد من المؤلَّفات، أهمها: تحولات الحركات الإسلامية المسلحة، وإصلاح القطاع الأمني في مصر: المعضلات والتحديات، وتحليل اتجاه الإسلاميين في ليبيا: الصعود والتحول والمستقبل.

كمال القصير

باحث ومشرف دراسات المغرب العربي في مركز الجزيرة للدراسات، متخصص بتحليل السياسات والقضايا الأمنية في منطقة المغرب العربي. يحضِّر أطروحة الدكتوراه في الفكر السياسي الإسلامي، وينشر مقالات الرأي في الصحافة المكتوبة بانتظام. عمل باحثًا في قسم البحوث والدراسات في الجزيرة نت من عام 2002 إلى عام 2008، وانتقل إلى مركز الجزيرة للدراسات عام 2008. يركِّز الباحث القصير في مساهماته على دراسة التحولات السياسية والأمنية في منطقة المغرب العربي، والتيارات الإسلامية والجماعات الجهادية.

محمد أبو رمان

باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية، وخبير في حركات الإسلام السياسي وقضايا الإصلاح في الأردن. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص نظرية سياسية-فكر سياسي، من جامعة القاهرة في العام 2009، ودرجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة آل البيت في العام 2000، ودرجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة اليرموك في العام 1995. صدرت له مجموعة من الكتب والدراسات، باللغتين العربية والإنجليزية، حول الحركات الإسلامية في الأردن، من أبرزها: كتاب "الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي (الشبكة العربية للأبحاث والترجمة، بيروت، 2010)، وكتاب "بين الحاكمية وسلطة الأمة: الفكر السياسي للشيخ محمد رشيد رضا" (وزارة الثقافة، عمان، 2010)

محمد الراجي

يعمل محمد الراجي باحثًا في مركز الجزيرة للدراسات، ومشرفًا على برنامج الدراسات الإعلامية. حاصل على درجة الدكتوراه في الإعلام من جامعة أم درمان الإسلامية عام 2015، وماجستير في الصحافة الإذاعية والتليفزيونية من الجامعة نفسها في العام 2011، ودبلوم الدراسات العليا في الأدب الحديث بجامعة محمد الخامس-المغرب عام 1995. تنصبُّ أبحاثه في مجال الإعلام والاتصال، وبدرجة خاصة في وسائل الإعلام الجديد وتشكيل الرأي العام. عمل صحافيًّا في قناة الجزيرة بقسم ضمان الجودة بين عامي 2005 و2013. ومن أهم أعماله البحثية دراسات إعلامية، مثل: "الصورة الذهنية لجماعة الإخوان المسلمين في الصحافة الإلكترونية المصرية"، و"الفضاء السمعي البصري الموريتاني وبنية السلطة والمجتمع".

معتز الخطيب

أستاذ مساعد في مركز التشريع الإسلامي والأخلاق بجامعة حمد بن خليفة، والمشرف على وحدة أبحاث "الإسلام والمنهجية والأخلاق" في المركز. حصل على درجة البكالوريوس في الدراسات الإسلامية بجامعة أم درمان 1997، والماجستير في السُّنَّة وعلوم الحديث (2002)، والدكتوراه في التخصص نفسه (2009) عن أطروحته المعنونة "ردُّ الحديث من جهة المتن: دراسة في مناهج المحدِّثين والأصوليين". شارك الخطيب في تأسيس "الملتقى الفكري للإبداع" (1999)، وعمل مُعدًّا لبرنامج "الشريعة والحياة" في "الجزيرة" (2004-2014). كان باحثًا زائرًا في مركز الدراسات الشرقية (2006) ثم في مركز الدراسات العابرة للأقاليم في برلين (2012-2013). عمل أستاذًا زائرًا في جامعة قطر (2010-2011)، وفي الجامعة الإسلامية في بيروت (2010).

مقدمة

منذ ظهور تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) وتمدده، والمحاولات المتعجلة لا تتوقف عن تفسير هذه الظاهرة دون دراسة متأنية، وفهمٍ عميق للخلفيات والأرضيات التي أسهمت في نشوء هذه الظاهرة. ولم يحظ تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، الذي أعلن الخلافة، إلى اليوم بدراسة بحثية رصينة يمكنها أن تقرأ بشكل جيد أسباب الظهور، ومستقبل هذه الظاهرة.

بات "تنظيم الدولة" يسيطر على المشهد السياسي والعسكري في سوريا والعراق، ويُشكِّل تهديدًا واضحًا لدول أخرى، وجاءت فرنسا في مقدمة الدول التي طالتها عمليات التنظيم؛ حيث عرفت العاصمة الفرنسية باريس، في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، سلسلة هجمات دموية متزامنة في ستة مواقع مختلفة، أسفرت عن مقتل 129 شخصًا على الأقل، وإصابة قرابة 352، ولحقها هجمات أخرى طالت تركيا وبلجيكا.

يأتي هذا الكتاب "**تنظيم "الدولة الإسلامية": النشأة، والتأثير، والمستقبل (ملف)**" والذي سبق لمركز الجزيرة للدراسات أن نشره في شكل ملف إلكتروني، ليُفكِّك الكثير من المقولات والأساطير التي أحاطت بتنظيم الدولة الإسلامية، وهو لا يهدف من ذلك إلى تجريم أو شَيْطَنَة أو إعفاء بعض الأطراف من المسؤولية الملقاة على عاتقها تجاه ما وصلت إليه المنطقة العربية، ومحاولات التهرب من مسؤولية تعثُّر الثورات العربية وإعاقة مسار التغيير في العالم العربي، عبر مساندة أو غضِّ الطرف عن الثورات المضادة والانقلابات العسكرية.

يقترح هذا الكتاب مقاربة تفسيرية للظاهرة التي بات يطلق عليها إعلاميًّا (داعش) تقوم على تجاوز فكرة "تَفَرُّد" التنظيم، والتحرر من قَيد كونه "تهمةً" يتم إلصاقها بفكر أو جهة دون سواها، وهذا يتجسد في تحليل البِنية الفكرية للتنظيم (جذورها وتطوراتها وأصولها وفروعها) من جهة، وفي تحليل الواقع المعقَّد الذي ظهرت فيه تلك الأفكار من جهة أخرى.

وتشير المقاربات البحثية في هذا الكتاب إلى أنه من "الخطأ الفادح القول بأن صعود تنظيم "الدولة الإسلامية" يأتي بمعزل عن السياق السياسي العام في المنطقة؛ فعنف التنظيم وسلوكه الحاد ليس نشازًا، بل هو جزء من "العنف البنيوي" الراهن، الذي يجتاح العديد من الدول والمجتمعات العربية". ولذلك، فإن من الضروري أن تتم قراءة هذا الفاعل السياسي الجديد في إطار العنف السلطوي، سواء كان ذا طابع طائفي، مثل: العراق وسوريا، أو استبدادي، كما هي الحال في مصر والجزائر والدول العربية الأخرى، وفي إطار الأزمات البنيوية التي تعاني منها الدول العربية، وتخلق مشاعر شعبية جامحة للتهميش والإقصاء وغياب الأفق السلمي والظروف الاقتصادية والاجتماعية الطاحنة. ومن الضروري، كذلك، النظر إلى صعود تنظيم الدولة في سياق الفوضى الطاحنة في ليبيا، والفراغ السياسي ونمو الجماعات المرتبطة بالسلفية الجهادية هناك، وفي صحراء سيناء، وفي اليمن مع سيطرة الحوثيين على صنعاء، ومع الأزمة البحرينية والأزمات الداخلية العربية، فهنالك اليوم حالة جديدة متنامية من تفكيك المجتمعات وانهيار السلطة الأخلاقية للدولة، والعودة إلى الأشكال الأولية من التعبير عن الهوية.

يخلق مثل هذه المناخات جاذبية لنموذج الدولة الإسلامية وقابلية لاستنساخه وتطبيقه في العديد من المجتمعات، طالما أن المسارات البديلة مغلقة إلى الآن، فليست خطورة هذا التنظيم أنه اجتاز الحدود وأقام كيانًا عابرًا لها، ومتوحشًا في سلوكه مع الخصوم، بل في أنه أصبح نموذجًا للوعي الشقي السلبي ولحالة المجتمعات العربية والمسلمة.

أصبح هذا التنظيم "نموذجًا"، وقد رأينا كيف سعت جماعات أخرى في ليبيا واليمن ومصر إلى استنساخه، فطالما أن الأزمة السياسية في عدد من الدول العربية لم تُحل، والأزمة السلطوية العربية قائمة، فإن هذا التيار والتيارات الأخرى، وينطبق ذلك على جماعات شيعية أو عِرقية أو غيرها، ستجد فرصة للنمو والصعود والتكيف مع الضغوط والظروف المختلفة، وإذا تراجعت في مكان ستنتشر في مكان آخر.

نظرًا إلى الاهتمام الذي بات "تنظيم الدولة" يحظى به على المستوى الدولي، والاهتمام الذي يبديه الباحثون في مختلف المراكز البحثية ومن بينهم مركز الجزيرة للدراسات، كان من الواضح أن تناولاً سريعًا، في ورقة أو ورقتين، ليس كافيًا لتفحُّص، ومراجعة المعلومات المتوفرة بشأنه، فضلاً عن تقديم تفسير عميق للظاهرة. وعليه، فإن هذا الكتاب يسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف، أهمها:

1. معرفة خلفيات وأسباب صعود هذه الظاهرة.
2. تقديم قراءة معمقة تمحِّص الصحيح والسقيم بشأن أصول هذا التنظيم، ومصادر دعمه وتمويله، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار السرعة الهائلة التي أسقط التنظيم فيها الجيش العراقي في الموصل، وبات يسيطر على ما يقرب من 25% من أراضي سوريا وأكثر من 40% من أراضي العراق.
3. تقديم نظرة استشرافية لمستقبل هذا التنظيم.
4. توفير معلومات ذات مصداقية عالية، وتحليلات معمَّقة عن تنظيم "الدولة الإسلامية".

يتضمن هذا الكتاب عددًا من المحاور تم بحثها من قِبل عدد من الباحثين المختصين بهذا الموضوع، وجاءت على النحو التالي:

أولًا: الجذور الأيديولوجية والفكرية لتنظيم "الدولة الإسلامية"

- ■ **ما الجذور الأيديولوجية للدولة الإسلامية؟**

- ما العلاقة بين تنظيم "الدولة الإسلامية" و"تنظيم القاعدة": أين يلتقيان وأين يختلفان؟
- ما العلاقة بين تنظيم "الدولة الإسلامية" والسلفية و"السلفية الجهادية"؟ وهل التنظيم هو ابن شرعي لها؟
- ما المقاربات التفسيرية التي تناولت هذه القضية؟
- ما علاقة تنظيم "الدولة الإسلامية" بمنظومة "الجهاد العالمي"؟

جرى تناول هذا المحور في ورقتين:

حيث بحث الدكتور معتز الخطيب هذه الأسئلة في ورقته المعنونة بـــ "**تنظيم الدولة الإسلامية: البنية الفكرية وتعقيدات الواقع**".

كما تناولها الباحث شفيق شقير في ورقته المعنونة بـــ "**الجذور الأيديولوجية لتنظيم الدولة الإسلامية أو تيار ما بعد الجهادية**".

ثانيًا: بنية تنظيم "الدولة الإسلامية" وحضوره إقليميًّا ودوليًّا

- **البناء الهيكلي لتنظيم الدولة الإسلامية (الإدارة والحكم)**
  - هل من خصوصية لهذا الهيكل التنظيمي؟
  - كم يبلغ عدد مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية"؟
  - مَنْ هم قيادات تنظيم "**الدولة الإسلامية**" وخلفياتهم (فترة السجن، الإثنية، المهنة، المعرفة الإسلامية... إلخ)؟
  - ما المؤسسات التابعة لـــ "تنظيم الدولة الإسلامية": التمويل، والإعلام... إلخ؟

تُقدِّم ورقة الباحث حسن أبو هنية والمعنونة بـــ "**البناء الهيكلي لتنظيم "الدولة الإسلامية (الإدارة والحكم)**"، إجابات كثيرة بشأن هذه الأسئلة، وغيرها مما يرتبط بهيكل هذا التنظيم.

- **أيديولوجيا الخطاب الإعلامي:**

وفي ورقته المعنونة بـــ "**أبعاد أيديولوجيا الخطاب الإعلامي لتنظيم الدولة الإسلامية**" يناقش الباحث محمد الراجي الخطاب الإعلامي لتنظيم الدولة: وسيلةً ونصًّا ولغةً وصورةً. وترتبط مقاربة هذا السؤال بقضايا فرعية يمكن إجمالها في الأسئلة الآتية: ما النظام القيمي والتمثيلات المدركة في الرسالة الإعلامية لتنظيم الدولة؟ ما رؤية القائم بالاتصال إلى محيطه والعالم؟ هل تتوافق هذه الرؤية مع المحدِّدات الفكرية والثقافية للمتلقي أم تتناقض معها؟ ما ثيمات السرد البصري للرسالة الإعلامية؟ كيف يتشكَّل بناؤه؟ ما وظيفته؟ وما أهدافه؟

ثالثًا: تنظيم "الدولة الإسلامية": التداعيات والآثار

- **"الربيع العربـــي": الدولة القُطرية، والعلاقات بين الدول**

– كيف أثَّر بزوغ تنظيم "الدولة الإسلامية" على الثورات العربية؟

– ما التأثير الذي سيتركه على مستقبل الدولة القُطرية؟

– ما التأثير الذي تركه ويتركه على العلاقات بـين الـدول في الشـرق الأوسط؟

يناقش الباحث طارق عثمان هذه التأثيرات من خـلال ورقتـه المعنونـة بـ "مفارقات (داعش): الآمال السياسية التي خابت".

- **الامتداد والحضور الدولي لتنظيم "الدولة الإسلامية"**

– في هذا المحور يناقش الباحث كمال قصير في ورقته **"تنظيم الدولـة في ليبيا: تمدُّد عبر خيوط الأزمة السياسية"** حضـورَ التنظـيم في ليبيـا بوصفها ثالث أكبر معاقل تنظيم الدولة الإسلامية بعد سوريا والعراق؛ حيث يُعتبر وجوده هنالك بغضِّ النظر عن حجمه الحقيقـي خادمًـا أساسيًّا لفكرة "الخلافة"؛ التي لا يمكن أن يقتصر وجودها وشـرعيتها على المشرق. وتبحث الورقة في المعادلة التي يجدها التنظـيم مناسـبة لنشاطه وتمدده والمتمثلة بالاضطرابات الأمنية وحالة غيـاب الدولـة، وتصارع شرعيتين على السلطة.

– هل يمتد حضور تنظيم الدولة إلى القوقاز ووسط آسيا؟

ما احتمالات حضور تنظيم "الدولة الإسلامية" في المنطقة الأوراسـية وخاصة القوقاز وآسيا الوسطى؟ وما الدول التي قـد تصـبح أهـدافًا لعمليات التنظيم؟ وما المخاطر التي تواجه مـنطقتي القوقـاز وآسـيا الوسطى؟ وكيف سيتعامل كلٌّ من روسيا وإيران مع هـذه المخـاطر والاحتمالات؟

يناقش الباحث تامر بدوي هذه الأسئلة ويسعى للإجابة عليها مـن خـلال ورقته **"(داعش) في المجال الأوراسي: الأبعاد والتداعيات الإقليمية"**.

رابعًا: "التحالف الدولي" ومستقبل تنظيم الدولة

- ما مآلات الحرب على تنظيم "الدولة الإسلامية"؟
- ما مستقبل هذا التنظيم؟

يناقش د.عمر عاشور "**لغز البقاء والتمدد: كيف يصمد ويقاتل تنظيم الدولة؟**"، كما يتناول د. محمد أبو رمان هذه الأسئلة ويُقدِّم إجابات عليها من خلال ورقته، "**الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية: اختلال الفرضيات وتناقض الاستراتيجيات**".

ومن خلال هذه الأوراق مجتمعة نضع بين يدي القارئ مجموعة من **الخلاصات والنتائج**.

الفصل الأول

الجذور الأيديولوجية والفكرية لتنظيم "الدولة الإسلامية"

تنظيم "الدولة الإسلامية": البنية الفكرية وتعقيدات الواقع

معتز الخطيب

الجذور الأيديولوجية لتنظيم الدولة الإسلامية أو تيار ما بعد الجهادية

شفيق شقير

تنظيم "الدولة الإسلامية":
البِنية الفكرية وتعقيدات الواقع

د. معتز الخطيب

أستاذ منهجية الأخلاق بمركز التشريع الإسلامي والأخلاق

جامعة حمد بن خليفة

خضع تنظيم "الدولة الإسلامية" لمقاربات مختلفة سعت إلى تفسيره، ويمكن حَصْرها في أربع: تجد الأولى في السياق وعوامل التشكُّل والأدوات التي تُعين في فهم وتفسير الظاهرة، والسياق هنا يشتمل على أبعاد متعددة، فمن الناحية الاجتماعية ثمة الانفجار الديمغرافي والبطالة ومستوى التعليم وغيرها، ومن الناحية السياسية هناك الاستبداد السياسي (خصوصًا في أرض التنظيم: العراق وسوريا)، وفشل الدولة الوطنية في التنمية والمواطنة وإدارة العلاقة بين الهويات المختلفة، ومن الناحية التاريخية هناك المجازر وأهوال السجون والتعذيب والحروب الأهلية. فهذا السياق المركَّب يحيل إلى عقود من تاريخ المنطقة حافلة بالتغيرات والأحداث، ولكنه يهمِّش البنية الفكرية للجهاد العالمي ونصوصه وحججه، وقد يوهم بأن الجهاديين منفعلون بالبيئة ولا مدخل لهم في الفعل نفسه؛ فالمقاربة السياقية تقصِّر في شرح العملية المعقدة التي تتولد فيها الظاهرة.

المقاربة الثانية تحيل إلى النصوص الدينية أو الفقهية حتى لَيغدو النص –بذاته– مولِّدًا للظاهرة، ولكنها لا تفسر لنا لماذا هي ظاهرة حديثة رغم أن النصوص قديمة، ولماذا لم تُنتِج النصوص مثل هذه الظواهر من قبلُ. أمَّا المقاربة الثالثة فهي المقاربة الاجتماعية والنفسية، والتي تركِّز على الفاعلين وتكوينهم الاجتماعي

وبيئاهم وتجارهم وبنائهم النفسي، ولكن هذه المقاربة تكـاد تُخفـق في شـرح تعقيدات الفعل والانفعال، بمعنى: هل هؤلاء الأشخاص هم نتاج البيئة أم مؤثِّرون فيها ومسهمون في صياغتها وصناعة ظروفهم، أو هما معًا؟

أمَّا المقاربة الرابعة فتحاول أن تخرج خارج المألوف عبر القول: إن "داعـش" طَفْرة في تاريخ جماعات الجهاد العالمي، ومن ثم فالقوالب التفسيرية وأدواها المألوفة تعجز عن استيعاها. مشكلةُ هذه النظرة -رغم أها لا تقدم مقاربة حقيقية- هـي إيماها بتفرُّد الظاهرة تَفَرُّدًا لا يجد تفسيره إلا في مبلغ وحشيتها وفي تركيبتها الـتي تبدو مُلغَّزة ومُفاجِئة، وهو تفرُّدٌ محلُّ نقاشٍ؛ سواءٌ بالنظر إلى تاريخ الجهـاديين أم تاريخ الصراعات وما شهدته من أفعال وحشية، لكن الفارق المؤثِّر اليـوم هـو جاذبية الصورة والضخُّ الإعلامي.

إن المقاربة التي نراها أَجدى تبدأ بأمرين: تَجَاوز فكرة "تَفَرُّد" التنظيم الـتي تعزله عن حركة الجهاد العالمي، والتحرر من قَيد كونه "همة" يتم إلصاقها بفكر أو جهة، أو "همة" يتم دفعُها ونفيها عن دِين أو أناس بعينهم، وهذا يتجسد في تحليل البنية الفكرية للتنظيم (جذورها وتطوراها وأصولها وفروعها) من جهة، وفي تحليل الواقع المعقَّد الذي ظهرت فيه تلك الأفكار من جهة أخرى. فهذه المقاربـة تـبني على أن الأفكار تتشكَّل في سياقات مركبة تؤثِّر فيها وتتأثَّر ها في عملية معقدة لا ينفكُّ فيها النص عن الواقع، بغضِّ النظر عن أيهما أسبق في ذهن الجهاديِّ: النص أم الواقع؛ لأن هذه الأسبقية تؤثر في تحديد طبيعة ونوع العلاقة بالنص وبالواقع هل هي علاقة صدور عن النص أم هي عودة شعائرية إلى النص، وهل النص حاكم أم مجرد غطاء يُتَوسَّل به من أجل الشرعية الدينية، ولكنها -الأسبقية- لا تؤثر في أن الناتج هو مركَّب منهما ونتاجُ تفاعل بينهما؛ وفق شروط خاصة بعضها نفسيٌّ.

لا مناص في هذه المقاربة من العودة إلى النصوص الأصلية لفقهـاء الجهـاد العالمي (نسميهم فقهاء تَجَوُّزًا)، والإنصات بعناية إلى تصريحات قادهم، بالإضـافة إلى مراقبة سير وتطور الأحداث على وقْع العلاقات التنظيميـة دون الخـوض في تفاصيلها، مع تأمل السياق الدولي من جهة وسياق المشاريع الإسلامية الحركيـة الأخرى من جهة أخرى.

أولًا: تنظيم الدولة ومشروع الجهاد العالمي

لا يخرج تنظيم الدولة عن منظومة فكر الجهاد العالمي الذي يقوم على أصول وفروع؛ فالأصل الذي تُجمِع عليه تنظيماته كافةً يتلخص في تحكيم "شـرع الله"، وإقامة "الحكم الإسلاميِّ" المتمثل في الخلافة/الدولة الإسلامية، ولا يتحقق ذلك إلا بالجهاد، ومن هذا الأصل القطعي لديهم تتناسل كل المفاهيم والتفاصيل والإجراءات التي سميناها فروعًا ويقع فيها الخلاف. يتجلّى هذا المعنى بوضوح في التصريحات المتعاقبة لقيادات القاعدة وتنظيم الدولة والنُّصرة منذ ظهر الخلاف بينهم إلى العلن، فنجده يتكرر في تصريحات أيمن الظواهري وأبي بكر البغدادي وأبي محمد العدناني والجولاني[1] فضلاً عن أدبياتهم المكتوبة.

تقدِّم الجدالات الشفوية والمكتوبة بين تنظيم الدولة والقاعدة مادة نموذجية للتحليل، فهي تُظهر الاتفاق أكثر مما تُظهر الخلاف؛ فالتصريحات تُظهر اتفاقهم على إقامة مشروع "الدولة الإسلامية في الشام" ثم إعلان "الخلافة" -كما في تصريح الظواهري[2]- وأن هذا المشروع يواجه مشروعين: مشروع إقامة دولة مدنية ديمقراطية وهو مشروع علماني، ومشروع إقامة دولة محلية وطنية تسمى إسلامية، وحقيقته أنه مشروع دولة وطنية تخضع للطواغيت في الغرب يَهدف إلى حَرْف مسار الجهاد كما يقول العدنانيُّ[3]، والجميع متفقٌ على أن العلمانية والقومية والوطنية والديمقراطية "كفرٌ بَوَاح مناقضٌ للإسلام مُخرجٌ من الملة"[4].

---

(1) في تسجيل صوتي للظواهري بُثَّ في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2013، وفي إعلان البغدادي عن دمج النصرة بالدولة بُثَّ بتاريخ 9 إبريل/نيسان 2013، وفي تسجيل للعدناني بُثَّ في 30 يوليو/تموز 2013، وفي مقابلة الجولاني مع قناة الجزيرة بتاريخ 19 ديسمبر/كانون الأول 2013، وانظر عقيدة ومنهج تنظيم الدولة في موقع "theshamnews.com".

(2) من تسجيل صوتي بُثَّ في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2013.

(3) من تسجيل صوتي لأبي محمد العدناني، بُثَّ في 30 يوليو/تموز 2013.

(4) يتكرر هذا المعنى في التصريحات والكتابات المختلفة، انظر مثلاً: متن "عقيدة تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين"، (مع شرحه: نور اليقين، لأبي مارية القحطاني)، ([د.م]: دار الجبهة للنشر والتوزيع، [د.ت])، ص27، وتسجيلاً للبغدادي بتاريخ 9 إبريل/نيسان 2013، يقول فيه: "إياكم أن تتخلصوا من ظلم الديكتاتورية لتذهبوا إلى ظلم

وتكشف المساجلات بين العدناني والظواهري شكل العلاقة بين تنظيم الدولة والقاعدة[1]، ووجود مراسلات مستمرة بينهما حتى الشهر الأول من عام 2014، وتفيد بأن تنظيم الدولة تابع للقاعدة وقدَّم لها البيعة والتزم بأوامرهـــا في شـــؤون الجهاد -كما يفيد الظواهري- ولكنْ "خارج حدود الدولة" على الأقـــل، كمـــا يوضح العدناني، ولكنَّ انشقاق تنظيم الدولة عن القاعدة وقع لأســـباب منهجيـــة بحسب العدناني؛ فـــ "القاعدة لم تَعُد قاعدة الجهاد"، بل باتت قيادتها "مِعْولاً لهدم مشروع الدولة الإسلامية والخلافة القادمة بإذن الله".

ورغم محاولة العدناني توصيف الخلاف بأنه خلاف منهجي فإنه من الواضح أنه خلافٌ لا يتناول التصورات والأصول؛ بقدر ما يتنـــاول المســـائل التنظيميـــة والإجرائية، فتنظيم الدولة لم يكن راضيًا عن ابتعاد الظواهري عن ساحات القتال، وعمَّا بدا أنه تراجع أو مهادنة في مسائل الجهاد باتجاه "السلمية"[2]، والخلاف كله يدور على مسألة إعلان "الدولة في العراق والشام" وضمِّ النُّصرة، ثم على توقيـــت إعلان "الخلافة" وإجراءاتها[3]، وهو تَحَلُّل من احتكار الظواهري لقيـــادة الجهـــاد

الديمقراطية"، وتسجيلاً للجولاني بتاريخ 24 فبراير/شباط 2014 يتحدث فيه عن جماعات وقعت في رِدَّة وكفر؛ كحال هيئة الأركان والائتلاف السوري ومن يقوم على مشروع "الجيش الوطني"، وفي مقابلة مع سامي العريدي، فقيه جبهـــة النصـــرة، بتـــاريخ 21 أكتوبر/تشرين الأول 2013، حصر الحكم في نوعين: رَبَّاني وجاهلي، وأن أكثر الفصائل تريد تحكيم شرع الله وإقامة دولة الإسلام، أمَّا الفصائل التي تريد إقامة دولـــة مدنيـــة علمانية فهي قليلة وندعوهم إلى الرشد والاتعاظ بغيرهم.

(1) انظر تصريح العدناني بعنوان: "ما كان هذا منهجنا ولن يكون"، بتاريخ 17 إبريل/نيسان 2014، وتصريح الظواهري، بتاريخ 2 مايو/أيار 2014، ثم تصريح العـــدناني بعنـــوان: "عُذرًا أمير القاعدة"، بتاريخ 11 مايو/أيار 2014.

(2) في تصريح له، بتاريخ 31 أغسطس/آب 2013، يوضح العدناني أن "السلمية خلاف نهج الرسول ولا تؤدي إلى حق"، وأنه بإعلان الدولة أصبحت فريضتا الهجرة والجهـــاد في متناول الجميع.

(3) انظر إصرار "داعش" على المضي في مشروع الدولة رغم مطالبة الظواهري بحـــلِّ دولـــة العراق والشام والفصل بين الدولة في العراق والنصرة في الشام، في تصريحات البغـــدادي، بتاريخ 15 يونيو/حزيران 2013، التي قال فيها: إن "الدولة باقية"، وتصريحات العـــدناني، بتاريخ 30 يوليو/تموز 2013، الذي قال: "فَلَنُقَاتِلَنَّ لإقامة الدولة الإسلامية كلَّ مَنْ يقاتلنا".

العالمي ما دام خارج ساحة المعارك وفَقَدَ سيطرته على مفاصل التنظيمات الجهادية، وهو تَحَلُّلٌ تدفع إليه إنجازاتٌ على الأرض تهيئ لإعلان خليفة واحد فيها جميعًا يُعلن كُفرَه بالطاغوت ويتبرأ من الكفر والشرك وأهله، ويحكِّم "شرع الله"، وهو الحل الذي قدمه العدناني لحالة التشرذم والاختلاف بين تنظيمات الجهاد والتي يرى أن الظواهري قد تَسبَّب فيها.

ويكشف أبو قتادة الفلسطيني عن "رسائل وكلام" كان بين أبي محمد المقدسي وتنظيم الدولة، وقد أدرك أبو قتادة أن "إعلان الخلافة هو إذهابٌ للخلاف الجاري بينها وبين خصومها على قيادة الجهاد إلى الدم الصريح وإعطاؤه صفة الشرعية" (فقه البغاة)[1]، وهو في ردِّه عليهم لا يجادل في أصل المشروع وإنما في تفاصيله الإجرائية وكيفية تحقيق الخلافة؛ فقد دخل "الانحراف" إلى تنظيم الدولة –وفق تشخيصه– من جهتين: الأولى: من أفراخ جماعة الخلافة الذين كانوا حريصين على أن يحصلوا على تزكية منه لأفكارهم التي تتلخص في أن سبب الفساد هو غياب الخلافة، وأنها تحصل بأن يبايع واحد من المسلمين واحدًا من آل البيت، وهي الفكرة التي تلقَّفها منهم تنظيم الدولة، والثانية: من بقايا جماعات التوقف والتبيُّن وبقايا جماعات الغلو (جماعات التكفير) الذين شاركوا في الجهاد ثم نشروا بعض الأفكار المنحرفة في عقول الشباب الذين تَدَيَّنوا فجأة والعجمِ الذين أسلموا وهم خالو الذهن من المعرفة الشرعية[2].

"الانحراف" الذي تحدث عنه أبو قتادة الذي كتب ردَّه هذا بطلب من أبي محمد المقدسي، يُذكِّرنا بما حدث من قبل (1425هـ/2004م) حين كتب أبو محمد المقدسي رسالة لأبي مصعب الزرقاوي، الأب الرُّوحي لتنظيم الدولة، بعنوان "الزرقاوي: مناصرة ومناصحة"[3]، فجوهر هذا "الانحراف" المتكرر في حالتي الزرقاوي والبغدادي يقوم على أمرين:

---

(1) ابن محمود أبو عمر، عمر، **أبو قتادة، ثياب الخليفة**، [د.م]، نخبة الفكر، 2014)، ص7، وقد كتبه في السجن.

(2) المرجع السابق، ص 3–5.

(3) انظر رسالة أبي محمد المقدسي للزرقاوي، "الزرقاوي: مناصرة ومناصحة"، مؤرَّخة في جُمادى الآخرة، 1425هـ، سجن قفقفا.

http://www.tawhed.ws/r?i=dtwiam56

الأول: التفلت من قيود العمل الجهادي التي أرساها فقهاء القاعدة، بدءًا من مفهوم الجهاد وعدم تحويله إلى "قتال نكائي" أو ثأري، ثم عدم تأثر "الاختيـــارات الجهادية" بضغوط الأعداء وإجرامهم، والتحرز من التوسع في تكفـــير المســـلمين، ومراعاة الفوارق بين دار الكفر الأصلية التي جمهور أهلـــها كفـــار ودار الكفـــر الاصطلاحية الحادثة التي جمهور أهلها من المنتسبين إلى الإسلام.

الثاني: الطبيعة المتصلبة لقيادة تنظيم الدولة؛ فافتقار الزرقاوي للمرونة "حرَمه الاندماجَ في القاعدة والنزول تحت إمرة الشيخ أسامة"، كما يقول أبو محمـــد في رسالته، ويشير إلى أن "أبو أنس" الذي قرَّبه الزرقاوي ليسترشد به "لم يكن يتبنَّى اختياراتنا بحذافيرها"، والأمرُ نفسه رأيناه في حالة البغدادي مع الظواهري.

ومن اللافت أن أبا محمد ينص –في حالة الزرقاوي– على أن عـــدم التقيـــد بضوابط الجهاد، كما تقرره المرجعية، سيؤدي إلى بروز قوم "سيَثِبون إلى القتـــال دون ضوابط وسيخرجون على الأمة لا يميِّزون بين برِّها وفاجرها ولا يوازنون بين مصالحها ومفاسدها"، في حين أن أبا قتادة يرى –في حالة البغدادي– أن "الدولة" ضربت "المشروع الجهادي في نقطتين: الأولى: أنها قسمت المشروع [الجهـــادي]، والثانية: أنها وجَّهت الصراع نحو الداخل؛ لدرجة أن خصومتها مع النُّصرة انتقلت خلال ستة شهور من خصومة على الإمارة إلى صراع عَقَدي"[(1)] حين جعلت من نفسها "خلافة" على معنى "جماعة المسلمين" لا جماعة من المسلمين.

لا تُقدِّم فكرة "الغلو والانحراف" مسوِّغًا كافيًا لجَعل تنظيم الدولة مختلفًـــا كليًّـــا عن القاعدة؛ بقدر ما تدفع إلى القول: إننا أمام تطور داخل العالم المفاهيمي للجهـــاد العالمي وانفلات من القيود المفروضة من القيادة المركزية؛ تجاوبًا مع الإمكانـــات الـــتي يتيحها المشروع الجهادي نفسه وما تفرضه التطورات على الأرض، والاختلاف حول

---

(1) في حوار معه بعنوان: "أبو قتادة: لم أخرج بصفقة وتنظيم الدولة زائل"، حاوره محمـــد النجار، **الجزيرة نت**، بتاريخ 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/11/12/%d8%a3%d8%a8%d9%88-%d9%82%d8%aa%d8%a7%d8%af%d8%a9-%d9%84%d9%85-%d8%a3%d8%ae%d8%b1%d8%ac-%d8%a8%d8%b5%d9%81%d9%82%d8%a9-%d9%88%d8%aa%d9%86%d8%b8%d9%8a%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84%d8%a9-%d8%b2%d8%a7%d8%a6%d9%84

الوسائل الأجدى لتحقيق المشروع، بالإضافة إلى الصراع على الإمارة نفسها التي هي مركزية في المشاريع الحركية التنظيمية عامة. فلا يمكن لمسلسل الخروج عن "نظام الفقه الإسلامي" الذي بدأه فقهاء الجهاد العالمي أن يقف عند الحدِّ الذي رسموه هم لأنفسهم وأتباعهم، فمنطق الخروج متسلسل ويدفع إلى مزيد من التشظي، وهو ما عرفناه من تجارب هذه التنظيمات؛ حيث تسيطر فيها الأفكار والتصورات دون القوالب التنظيمية وقيودها فتنفجر الحدود وفق شروط معينة.

ثانيًا: مقولة تَمَيُّز تنظيم الدولة

أسهمت مقولة تَمَيُّز تنظيم الدولة في إضفاء مزيد من الغموض والتعقيد، وتقوم فكرة التميز على جملة اعتبارات: الأول: التغير الذي طرأ على سلوك القاعدة وكشفته الوثائق التي عثر عليها الأميركيون في الحاسوب الشخصي لابن لادن، والذي بدا في تصرفات جبهة النصرة في سوريا، والثاني: الرؤية الأيديولوجية الصلبة والحدِّية التي تُغلِّب الجانب العقائدي والطائفي والهويَّاتي(1)، والثالث: مبلغ التوحش الذي وصل إليه التنظيم ما جعل القاعدة تتحدث عن الغلو والتكفير، والرابع: حالة متقدمة من البراغماتية والانتهازية التي جعلته يكفِّر ويقاتل الجهاديين الآخرين في الوقت الذي يَقبل مبايعة كثيرين بعضهم قطَّاع طرق(2).

لا يحيل أيٌّ من هذه الاعتبارات -إن سلَّمنا بها- إلى أيِّ تَغَير في المشروع بل في السياسات كما سبق، فالعدنانيُّ في سجاله مع الظواهري كان صريحًا في تمسك تنظيم الدولة بنهج القاعدة قبل التَّغَيُّر المفتَرَض من قبل الظواهري، ونهج القاعدة كما نفهمه من تصريحات البغدادي والعدناني هو [أننا] "لا نترك السلاح حتى يحكم الشرع"،

---

(1) انظر أبو رمان، محمد، "هكذا تشكَّلت أيديولوجيا التوحش"، **العربي الجديد**، 6 أكتوبر/تشرين الأول 2014.

http://www.alaraby.co.uk/opinion/c2c162e1-7384-4891-9f2b-8346cb9c0d56

(2) انظر: القديمي، نواف، "كيف تشكَّلت داعش؟"، **العربي الجديد**، 20 أغسطس/آب 2014:

http://www.alaraby.co.uk/opinion/99b08cd2-484b-4e94-850f-c2946ecb648e

وتحدث ياسين الحاج صالح عن "الطفرة الغولية" في مقاله: "طفرة في التفكير لفهم طفرة "داعش"، **القدس العربي**، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2014:

http://www.alquds.co.uk/?p=242548

"ولَنقاتلنَّ لإقامة الدولة الإسلامية"، وأن الأنظمة والجيوش التي تدافع عنها كلها كافرة، وأن الجهاد فريضة[1]. وتشرح الرسالة المنسوبة للظواهري والتي وجهها إلى الزرقاوي، في أكتوبر/تشرين الأول 2005، مراحل المشروع كما تصورها الظواهري وتبدأ بإخراج الأميركان من العراق ثم إقامة إمارة إسلامية يتم تطويرها حتى تبلغ مرتبة الخلافة على أكبر جزء يمكنها بسط سلطانها عليه من العراق، خصوصًا في مناطق العرب السنَّة، ثم مدِّ الموجة الجهادية إلى ما جاور العراق من دول علمانية، ثم "الصدام مع إسرائيل؛ لأن إسرائيل ما أُنشئت إلا للتصدي لأي كيان إسلامي وليد"[2].

الاختلاف بين تنظيم الدولة والقاعدة يظهر في التقديرات والحسابات السياسية خصوصًا مع حنكة وخبرة القاعدة وصِدَامية تنظيم الدولة؛ فمشروع الجهاد العالمي هو إقامة الدولة الإسلامية، والطريق الوحيد لذلك هو الجهاد، وفي عقيدة تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين أن الجهاد "ماضٍ إلى قيام الساعة بوجود الإمام وعدمه... وينبغي لكل مؤمن أن يجاهد أعداء الله تعالى وإن بقي وحدَه"، فإن عطَّل الإمام الجهاد قام الواحد والجماعة بالفرض المعطَّل، كما أن "الرافضة طائفة شِرْك ورِدَّة"، و"قتال المرتدين أولى عندنا من قتال الكافر الأصلي"[3]، وقد شخَّص الجولاني زعيم النصرة الصراعَ بأنه "صراع بين المسلمين وبين اليهود والقوى الصليبية والصفويين والقوى الدولية"، وأنه "صراع طائفي"[4]، وتفيد

(1) استمع إلى تسجيل العدناني بتاريخ 31 أغسطس/آب 2013.

(2) نشر الرسالة مدير مكتب الأمن القومي الأميركي، جون نغروبونتي، في أكتوبر/تشرين الأول 2005، ونسب إلى الزرقاوي نفي صحتها، ولكن التفاصيل الواردة فيها والتطورات التي حصلت حتى الآن تدعم صحتها.

(3) هذه الاقتباسات من عقيدة تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، مع شرحه نور اليقين، ص 25، 28، 31.

(4) في حواره مع الجزيرة في برنامج لقاء اليوم، بتاريخ 19 ديسمبر/كانون الأول 2013.
http://www.aljazeera.net/programs/today-interview/2013/12/19/%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

الرسالة المنسوبة للظواهري -المشار إليها سابقًا- أنه يتفق مع الزرقاوي في حُكم الشيعة، ولكنه لا يرى مصلحة في استهدافهم، وأن من مصلحة القاعدة وإيران أن نكفَّ عنها وتكفَّ عنَّا؛ خصوصًا مع وجود نحو مئة معتقل من القاعدة في إيران.

إنه من المثير للتأمل ذلك التناقض في توصيف تنظيم الدولة؛ ففي حين يراه البعض حدِّيًّا صلبًا يراه آخر براغماتيًّا إلا مع أقرانه الجهاديين، والواقع أن القاعدة وتنظيم الدولة يُبديان تصلبًا وبراغماتيةً بحسب التقديرات ووفق منطق واحد، فقد أبدت القاعدة براغماتية في مهادنتها لإيران بعد الحرب الأفغانية، وقد امتثل تنظيم الدولة نفسه "لأوامر القاعدة بعدم التعرُّض للروافض في إيران؛ حفاظًا على مصالح القاعدة وخطوط إمدادها" كما صرَّح بذلك العدناني، وأنه لم يلتزم بذلك داخل حدود دولته، فالحدِّية عندهما إنما تظهر في حالة ما يصادم الأصول، فيمكن التوسل بالبراغماتية فيما يعزِّز استمرار المشروع دون ما يقيده أو يعرقله، فحين أعلن تنظيم الدولة "الخلافة" جعل كل من يعارضها في طائفة "البغاة" بحيث ينطبق عليهم فقه البغاة الذي يؤمن به كل الجهاديين، في حين تجادل القاعدة في شرعية هذه الخلافة وأن تنظيم الدولة خرج على بيعة الظواهري، وهكذا تحول الخلاف من سياسي إلى عقديٍّ فالخلافة عنَت أنهم "جماعة المسلمين" والبقية خارجون عليها، وهو من متواليات فقه الجهاد العالمي نفسه وليس خروجًا عليه.

ولابد من القول: إن تنظيم القاعدة فَقَد هرميته وتحوَّل -مع احتلال العراق- إلى فكرة ومشروع تخضع استراتيجياته وفقهه للتطور بحسب المنتمين إليه وبحسب تطورات ساحات المعارك، وقد لاحظنا ذلك خصوصًا مع الزرقاوي كما يبدو من رسالته لابن لادن، في يناير/كانون الثاني 2004[1]، التي تحدَّث فيها عن ضرورة استهداف "طوائف الرِّدَّة" وعدم الاقتصار على العدو البعيد (الأميركان)، وأدخلَ تطورات في تقنيات الجهاد وأعماله الحربية كالتوسع في العمليات الانتحارية والذبح والتوسع في إطلاق وصف الردَّة، ثم بايع القاعدةَ ورأَسَ فرعها في العراق، في أكتوبر/تشرين الأول 2004، ما عنى قبول قيادتها بالتطور الجديد أو التسليم به على الأقل.

---

(1) الرسالة نشرتها السلطات الأميركية، واعترف بصحتها تنظيم الزرقاوي ونشرها ضمن رسائله، كما اعترف بصحتها ميسرة الغريب المسؤول الإعلامي لجماعة الزرقاوي، وأبو أنس الشامي.

المسألتان الأبرز في معضلة فهم تنظيم الدولة هي تَوَحشه من جهة، وقدرتُه على السيطرة والتوسع على الأرض من جهة أخرى، ومن المؤكد أن لانضمام العديد من الضباط البعثيين إلى تنظيم الدولة تأثيرًا مهمًّا في هاتين المسألتين، بدءًا من مرحلة أبي عمر البغدادي ثم أبي بكر البغدادي. تعود بدايات التوحش إلى الزرقاوي الذي حذَّره الظواهري في الرسالة المنسوبة إليه، في 2005، من "مشاهد الذبح"؛ لخطورتها في معركة الإعلام التي هي "في سباق على قلوب وعقول أُمَّتنا"، ويرجع تشريع "الغِلظة والشِّدة" إلى شخصيتين رئيسيتين، هما: أبو عبد الله المُهاجِر (عبد الرحمن العليُّ) وأبو بكر ناجي. وقد تأثَّر الزرقاوي كثيرًا بالمهاجِر ودرَس عليه كتابَه "مسائل من فقه الجهاد"، وهو كتاب في "فقه الدماء" وضعه صاحبه "للمستسلمين لشرع الله؛ كاستسلام الميت بين يدي مغسِّله، بل أشدَّ"، وفيه يقرر "المهاجر" أن البلد الذي يُحكَم فيه بالقانون بلدُ كفر وتجب الهجرة منه، وأن الإجماع منعقدٌ على إباحة دَمِ الكافر إباحةً مطلقة؛ ما لم يكن له أمانٌ شرعيٌّ، وأن "مناصرة المشركين ومظاهرتهم على المسلمين كفرٌ أكبر" مطلقًا، وأن الإسلام لا يفرِّق بين مدني وعسكري، وأن "ما في القتل بقطع الرأس من الغلظة والشدة أمرٌ مقصود، بل محبوب لله ورسوله"[1]. والمهاجر مصريٌّ تخرَّج في الجامعة الإسلامية في إسلام أباد، وشارك في الجهاد الأفغاني ودرَّس في معسكرات المجاهدين في كابل، وتولى التدريس في معسكر الزرقاوي في هيرات، وكان مرشَّحًا لتولي مسؤولية اللجنة العلمية والشرعية في تنظيم القاعدة، اعتُقل في إيران ثم أُفرج عنه وعاد إلى مصر بُعيْد قيام الثورة.

أمَّا أبو بكر ناجي، فيعتقد أن الجهاد من أهم أبواب هداية الخلق، وأنه "شدة وغلظة وإرهاب وتشريد وإثخان"، وأن "إراقة دماء أهل الصليب وأعوانهم من المرتدين وجندهم من أوجب الواجبات"، ويقول: "نحن الآن في أوضاع شبيهة بأوضاع حوادث الرِّدَّة أو بداية الجهاد فنحتاج إلى الإثخان ونحتاج لأعمال مثل ما تم تجاه بني قريظة" (قتْل الرجال وسَبْي الذراري والنساء وأخذ الأموال)، فلابد من "اتباع سياسة الشدة بحيث إذا لم يتم تنفيذ المطالب يتم تصفية الرهائن بصورة مروعة تقذف الرعب"[2].

---

(1) المُهاجر، أبو عبد الله، **مسائل من فقه الجهاد**، ([د.ن]، [د.ت])، ص 8، 21، 34-38، 271، 409.

(2) ناجي، أبو بكر، **إدارة التوحش: أخطر مرحلة ستمر بها الأمة**، ([د.م]: مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، ص 31-33.

أمَّا سيطرة تنظيم الدولة على الأرض، فلا يمكن فهمها إلا في إطار الـتغيرات في المنطقة منذ الحرب على أفغانستان والعراق وصولاً إلى الثورات الشعبية، فتنظيم الدولة تمدَّد في الفراغ الذي خلَّفه ضعف الدولة وفي أجواء الاستبداد وبعد احتلال العراق، ثم مع الثورة السورية التي قوبلت بعنف وحشـي فتحولـت إلى ثـورة مسلحة، وقد أشار الجولاني -بوضوح- إلى أن ثورة سوريا "أزالـت العوائـق" وسهَّلت قبول الفكر الجهادي وحمل السلاح بعـد أن "لم تكـن النـاس تقبـل منهجنا"[1]. والمرجع المهم في رسم هذه الاستراتيجية هو أبو بكر نـاجي الـذي أطلق مصطلح "إدارة التوحش" على المرحلة التي تنهار فيها الدول ولا يتم التمكن من السيطرة عليها من قِبَل قوى أخرى، وهنا تتقدم "السلفية الجهادية" بمشروعها لإدارة حاجيات الناس وحفظ الأمن والقضاء بين الناس وتأمين الحدود وغير ذلك.

تأتي هذه الاستراتيجية المقترحة في سياق أوسع؛ إذ يشخِّص "ناجي" المشكلة بدءًا من سقوط الخلافة وإقرار اتفاقية سايكس-بيكو ونشوء النظام العالمي بعـد الحرب العالمية الثانية، ومع استتباب أنظمة فرَضت قيمًا مغايرة لقـيم المجتمعـات خالفت العقيدة التي تحكمها، وضيَّعت المقدَّرات ونشرت المظالم، وأحكَمَ النظـام الجاهلي السيطرة على العالم بأنظمة الجنسية والورق النقدي والحـدود المسـيَّجة. ولذلك فالدولة الإسلامية -بحسبه- ستقوم على أنقاض الأمم المتحدة لتُخرج الأمة من حالة الهوان وتقود البشرية للهداية. والمشروع الوحيد المؤهَّـل لـذلك هـو مشروع "السلفية الجهادية"؛ لأنه الوحيد الذي وضع مشـروعًا شـاملاً للسُّـنن الكونية والسنن الشرعية وهو منهج رباني. ويُوجِّه "ناجي" انتقاداته لباقي المشاريع الأربعة، وهي: سلفية الصحوة (سلمان العودة وسفر الحوالي) التي تتطـابق مـع الإخوان، وتيار الإخوان و"مشروعهم العفن"، وتيار إخوان الترابـي الذي راعى السنن الكونية ولكنه لم يراع السنن الشرعية فجعل الدولة علمانية، وتيار الجهـاد الشعبـي (حماس وجبهة تحرير مورو) المختَرق من قِبل منهج الإخوان[2].

---

(1) في حواره مع الجزيرة في برنامج لقاء اليوم، 19 ديسمبر/كانون الأول 2013.

(2) انظر: ناجي، أبو بكر، **إدارة التوحش**، ص 3-17، 76.

ثالثًا: البنية الفكرية للجهاد العالمي والنظام الفقهي

"الحُكم بما أنزل الله" هو جوهر البنية الفكرية للجهاد العالمي، وهو في سبيل ذلك يبني تصوراته ومشروعية ممارساته على ما يُسمِّيه "الشريعة" وهي -عنده- مرادفة للفقه؛ لا فرق، ولذلك حين يُلقي بعض الكتَّاب باللائمة على الفقه الإسلامي الذي يُنتج مثل هذا الفهم الكارثي إنما يقعون أسرى التصور الجهادي نفسه، فالنظر إلى الإمكانات التي يتيحها الفقه الإسلامي من قِبل مستثمريه يتيح أيضًا مشروع الإخوان المسلمين المناقِض له تمامًا كما يُتيح غيره من المشاريع، وهو ما يعني أن النص الفقهي لا يمكن له أن يفسر ظهور مثل هذه الظواهر، ولاسيما أنه نص قديم في حين أن هذه الظواهر الجهادية والسياسية حديثة جدًّا.

لا يمكن تجاهل أن الإخوان المسلمين هم من بدؤوا تشكيل المذهبية السياسية للدِّين حين حاولوا أن يعوضوا غياب الخلافة التي سقطت بمشروع الدولة الإسلامية التي تطبق الشريعة تمهيدًا لاستعادة الخلافة، ثم سعَوا إلى بناء النظام الإسلامي الشامل الذي يَقطع مع الأنظمة السائدة في مختلف المجالات، إلا أن تلك الأفكار سَرَت وانزلقت إلى مشروع الجهاد العالمي؛ ولكن بأدوات وأساليب مناقضة لما رجاه الإخوان، وعبر وسيط إخواني هو سيد قطب الذي طرح أفكار الجاهلية والحاكمية وتكفير المجتمعات؛ نظرًا لغياب المعنى الحقيقي لشهادة التوحيد التي لا تتضمن توحيد الله في التشريع الذي أضافه الجهاديون إلى أنواع التوحيد التي قررها ابن تيمية فأصبحت ثلاثة: توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية وتوحيد التشريع، وسيدٌ شكَّل مَعينًا لكل الفكر الجهاديِّ بدءًا من عبد الله عزام والظواهري ووصولاً إلى جبهة النصرة وفقهاء تنظيم الدولة[1].

تبدأ منظومة "الحكم بما أنزل الله" الجهادية بمسألة التكفير أولاً، وعنها يتفرع تكفير الحكام الذين يحكمون بالقوانين، وتكفير الراضين بذلك، وتكفير من لم يكفِّر هؤلاء جميعًا، كما أن البلدان التي تُحكم بالقوانين تصبح كلها دار كفر،

(1) انظر حول سيد قطب وجماعات العنف: الخطيب، معتز، **الغضب الإسلامي: تفكيك العنف**، (دار الفكر، دمشق، 2007)، ويذكر سامي العريدي، فقيه جبهة النصرة، سيد قطب ضمن المصادر التي يرجعون إليها، وهو من مصادر أبي بكر ناجي في كتابه.

فيعود الإسلام غريبًا وتعود "حروب الرِّدَّة" سيرتها الأولى ويجب الجهاد الذي يتحوَّل -معهم- إلى ركن من أركان الإسلام. في المرحلة الثانية من المنظومة يأتي السلوك الواجب على الطليعة الجهادية المؤمنة، وهو الخروج على الحكام الكفار وقتالهم بغضِّ النظر عن القدرة[1]، وفي المرحلة الثالثة يتم النظر إلى كل أحكام هؤلاء الحكام الكفار على أنها ساقطة وغير معتبَرة شرعًا، فلا تعود تنطبق عليهم أحكام "الإمامة" في الفقه الإسلامي، فتسقط كل أحكام الذمة ودار الإسلام والمعاهدات والقوانين وكل المنظومة السياسية المعاصرة، وفي المرحلة الرابعة يأتي إقامة الحكم الإسلام وتطبيق الشريعة ونَصْب الخليفة الشرعي.

هذه المنظومة لم تكن لتستقيم على هذه الصورة دون الطعن في عامة العلماء والمؤسسات ومصادر العلم الإسلامي والعودة المشوَّهة والانتقائية إلى الكتب، واتخاذ فقهاء مخصوصين من خارج النظام الفقهي، وبما أن المنظومة الفقهية الإسلامية لا تُسعفهم في هذا البناء تجدهم حريصين على الكتابة في فقه الجهاد بصورة مختلفة وبطريقة شديدة الانتقائية، حتى جعل أبو عبد الله المُهاجِر تقسيم العالم إلى دار إسلام ودار كفر "من المعلوم من الدِّين بالضرورة"[2]، ومن ثم يكفِّر من يخالفه، في حين نرى عامة الفقهاء يرون أن هذا التقسيم هو مسألة أمْلَتْها ظروف تاريخية قد تَغَيَّرت.

في مقابل منظومة الجهاديين هذه تقوم المنظومة الفقهية الإسلامية على أن "الحكم بما أنزل الله" فيه تفصيل وليس حُكمًا عامًّا، ولذلك قيل لابن عباس: (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) قال: "كفره ليس كمن كفر بالله واليوم الآخر"، وعن عطاء بن أبي رباح قال: "كفرٌ دون كفر، وفسقٌ دون فسق، وظلمٌ دون ظلم"، وقال طاووس: "كفرٌ لا يُخرج من الملة"[3]، ومعنى ذلك أن الحكم بغير ما أنزل الله يحتمل أن يكون متمحضًا للكفر بأن يعتقد أن فعله هذا

(1) يقول أبو مارية القحطاني في شرح عقيدة تنظيم القاعدة: "فإن لم يقع خلع الإمام الكافر إلا لطائفة وجب عليهم القيام بخلعه"، **نور اليقين**، ص 33.

(2) المهاجر، أبو عبد الله، **مسائل من فقه الجهاد**، ص 16.

(3) الثوري، سفيان، **تفسير الثوري**، (دار الكتب العلمية، بيروت، 1983)، ص 101.

أفضل من حكم الله أو مساوٍ له أو أن يكون جاحدًا لحكم الله، ويحتمل أن يكون الحكمُ غير متمحض كأن يكون باجتهادٍ أو عن جهلٍ أو تحت إكراهٍ أو نحوه. ثم إنه لا ملازمة في الشريعة بين التكفير كشرط للإيمان وبين سلب الكافر حقوقه.

فالفقه الإسلامي يقرُّ بشرعية الحكام إذا وصلوا إلى الحكم بواحد من ثلاث طرق: الاختيار، أو البيعة، أو التغلب (كإضفاء شرعية على أمر وقَع لا يمكن دفعه، لا كتشريع للقيام بالتغلب)، وأن الحاكم لا يُكفَّر إلا إذا صدر عنه كفرٌ بَوَاحٌ لا يحتمل التأويل، وأما ما يصدر عنه من أحكام فإن وافق الشرع وجب الالتزام به، وإن خالف فلا طاعة له ويُنكَر عليه ذلك التشريع المخالف وفق قواعد الأمر والنهي في الفقه الإسلامي.

وأما الجهاد، ففي المذهب الشافعي -الذي يُعتبر الأكثر تشددًا؛ إذ يرى أن عِلَّة الجهاد هي الكفر- أن الجهاد واجب وجوب الوسائل لا المقاصد؛ إذ المقصود بالقتال إنما هو الهداية وما سواها من الشهادة، أما قَتْلُ الكفار فليس بمقصود، حتى لو أمكنَ الهدايةُ بإقامة الدليل بغير جهاد كان أولى من الجهاد"[1].

وبخصوص تطبيق الشريعة فهي تختلف عن الفقه الإسلامي؛ فالشريعة هي أحكام الله المنصوصة قطعية الدلالة التي أجمع العلماء على أنها من أحكام الله التي لا تتغير، أما الفقه فهو نتاج بشري وهو تفسير للشريعة وخاضع للجهات الأربع: الزمان والمكان والأحوال والأشخاص. فالأحكام الشرعية إما أن تكون منصوصة بأدلة القرآن والسنة، سواء كانت دلالتها قطعية أو ظاهرة، وإما أن تكون من فهم المجتهدين للوقائع الجزئية عن طريق إدخالها في نصوص القرآن والسنة بالاستدلال، وهذا تختلف فيه أنظار المجتهدين ويُسمِّيه الفقهاء "تحقيق المناط"، وقد يُجمع الفقهاء في عصر على حكم مبني على واقعٍ معين ثم يُجمع غيرهم لاحقًا على حكم آخر؛ لتَغَير الواقع الذي بُني عليه الحكم الأول، فنقول: إن تحقيق المناط اختلف، وإنه اختلافُ عصر وزمان لا اختلاف حجة وبرهان.

---

(1) الشربيني، الخطيب، **مغني المحتاج في معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، (دار الكتب العلمية، بيروت، 1994)، ج 6، ص 9.

ولابدَّ من القول: إن بعض المسائل التي ركَّب عليها الجهاديون منظومتهم تستند إلى بعض فتاوى أئمة الدعوة النجدية أيضًا، من ذلك مسألة الحكم بالقوانين الحادثة، فأئمة الدعوة النجدية من محمد بن عبد الوهاب حتى محمد بن إبراهيم مفتي السعودية يكفِّرون من يسنُّ القوانين أو يحكم بها، ولذلك نجد فقهاء الجهاد العالمي يستعينون بتلك الفتاوى، فقد نقل أبو عبد الله المهاجر عن محمد بن إبراهيم تكفير مَن يسنُّ القوانين الوضعية، ووجوب الهجرة من البلد الذي تُسَنُّ فيه القوانين؛ لأنه لم يعد دار إسلام، كما نقل هو وأبو بكر ناجي عن سليمان بن سحمان من أئمة الدعوة، وكان عبد العزيز بن باز أول من أفتى منهم بأن من يَسنُّ القوانين لا يَكْفُرُ بإطلاق، فقد يكون سنُّ القانون لضعف أو شهوة أو اجتهاد. ونجد في فتاوى أئمة الدعوة أيضًا الحديث عن النُّفرة من ملل أهل الكفر والدعوة إلى جهادهم و"التطهر بدماء المشركين والكفار"، وأن "الجهاد ركن من أركان الإسلام"، وأن الجهاد لا يحتاج إلى إمام، وأن "الدِّين لا يقوم إلا بالجهاد"[1]، ونحو ذلك من التكفير والشدة على الحكَّام، ولذلك مُنعت تلك الفتاوى من التداول في المملكة السعودية.

خلاصة

إن ما نراه أجدى في تفسير هذه الظاهرة يجب أن يقوم على تَجَاوز فكرة "تَفَرُّد" التنظيم التي تعزله عن حركة الجهاد العالمي، والتحرر من قَيد كونه "تهمةً" يتم إلصاقها بفكر أو جهة، أو "تهمةً" يتم دفعُها ونفيها عن دين أو أناس بعينهم، وهذا يتجسد في تحليل البِنية الفكرية للتنظيم، وفي تحليل الواقع المعقَّد الذي ظهرت فيه تلك الأفكار من جهة أخرى. إن فكرة "الغلو والانحراف" تدفع إلى القول: إننا أمام تطور داخل العالم المفاهيمي للجهاد العالمي وانفلات من القيود المفروضة من

(1) انظر: ابن محمد النجدي، عبد الرحمن، (جمع وتحرير)، **الدرر السنية في الأجوبة النجدية، مجموعة رسائل ومسائل علماء نجد الأعلام من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصرنا هذا**، (مصر: [د.ن] 1995م)، ط 5، ج8، ص 13، 18، 23، 199، 201.

القيادة المركزية؛ تجاوبًا مع ما تفرضه التطورات على الأرض، والاختلاف حول الوسائل الأجدى لتحقيق المشروع، بالإضافة إلى الصراع على الإمارة نفسها التي هي مركزية في المشاريع الحركية التنظيمية عامة. فلا يمكن لمسلسل الخروج عن "نظام الفقه الإسلامي" الذي بدأه فقهاء الجهاد العالمي أن يقف عند الحدِّ الذي رسموه هم لأنفسهم وأتباعهم.

إن "الحكم بما أنزل الله" هو جوهر البنية الفكرية للجهاد العالمي، ولذلك يبني مشروعية ممارساته على ما يُسمِّيه: "الشريعة"، وهي -عنده- مرادفة للفقه؛ ولذلك حين يُلقي البعض باللائمة على الفقه الإسلامي الذي يُنتج مثل هذا الفهم الكارثي إنما يقعون أسرى التصور الجهادي نفسه؛ ذلك أن الإمكانات التي يتيحها الفقه الإسلامي من قِبل مستثمريه يتيح أيضًا مشروع الإخوان المسلمين المناقِض له تمامًا كما يُتيح غيره من المشاريع، خاصة وأن النص الفقهي نص قديم في حين أن هذه الظواهر حديثة.

إن سيطرة تنظيم الدولة على الأرض، لا يمكن فهمها إلا في إطار التغيرات في المنطقة منذ الحرب على أفغانستان والعراق وصولاً إلى الثورات الشعبية، فتنظيم الدولة تمدد في الفراغ الذي خلَّفه ضعف الدولة وفي أجواء الاستبداد بعد احتلال العراق، وكذلك الحال مع الثورة السورية التي قوبلت بعنف وحشي فتحولت إلى ثورة مسلحة.

هكذا يبدو تنظيم الدولة نتاج سياقات مُركَّبة تداخل فيها النص بالواقع أو العكس، وهو تطور من داخل حركة الجهاد العالمي وليس خارجًا عنها، وهو يَصدُر عن بنية فكرية واحدة وإن تطورت التقنيات والاستراتيجيات الجهادية لتحقيق المشروع الواحد، وتبدو جذوره مُركَّبة بين مصادر متعددة بدءًا من خصومه الإخوان المسلمين مرورًا بسيد قطب وأئمة الدعوة النجدية، وحركية الجهاد العالمي وفقهائه، بالإضافة إلى سياقات سياسية لمنطقة شديدة التعقيد، وفي سياق تَشكُّل الدولة الوطنية التي ورثت الاستعمار، وفي سياق التحدي الغربي والتدخل الأجنبي في بلاد المسلمين في القوانين ونظم الحكم، والسيطرة على الدول، وانتهاك قيم الجماعات وأعرافها وإهانة معتقدات الناس في بعض الأحيان.

الجذور الأيديولوجية لتنظيم الدولة الإسلامية
أو تيار ما بعد الجهادية

شفيق شقير

باحث بمركز الجزيرة للدراسات

تنطلق هذه الورقة(*) من فرضية تقول بوحدة الجذور الأيديولوجية لتنظيمي القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية، فكلاهما ينتميان بجذورهما الدينية إلى التيارات "الجهادية" المهاجرة التي تضم طيفًا واسعًا من المجموعات والشخصيات التي ترمز القاعدة إليها وتمثل فكرها، وما تنظيم الدولة إلا انشقاق أو نتوء من القاعدة من وجه، لكنه حتمًا تطور طبيعي لها من وجه آخر، أو بالأحرى متجاوز لها. إلى هذا الحد قد يمكن تلخيص الإطار الأيديولوجي العام لفكر التنظيم لكنه لا يكشف عن خصائصه، لاسيما وأن مساره العملي يُظهر تباينات واضحة مع القاعدة، واستطاع ببعض العناوين الدينية والجهادية التي تميزه أن يتوسع وأن يجذب عشرات آلاف المقاتلين إلى صفه، وهو ما لم تنجح القاعدة به أو لم تعمل به على الأقل.

(*) اعتمد الكاتب في إعداد هذه الورقة على تجربته الخاصة في تغطية أحداث أفغانستان عن قرب منذ عام 1992 إلى عام 1998، وعلى تغطية حرب العراق بعد سقوط بغداد التي زارها عام 2004، فضلاً عن متابعته للتيارات الجهادية وإنتاجها. كما اعتمد على مجمل إرث القاعدة وتنظيم الدولة المتوفر على الإنترنت المكتوب والصوتي والمرئي، بخاصة قادة القاعدة الثلاث: عبد الله عزام وابن لادن والظواهري، إضافة إلى الناطق باسم تنظيم الدولة أبي محمد العدناني. وكل روابط الإنترنت كانت فاعلة إلى 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

وللوقوف على الجذور الأيدولوجية التي يمتاز بها التنظيم، يجب العودة إلى الجذور الأولى التي جاءت بالقاعدة أولاً وميزتها عن عشرات التنظيمات والمجموعات الأخرى إبَّان مرحلة ما سُمِّي بالجهاد الأفغاني، ثم الولوج بعد ذلك في "النزاع بين القاعدة وتنظيم الدولة" وتقرير الفوارق الأيديولوجية بينهما لاستخلاص تلك المتصلة بتنظيم الدولة حصرًا، واختبار مدى قدرة هذه الأفكار، أفكار التنظيم، على التطور والبقاء.

ووفق هذا النهج يمكن تقسيم المراحل التي مرَّ بها التيار الجهادي، مع بعض التجاوز والتحفظ، إلى ثلاث مراحل: مرحلة الحشد للجهاد المهاجِر، ثم مرحلة الجهاد العالمي، ثم مرحلة إمارة الظواهري انتهاء بظهور "تنظيم الدولة". مع التنويه بأن هذه المراحل قد تتداخل، ومميزاتها قد تتعدد حتى من الناحية الأيديولوجية، ولكن يقوم بناؤها على الغالب وبما يؤدي الغرض من الدراسة، الذي هو تتبع الجذور الأيديولوجية لتنظيم الدولة فحسب.

أفغانستان والحشد "لفريضة الجهاد"

يعتبر الشيخ عبد الله عزام داعية "الجهاد الإسلامي الأممي" والمنظِّر الأول "للجهاد المهاجِر" إذا جاز التعبير، وكان يهدف من وراء "حشد المسلمين والعرب" في الثمانينات من القرن الماضي إلى إحياء الجهاد في أفغانستان، بغية تحريرها من الروس لتكون "العمق" الحيوي وقاعدة للجهاد لرفع الظلم عن المسلمين وكذا للانطلاق نحو تحرير فلسطين، ونحو تغيير الأنظمة الأخرى لاسيما العربية منها لتتوافق مع "شرع الله" وتخضع "لحكمه"[1].

(1) يمكن الاطلاع استئناسًا على: كمال، عبد الله، "سلسلة الرايات السود"، **الشرق الأوسط**، مايو/أيار 2002.
http://classic.aawsat.com/details.asp?issueno=8555&article=100961
http://classic.aawsat.com/details.asp?issueno=8556&article=101142
http://classic.aawsat.com/details.asp?issueno=8558&article=101495
http://classic.aawsat.com/details.asp?issueno=8559&article=101638
http://classic.aawsat.com/details.asp?issueno=8560&article=101807

جاءت دعوته في سياق متقاطع مع مناهضي التمدد السوفيتي في أفغانستان وكان على رأسه دوليًّا أميركا، وإقليميًّا باكستان والسعودية، ومن هذه الأخيرة جاء الشيخ أسامة بن لادن كجزء من قنوات الدعم الذي قدمته الحركة الوهابية "نصرة للمسلمين الأفغان" -مع الأخذ بالاعتبار النقاش الدائر حول مدى صحة التزامه أو انتمائه للوهابية حينها[1]- وهو وجه مما قد يُفسِّر تحوُّل بعض "الثقافة الوهابية" كأحد المكونات الأساس للفكر الجهادي. أما الوجه الآخر فهو مستوى النقد الذي تعرض له فكر الإخوان المسلمين باعتبار أنه كان الفكر المنجز شبه الوحيد الذي ينافس غيره (تنظيم سياسي وديني)، وأُخذ عليه عدم وضوحه في الاعتقاد، و"تردده في استعمال السلاح" أو "عدم صدقه فيه"، أي: الجهاد في التغيير، خاصة في مصر وسوريا، وعدم الوضوح في الهدف منه، أي: السعي للخلافة مباشرة دون "ترقيع النظام القائم تحت اسم الإصلاح". وساعد على هذا النقاش أن الحشد الذي اتخذ له مقرات في أفغانستان وباكستان وخاصة الأخيرة جاء من منابت شتى، من أقصى اليمين الإسلامي إلى أكثره اعتدالاً، ووجد حرية في إظهار أفكاره ومعتقداته، وحظي كذلك بالوقت الكافي نسبيًّا لاستكمال تجربته.

فهناك استُعيد النقاش حول تجربة الجماعات الإسلامية التي انخرطت في مواجهات مع السلطة كتجربة جماعتي: الجماعة الإسلامية وحركة الجهاد المصريتين، وما نشأ على أطرافهما أو انشق عنهما من جماعات صغيرة وكذلك تجربة جماعة المسلمين أو ما سُميت بالتكفير والهجرة، وتجربة "الجهاد" في سوريا، وتجربة جماعة مصطفى أبو يعلى في الجزائر، إضافة إلى أفكار أخرى كثيرة. وترافق ذلك كله مع إعادة هيكلة للفكر الوهابي؛ حيث وُضع في سياق سياسي لأول مرة وخارج بيئته في المملكة العربية السعودية، وبوظيفة عسكرية في أفغانستان لم تُعهَد عليه من قبل إلا في ظروف التأسيس للمملكة العربية السعودية. في هذه الأجواء ربما لا توجد فكرة متطرفة أو معتدلة تنتمي "للجهاد" أو لها رأي فيه إلا طُرحت، وكان لها أنصارها وخصومها لكنها لم تتحوَّل إلى إطار تنظيمي معتبر،

---

(1) انظر حول هذا الرأي: نافع، بشير، **الإسلاميون**، (مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت)، ص 205 وما بعدها.

مع أن بعضها تسبَّب أحيانًا بنزاعات مسلحة بين المجاهدين العــرب أنفســهم أو الأفغان أنفسهم، أو بين بعض من الطرفين.

ويمكن استخلاص الكثير من الخصائص التي تميزت بها هذه المرحلة، لكن هنــاك سمات أساسية بُني عليها كل ما بعدها لاحقًا في ما عُرفت بالتيارات الجهادية العالمية:

1- **الحشد الجهادي**: تبقى سمة الحشد مع اختلاف النوايا والمقاصد البعيدة منه هي السمة الأبرز لهذه المرحلة، وكل ما بعدها ترتَّب عليها، وكان يحظــى برضى إقليمي ودولي وبدعم رسمي من بعض العرب، ولكن تشكَّل علــى هامش الجهاد الأفغاني وفي قلبه منتديات جهادية جمعت عربًا وغير عرب، وأخذت قضايا كانت مغمورة تحتل مكانــة في "الحــس الإســلامي"، تركستان الشرقية في الصين، كشمير في الهند، فطاني في تايلند، مــورو في الفلبين... وهكذا، ويمكن القول: إن الحشد وصل ذروته مع تأسيس عبد الله عزام لمكتب الخدمات عام 1984 وانتهى تقريبًا بمقتله عام 1989.

2- **القيادة للفكر الجهادي**: ومن دواعي الحشد ومتطلباته ولاستمرار ديمومته كان من الضروري صياغة ما يمكن تسميته "مانفيستو جهادي" يُجمع عليه كل رعاة "الجهاد الأفغاني" بغضِّ النظر عن أهدافه وكيفية ترتيبها من حيث الأولوية، وهو ما كان يحرص عليه عبد الله عزام، والمؤسسون الأوائل للتيار الجهادي، ونتيجة لذلك شاعت فكرة أولوية الإصغاء "للعلماء المجاهــدين" في الميدان أو من يؤيدون الجهاد فلا "يُفتي قاعد لمجاهد" -لقطع الطريق على الفتاوى والآراء المعاكسة-، وأن علامة القيادة الصــادقة هــو التزامهــا "بالجهاد" وعدم تعطيله. وهذه الأفكار أعطت الفكــر الجهــادي أظــافر وحصانة ضد منتقديه، وحجزت له مكانًا في الحالة الإسلامية.

3- **شيوع مصطلح "الإرجاء" "والجهمية" في وصف الممتنعين عن تكفير الأنظمة التي "لا تحكم بما أنــزل الله"، أي: الشــريعة**: في اســتعادة لوصف "المرجئة" التاريخي من كتب العقائد وهم أولئك الذين كان من قولهم أن الإيمان معرفة، وأن الإنسان لا يكفر إذا نطق بالشهادتين ولو أتى بما يخالف مقتضاهما.

4- **مرجعية تراث سيد قطب**: كان تراث سيد قطب يعتبر الجامع الأساس لكل الأفكار التي طُرحت في تلك الفترة، رغم الفهم المتباين والمتناقض أحيانًا لفكر الرجل، وسبب الإجماع عليه ربما يقال لعدم وجود تجارب سابقة غالبة له خاصة وأن تجربته تدعو للقطع مع "الأنظمة السياسية القائمة" وعلى مستوى كوني، ولكن من المؤكد أن ذلك بسبب الرغبة في الحشد وعدم الاختلاف، لاسيما وأن عبد الله عزام، إخواني الجذور والثقافة، كان له يد طولى في الحشد، وكان بمقابله التيار الوهابي الشريك الثاني له في الجهاد الأفغاني، إضافة إلى فكر الجماعة الإسلامية المصرية الصاعد في الساحة حينها، وكان يجمع الأخيرين النقد المتواصل للفكر الإخواني، فكان سيد قطب المنتمي تنظيميًّا للإخوان المسلمين بتراثه المرن القابل للتأويل، يُرضي الجميع ويؤكد على الغاية التي تجمع، أي: الجهاد، ولو إلى حين.

مرحلة الجهاد العالمي

هذه المرحلة يمكن شطرها إلى قسمين، منذ اغتيال عبد الله عزام إلى حين إعلان تنظيم القاعدة (1989-2001)، والأخرى من سقوط الخلافة في كابول إلى حين اغتيال أسامة بن لادن (2 مايو/أيار 2011).

الشطر الأول: 1989-2001

على الصعيد السياسي انخرطت الدول التي كانت تُسهِّل قدوم المجاهدين في سياسة معاكسة، أي: في تسهيل ترحيلهم (خاصة بعد عام 1992)[1]، سواء إلى الجهات التي قَدِموا منها أو إلى دول ترضى باستقبالهم بعد أن كانت سابقًا قد سهَّلت قدومهم إلى أفغانستان -لاسيما وأن السوفيت انسحبوا من أفغانستان عام

(1) يمكن الاطلاع استئناسًا على: محمد الشافعي وما نقله عن أبي الوليد المصري حامد مصطفى، "سلسلة ثرثرة فوق سقف العالم"، **الشرق الأوسط**، أكتوبر/تشرين الأول 2006.
http://classic.aawsat.com/files.asp?fileid=25

1989 وسقط النظام الموالي لهم عام 1992- وعَلَت الأصوات المتذمرة من ثمـــرات أو تداعيات "الجهاد الأفغاني" في أكثر من دولة؛ ففي هذه الفترة تعـــولم الجهـــاد وانتقل إلى عدة مناطق مشتعلة بأطر تنظيمية واسعة، إلى الجزائر حيث بدأت فيهـــا العشرية السوداء عام 1991، وحرب الشيشان خاصة بين عـــامي 1994-1996، وحرب البوسنة والهرسك ما بين عامي 1992 و1995، وفي هذه الفتـــرة كانـــت العمليات الأمنية للجماعة الإسلامية في مصر بدءاً من عام 1992 وإلى حين إعلانها مبادرة وقف العنف عام 1997 وما تبعها من مراجعات.

وعلى صعيد القيادة للجهاد، تعزز حضور أسامة بن لادن كوريـــث فعلـــي لدور عبد الله عزام، وإن تأخر نسبيًّا في حسم علاقته مع المملكة العربية السعودية التي لم يرجع إليها وأقام فترة في السودان (1992-1996) وهي نفس الفترة الـــتي نشطت فيها الجماعة الإسلامية في مصر لذا تم اتهامه بأن له يدًا في بعض نشـــاط الجماعة الإسلامية على الأقل وهو ما نفاه السودان مرارًا وأكَّد أن ابن لادن جـــاء مستثمرًا وليس "مجاهدًا"، وتعرض خلالها للملاحقة من الأميركـــيين وتم ســـحب الجنسية السعودية منه عام 1994[1]، ليعود إلى أفغانستان مرة أخـــرى "مجاهـــدًا" ويُتوِّج جهوده بالتحالف مع أمير دولة طالبان الملا عمر، وهو التحـــالف الـــذي أعطى القاعدة الصورة والتوجه الذي اشتُهرت به، والذي ترجمته بإعلانها جبهـــة لمواجهة "الصليبيين والصهاينة" في صيف عام 1998.

وخلال هذه الحقبة لم تتوقف أفغانستان عن ممارسة دورها كمركز للجهـــاد أو الحاضنة الجاهزة لاستقبال كل من يعود إليها لائذًا أو لأيـــة حاجـــة أخـــرى، لاسيما وأنه كان من السهولة بمكان الدخول إليها من باكستان أو الخروج منـــها، واستمرت الفصائل الجهادية في احتضان العرب رغم الحروب المتنقلة التي نشـــبت بينهم بعد سيطرة التحالف الشمالي بقيادة برهان الدين رباني على كابول، حتى إن العرب انقسموا على أنفسهم ومن ذلك الانقسام الشهير ما بين جماعتي قلب الدين

(1) انظر: حوار منقول للأمير تركي الفيصل الرئيس الســـابق للاســـتخبارات العامـــة في السعودية وما جاء فيه عن أسامة بن لادن، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2001.
http://classic.aawsat.com/details.asp?article=65453&issueno=8381

حكمتيار ورباني. أما بعد سيطرة طالبان على العاصمة كابول عام 1996 أصبحت هذه الأخيرة لاحقًا عاصمة للجهاد الأممي المهاجر.

وأهم سمات هذه المرحلة التنظيمية من مراحل الحركات الجهادية المهاجرة:

1- أن تنظيم القاعدة أصبح المنظم للفكر الجهادي رغم كل الخلافات التي شغلت الساحة الجهادية الأفغانية، واستطاع استيعاب وتجاوز المراجعات الفكرية والفقهية التي أقدمت عليها الجماعة الإسلامية المصرية طيلة فترة التسعينات[1] وتعلّم درسًا من التجربة "الجهادية الفاشلة في الجزائر"[2]، وتكرست كابول في هذه المرحلة مركزًا للتخطيط ولتوجيه العمل الجهادي، بغضِّ النظر عن مدى كفاءهّا وفعاليتها في هذا الدور.

2- أطلقت القاعدة نسختها الجهادية، بحسب اعتقادها، كسبيل وسط بين جماعة الإخوان -بوصفها حركة إصلاحية وليست تغييرية شاملة- ومجموعات إسلامية متعددة كان لها حضورها في البيئة الأفغانية وتحمل أفكارًا "متطرفة" حتى بمعايير القاعدة، وكذلك كحالة تنظيمية وسطية ترفض الصيغة الحزبية المبنية على "العصبية" كما لا تثبت الخلافة العظمى لكل مدَّعٍ لعدم توفر شروطها[3].

3- لم تستطع القاعدة، التي شكَّلت ذروة التطور التنظيمي والفكري للحركات الجهادية المهاجرة، تجاوز معادلة "القيادة بالفكرة"، حيث إن ترابط الجماعة

(1) "رؤية تحليلية لمراجعات الجماعات الجهادية"، 8 فبراير/شباط 2012، موقع السكينة.
http://www.assakina.com/center/files/12767.html

(2) انظر: موقع آفاق، "سوري من الأفغان العرب يحكي تفاصيل احتكاكه بالإرهابيين الجزائريين"، 13 إبريل/نيسان 2008.
http://www.aafaq.org/news.aspx?id_news=5003
والسوري المراد هو أبو مصعب السوري، وما نشره بعنوان: "مختصر شهادتي على الجهاد في الجزائر"، ويمكن الاطلاع على النص استئناسًا نقلاً عن أحد المنتديات.
http://benbadis.org/vb/showthread.php?t=12270

(3) انظر: محمد الشافعي وما نقله عن أبي الوليد المصري حامد مصطفى، "ثرثرة فوق سقف العالم- منظِّر الأفغان العرب: "الخليفة" كفَّر من لم يبايعه وهدَّد عرب باكستان بأنه سوف يسبي نساءهم"، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2006.
http://classic.aawsat.com/details.asp?issueno=10193&article=388935

قد يكون عضويًّا إلى حد بعيد في أفغانستان أو بالقيادة عن بعد في بعض الحالات من خلال إيفاد موفدين وإرسال رسائل إلى ساحات الجهاد في دول أخرى، ولكن بقي نمط القيادة المعوَّل عليه، هو "البيعة" على الجهاد، والقيادة بالفكرة والتوجيه بالكلمة. وربما كان ذلك في سياق اجتناب "العصبية الحزبية"[(1)] ومحاولة للملمة التيار الجهادي ما استطاعت إليه سبيلاً.

4- حسمت القاعدة أمرها "تنظيميًّا" بمواجهة العدو البعيد "أميركا والصهاينة"، مع احتفاظها بدفع الصائل، أي: المعتدي عليها، في حالة العدو القريب، أي: الأنظمة، وذلك بناء على مراجعة للمواجهات التي حصلت مع "الأنظمة" في أكثر من بقعة عربية وإسلامية، وأصبحت على قناعة بأن قوة هذه الأنظمة مستمدة من هذين العدوين، فضلاً عن الخشية من أن تتحول المواجهة العسكرية إذا أُعلنت ضد الأنظمة لذاتها إلى مواجهة مع الشعوب المغلوبة على أمرها بسبب الاستبداد والجهل. لكنه لم يقل باستهداف هذين العدوين على أرضهما حصرًا، أي: أرض أميركا وإسرائيل، ما يعني أنه لم يحيِّد أراضي المسلمين والعرب وهذا جعله بمواجهة الأنظمة مرة أخرى بعد استهدافه مصالح أجنبية في المنطقة. ومن المهم التأكيد على أن مواجهة العدو البعيد التي ظهرت في الوجهة التنظيمية للقاعدة وعلى المستوى القيادي لم تتكرس بحدود واضحة على مستوى أعضاء التنظيم وفروعه في البُعد الفكري والفقهي، ولم تتحول إلى منهج علمي يمكن تمييزه على مستوى عموم التنظيم الذي كان الهدف الأقرب إليه ذهنيًّا هو "إقامة الدولة الإسلامية"[(2)].

---

(1) انظر كنموذج حول موقف أبرز رموز التيار السلفي من الأحزاب والتحزب **موقع السكينة**، "الْحِزْبِيَةُ هِيَ الْفِتنَةُ فَاعْرِفُوْهَا"، 27 مايو/أيار 2011.
http://www.assakina.com/taseel/8056.html

(2) انظر التناوب بين العدو القريب والعدو البعيد بهدف الاستمرار، في كتاب مراد بطل الشيشاني، **تنظيم القاعدة: الرؤية الجيوسياسية والاستراتيجية والبنية الاجتماعية**، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012)، ص 25 وما بعدها. وانظر: "استراتيجية الزرقاوي العسكرية المتدحرجة، بملاحقة الأميركيين من أفغانستان إلى العراق تمهيدًا للوصول إلى فلسطين" في "الزرقاوي: الجيل الثاني للقاعدة" لفؤاد حسين، (دار الخيال، 2005)، ص 44-45.

ففي هذه الفترة اتخذت النقاشات منحى تفصيليًّا أكبر، لاسيما مع تطور أدوات التواصل واتساع دائرة المنخرطين في الفعل الجهادي وتعدد ما تراكم لديهم من خبرات وتجارب ودراسات، وبقيت مسائل عدة يمكن وصف بعضها "بالأمهات" -والتي لا تزال حاضرة إلى اليوم- ولم تستطع القاعدة ضبط تأصيلها بحدود واضحة وحاسمة بالنسبة لأعضائها أو مؤيديها لاسيما وأن سلطة التقدير فيها نسبية، من أبرزها: كفر النوع وتكفير المعين، وإعذار المخالف، والإمرة والأمير في الواقع المعاصر.

1- **كفر النوع وتكفير المعين:** ويختلط فيها الفقهي بالعَقَدي إلى حدٍّ بعيد، ملخص ذلك أن كفر الفعل نفسه لا يستلزم بالمطلق تكفير الفاعل إلا بعد استيفاء شروط وانتفاء موانع وله تفصيل في كتب الاعتقاد يمكن العودة إليه في مظانِّها، وإن كانت القاعدة حسمت أمرها بكفر الأنظمة بالمطلق أو القائمين عليها من حكام إلى حدٍّ بعيد، فإن هناك قضايا أخرى تتطلب سلطة استنسابية للبتِّ بها، ألاَ وهي الموقف من الأحزاب الإسلامية المخالفة التي اختارت الخيار الديمقراطي للتغيير واستعادة حكم "الإسلام"، مثل: حركة الإخوان المسلمين، وحكم المنتسبين للجيش والشرطة، والمنتمين لتيارات غير إسلامية أو لتيارات توصف بالعلمانية، وما حكم بقية فئات الناس التي لن تختار اختيارات القاعدة البتَّة... وهكذا؟ وما الموانع والشروط لإيقاع حُكم الكفر بهؤلاء وما قد يترتب عليه جواز هدر دماء هؤلاء من عدمه[1]؟

2- **إعذار المخالف:** هي قائمة على مسألة تكفير المعين؛ لأن تكفير المخالف دون إعذاره يشق صفوف المسلمين أو الكيان "الجهادي" نفسه فيتعرض لانشقاقات بموجبه، فمن موانع نسبة الكفر للأفراد والجماعات وجود العذر، وتركَّز النقاش ووضع حدودًا لهذه الموانع،

---

(1) الكتب كثيرة حول هذا المبحث، ولكن للاقتراب أكثر من تفكير القاعدة، يمكن الاطلاع على فيديو مصور لأبي قتادة الفلسطيني، "الجواب المفيد لأسئلة التوحيد"، أبو قتادة الفلسطيني 4/3، تم نشره في 3 ديسمبر/كانون الأول 2012.
http://www.youtube.com/watch?v=YQFKs81s4os

وهي: الإكراه والعُذر بالجهل والتأويل والخطأ، أي: بعدم قصد الكفر نفسه. كما دار النقاش على مستوى ثانٍ حول جواز اعتبار العذر في مسائل الاعتقاد، ولكن ما لم تستطع التيارات الجهادية حسمه بوضوح هو الحدُّ بين الاعتقادي وغير الاعتقادي، ومن يقرِّر صحة العُذر من عدمه، وماهية الضوابط لصاحب هذه الصلاحية كي لا يهدر الدماء لغاية في نفسه لا لأمر دينه، أو يعلن حربًا على جماعة مخالفة[1].

3- **الإمرة والأمير**: نشأت هذه المسألة في سياق الحركات الجهادية المهاجرة لتجيب بالضرورة على أمرين توقف عليهما العمل الجهادي - مع الإقرار بوجود أسباب أخرى لها دوافع علمية وتنظيمية- أو بالأحرى لتتجاوز عقبتين:

- **أولاً: عقبة عدم وجود "حاكم شرعي"**: ليأمر بالجهاد ابتداء أو للجهاد تحت "رايته" انتهاء، أي: تحقيق "شرعية الجهاد والراية"، وهذه الحاجة نشأت في الحقيقة منذ المرحلة الأولى لضرورات الحشد وإن بقيت فيها بعض المسائل معلقة لتناقش مرة بعد أخرى[2].
- **ثانيًا: لتجاوز عقبة تحريم "الحزبية"**: فالتيار الجهادي كان يرفض "الحزبية" ربما لأسباب تتعلق باجتهاده الفقهي الخاص، أو تأثرًا

---

(1) انظر على سبيل المثال: أبا محمد المقدسي في رسالته بعنوان: "شبهة؛ إعذار طواغيت الحكم بالجهل والإكراه"، موقع **منبر التوحيد والجهاد**، بلا تاريخ. وتعيد مواقع أخرى نشرها منها على الرابط أدناه:

https://al-aren.com/vb/showthread.php?t=78

والمقدسي هو صاحب الكتاب الشهير، **مِلَّة إبراهيم ودعوة الأنبياء والمرسلين**، وهو العُمدة لدى التيارات الجهادية ومنها تنظيم الدولة نفسه الذي يحاجج المقدسي بكتابه هذا في تبرير تكفيره لبعض الجماعات المخالفة كالإخوان. انظر الكتاب، موقع **منبر التوحيد والجهاد**، بلا تاريخ. تعيد مواقع أخرى نشره منها أدناه:

https://archive.org/details/Melt_Ebraheem

(2) موقف الجهاديين من الإمارة لا يزال يقترب مما أورده سيد إمام في الباب الثالث من كتابه العُمدة في إعداد العُدَّة، وجوب الإمارة لوجوب الجهاد ولو خلا الزمن من خليفة.

بموقف عموم التيار السلفي أو الوهابـي، أحد رعـاة الجهـاد الأفغاني حينها، والذي اعتبر "التحزب" من العصـبية الجاهليـة المحرمة؛ فكان الاجتماع التنظيمي لغرض الجهاد وبـذاك يصـبح "وجود التنظيم" مرتبطًا بالضرورة بالجهـاد، كمـا أن شـرعية "وجود الأمير" مرتبطة بالجهاد، لا بل كل الأداء السياسي مرتبط بالجهاد وهو الذي أعطى الحركات الجهادية معناها ومضـمونها، ولكن بقيت عشرات المسائل المتصلة بهذه المسألة معلقة، ألا وهي تعدد الساحات وتعدد الأمراء والصلة بينهم.. إلخ.

فهذه المسائل الثلاث مرشحة دائمًا لأن تتناسل اختلافًـا بـين الجماعـات والرموز الجهادية فهمًا أو تقديرًا، وهذه الثلاث تحتمل سلطة تقديرية تختلف مـن جهة إلى أخرى، والتشدد فيها تصورًا وإعمالاً وسَّع من صـلاحية الجهـاديين في تكفير الأعيان ومن سواهم من الأشخاص والجماعات المخالفة لهم، كمـا ربـط شرعية قيام الجماعة وأميرها بإعلان الجهاد حصرًا، أي: بوجود قتال وأمير قتال أو وجود خليفة طبعًا.

الشطر الثاني: بين سقوط كابول واغتيال ابن لادن

ما بين سقوط كابول عام 2001 واغتيال أسـامة بـن لادن (2011) جـاء سقوط بغداد عام 2003 ليوفر ساحة حرب جديدة مع واشنطن تقاطعـت مـع حرب تحرير لفصائل عراقية وطنية وإسلامية متعددة انتهت بانسحاب أميركي من العراق في نهاية 2011.

وبالعودة لأهم المميزات التي طبعت هذه المرحلـة، فقـد امتـازت بتعـدد الساحات –اليمن والخليج والعراق و"المغرب الإسلامي"– وبالميل نحـو عسـكرة الصراع أكثر وعدم الاكتفاء بالعمليات الأمنية التقليدية للقاعدة؛ حيـث بـدأت فروعها تسيطر على أراضٍ وتتحمل مسؤولية أمنها أو تتحرك فيها بحرية كما هو شأن قاعدة بلاد المغرب الإسلامي أو العراق على سبيل المثال. وفي هذه المرحلـة فقدت القاعدة كابول بوصفها المركز والمرجع الذي كان يحتضـن التفاعـل في الخبرات والآراء والاجتهادات والنقاش ليصبح التشظي في ترجيح فكرة على فكرة

أو اجتهاد على اجتهاد منوطًا بالجماعة المسيطرة على الأرض رغم انتمائها جميعًا للفكر الجهادي أو للقاعدة ولكن رمزيًّا في الغالب.

ومن التحولات المؤثِّرة على التفكير الأيديولوجي لبعض فروع القاعدة في هذه المرحلة، اختلاط العدو القريب والبعيد؛ فأميركا أصبحت عدوًّا قريبًا جغرافيًّا باحتلالها للعراق ومتحالفًا، وبوتيرة متصاعدة على فترات من الزمن، مع عدو قريب آخر يتمثل في الأنظمة العربية الخليجية وإيران، وهذا التحالف بين الأعداء تُرجم في العراق بشكل "صحوات" في البيئة السُّنِّيَّة، وميليشيات "طائفية" في الساحة الشيعية. ونتيجة لذلك أخذت فكرة أن "محاربة المرتد أوْلى من محاربة الكافر الأصلي تَشِيع في مواجهة الصحوات"، وفكرة كفر "الروافض" وممالأتهم المحتل تشيع في مواجهة "الشيعة" و"الحكم الطائفي ببغداد".

ويمكن الجزم بأن أهم تطور في مسيرة القاعدة في هذه المرحلة هو فتح جبهات جديدة وأساسية للجهاد بعيدة عن القيادة التي كانت تعيش ظروفًا صعبة وبدت كأن تأثيرها أحيانًا ضعيف على الساحات البعيدة عنها، ولمع أثناءها في العراق نجم أبي مصعب الزرقاوي (أحمد الخلايلة) الذي اختطَّ لنفسه سبيلاً مختلفًا عمَّا اعتادت عليه القاعدة سواء في التفكير أو العمل واستوجب ذلك نقدًا متبادلاً بينه وبين أبي محمد المقدسي (عاصم محمد البرقاوي)(1) الذي كان يوصف بأنه شيخه، وقُتل الزرقاوي الذي كان يوصف بأنه من الجيل الثاني من التيار الجهادي، في يونيو/حزيران 2006، لكنه خلَّف إرثًا جهاديًّا خاصًّا ترك بصماته في الحالة الجهادية العراقية، ويبدو أنها اشتدت وتكرست بعد مقتل ابن

---

(1) انظر نص مقابلة أبي محمد المقدسي مع قناة الجزيرة، **الجزيرة نت**، لقاء اليوم، "أبو محمد المقدسي: السلفية الجهادية"، 10 يوليو/تموز 2005.

http://www.aljazeera.net/programs/today-interview/2005/7/10/%d8%a3%d8%a8%d9%88-%d9%85%d8%ad%d9%85%d8%af-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%82%d8%af%d8%b3%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%84%d9%81%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%87%d8%a7%d8%af%d9%8a%d8%a9

وانظر نصَّ "ردِّ الزرقاوي على المقدسي في مدونة الهجرة إلى التوحيد".

http://ak-ma.blogspot.com/2013/03/blog-post_9.html

لادن واستلام الظواهري زمام القيادة في القاعدة. اتسم نهج الزرقاوي بالإسراف في العنف وبدا أقرب إلى النموذج الجزائري الذي رأت فيه قيادة القاعدة نموذجًا شابته انحرافات ما أفقده الشرعية ففشل، لاسيما وأنه كان يستعدي حاضنته الشعبية؛ فالزرقاوي شكَّل نتوءًا في مسيرة القاعدة أكثر منه تطورًا طبيعيًّا:

1- عزَّز من "سُنَّة" القتل ذبحًا للمخطوفين والأسرى وبثها للإعلام بقصد الترويع، بل ربما قد يكون أول من جعلها طريقة متبعة في التيارات الجهادية.
2- بالغ في استهداف السُّنَّة من الصحوات أو ممن رضي بأن يكون جزءًا من النظام العراقي الجديد بأي شكل من الأشكال، فضلاً عن إذكاء الصراع والنزاع مع الجماعات الأخرى التي تشاركه الحرب ضد الأميركيين وضد النظام العراقي.
3- تكفير الشيعة بالجملة واستهداف جمهورهم في العراق دون تمييز بين مدني وغير مدني، بسبب تحالفهم مع أميركا ونتيجة لمطاردتهم المقاومة العراقية ضد الأميركيين من "المجاهدين العراقيين والمهاجرين".
4- تعرَّض للنقد من قيادة القاعدة، بسبب تكفيره عامَّة الشيعة واستهدافهم عشوائيًّا وبسبب المبالغة في القتل للسُّنَّة إضافة إلى الحروب الجانبية التي أشعلها مع "الفصائل الجهادية" الأخرى بدلاً من التركيز على المحتل.

وقد قيل الكثير عن الزرقاوي وعدم رضاه التام عن التزام القاعدة وما تعرَّض له من نقد من قِبلها أو من قِبل بعض منظِّريها، ولكن الأكيد أن وجود أسامة بن لادن كان يشكِّل حصانة تحول دون تعرُّض التنظيم للانشقاق أو التشظي، بسبب قوته الرمزية التي كانت سببًا أساسيًّا في استمرار الحشد ورفد التنظيم بالدماء، ولكن هذا لم يمنع من أن يسير بعض فروع القاعدة ورجالاتها أحيانًا بعيدًا عن توجيهاته أو أن يفسِّرها بما يتلاءم مع أوضاعه لاسيما وأنه كان بعيدًا عنها، مع التنويه بأن حضور ابن لادن وقدرته على التواصل قد ضعُفت لأسباب أمنية، وباغتياله في 2 مايو/أيار 2011 يبدو أن القاعدة فقدت قدرًا مهمًّا من حصانتها وقوتها على التأثير والتماسك.

إمارة الظواهري والثورات العربية

كثرت التوقعات بأن القاعدة التي ورثها الظواهري لن تكون كتلك السابقة التي أعلنها ابن لادن، سواء من حيث التماسك أو التفكير أو العمل، بسبب الاختلاف الأساسي بين الشخصيتين؛ فابن لادن شاب نسبيًّا ويمتاز بشخصية كاريزمية وسيرة مُؤَسِّسة "للتيار الجهادي" منذ مراحله الأولى، أي: قيادة وقدوة، وله شبكة علاقات ومصادر واسعة، في حين امتاز الظواهري بالقدرة التنظيرية خاصة على المستوى التنظيمي، لكنَّه افتقر للكاريزما فلم يستطع بعد أن استلم مقاليد التنظيم أن يسدَّ الثغرة التي نشأت بغياب ابن لادن، من حيث فرض أو ترجيح خيارات تنظيمية أو فكرية وسياسية لمواجهة المرحلة الجديدة[1].

وَرِث الظواهري نتوءًا فكريًّا في العراق وساحة جهادية ناشئة وقيْد التشكُّل في سوريا، وواجه تصاعدًا سريعًا للأحداث في بقية دول الربيع العربي وسواها التي للقاعدة فيها نصيب كبير أو صغير، فضلاً عن حاجة التنظيم للتصويب والضبط لاسيما مع ما تردد من أن أسامة بن لادن كان عازمًا على إجراء مراجعة لما سلف وتصويب مسار القاعدة[2]، وأن اغتياله حال دون ذلك. ولكنه ورث

---

(1) انظر موقع الجريدة الإلكتروني، ترجم دراسة أميركية لمركز مكافحة الإرهاب في وست بوينت، ونشرها على حلقات ابتداء من 16 يناير/كانون الثاني 2008، والروابط أدناه:
http://www.aljarida.com/news/index/216897/
http://www.aljarida.com/news/index/217241/
http://www.aljarida.com/news/index/217576/
http://www.aljarida.com/news/index/217833/
http://www.aljarida.com/news/index/218104/

(2) انظر وثائق أبوت آباد في موقع مكافحة الإرهاب في **وست بوينت**، 3 مايو/أيار 2014.
Rassler, Don; Koehler-Derrick, Gabriel; Collins, Liam; al-Obaidi, Muhammad; Laho, Nelly; “Letters from Abbottabad: Bin Ladin Sidelined?”, 3 May 2012.
https://www.ctc.usma.edu/posts/letters-from-abbottabad-bin-ladin-sidelined
وانظر: الزعاترة، ياسر، "صورة ابن لادن في وثائق أبوت آباد"، 10 مايو/أيار 2012، **الجزيرة نت**.
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/5/10/صورة-بن-لادن-في-وثائق-إبت-آباد

أيضًا تراثًا جهاديًّا ثريًّا؛ فالقاعدة لم تعد كما كانت سابقًا يقودها طلاب علم أو من يُطلَق عليهم: "شرعيون"، يُفتون للمجاهدين بلا تجارب فقهية، بل أصبح لها منظِّروها كأمثال أبي قتادة الفلسطيني (عمر محمود عثمان)، وأبي محمد المقدسي وسواهما ممن يلعبون اليوم دورًا في الدفاع عن شرعيتها.

وكانت الثورات العربية التي انطلقت عام 2011 هي التحدي الأبرز الذي طُرِح على الظواهري؛ لأنها كانت أوَّلها وأسرعها تقلبًا فقد قدَّمت في مرحلة المدِّ نموذجًا للتغيير بالتظاهر السلمي دون الوقوع في أَسْرِ الصراع المسلح بالضرورة (باستثناء سوريا نظرًا لظروفها الاستثنائية)، وأعطت المنهج الإخواني بالتغيير السياسي دفعًا قويًّا حتى التحقت به جماعات سلفية وأسقطت محاذيرها المتعلقة بما يجوز في السياسة أو لا يجوز وأسقطت الكثير من دعاوى التكفير المرتبطة بالعملية الانتخابية وتداول السلطة وما إلى ذلك من آليات الحكم الديمقراطي، ووصل التغيير في مصر، في يونيو/حزيران 2012، مبلغه حيث استطاع قيادي إخواني أن يصل إلى الرئاسة، الرئيس محمد مرسي، بتحالف إسلامي واسع ضَمَّ إخوانيين وسلفيين وسواهم، هذا فضلاً عن هيمنتهم على الحكومة والبرلمان. وهذا قبل أن تأتي مرحلة الانحسار للثورات العربية من خلال الانقلاب في مصر، يوليو/تموز 2013، ودخول معظم دول الربيع العربي في براثن الصراع الداخلي والفوضى، ما خلا تونس.

حتمًا تفاجأت القاعدة في مرحلة المدِّ كما سواها بالنجاح المتسارع للثورات في إسقاط الأنظمة، حتى إنها تأخرت في التعليق نسبيًّا على الأحداث الجارية، كما فقدت مُؤسِّسها في الفترة التي كانت تحاول الإجابة عن الأسئلة التي طرحها نجاح الثورات كما بدت في بادئ الأمر، وعندما أجابت حاولت أن تنظُمَ "الثورة السلمية" في سياق الآليات التي تلتمسها القاعدة ولا ترفضها باعتبارها إحدى الخطوات نحو التغيير الشامل كما جاء في بيان تعيين الظواهري خلفًا لأسامة بن لادن؛ حيث أعلنت تأييدها من حيث المبدأ للثورات، ومما جاء فيه: "نؤيد ونساند انتفاضة شعوبنا المسلمة المظلومة المقهورة في وجه الطغاة.... ونحرضهم ونحرض باقي الشعوب المسلمة على الانتفاض والاستمرار في الكفاح والبذل... إلى أن يأتي التغيير الحقيقي" بإقامة حكم الشريعة.

بل أضاف بُعدًا آخر يقترب من لغة الثورة الإسلامية في إيران أو اليسار العـــالمي؛ حيث أكَّد البيان أن "التغيير لن يتحقق إلا بتخلص الأمة من كافة أشـــكال الاحـــتلال والهيمنة والسيطرة العسكرية والاقتصادية..."، وأعلن عن تعاطف القاعدة مع "معانـــاة المظلومين" وأن جهادها "ضد الاستكبار الأميركي مآله رفع الظلم عنهم". ونجد ما بُـــثَّ من كلمات للظواهري مشحونًا بالخوف على الثورات من الالتفاف الأميركـــي عليهـــا لاسيما الثورة المصرية، وأن واشنطن تبحث عن بديل لمبارك بعد أن اســـتهلكته، كمـــا حذَّر من المجلس العسكري ومن الدور الانقلابـــي الذي يمكن أن يلعبه. وبعد الانقلاب يمكن تلمُّس موقف واضح إلى جانب الرئيس مرسي وإن استعمل لغة دينيـــة متحفظـــة على "نهج الإخوان" لكنها عكست تعاطفًا لم يُعهَد في كلام القاعدة مع الإخوان[1].

النزاع بين الدولة والقاعدة

إن السبب المباشر الذي أدَّى لإعلان الفُرقة بين القاعـــدة وتنظـــيم الدولـــة الإسلامية هو موقف الظواهري من الخلاف بين أبـــي محمد الجولاني وأبـــي بكر البغدادي (إبراهيم عواد البدري)؛ حيث أقرَّ الجولاني على إمارة جبهة النصـــرة في الشام، وحصر صلاحية عمل تنظيم الدولة في العراق وكلَّف أبا خالد الســـوري محمد بهايا -رفيق دربه وابن لادن- بالتوسط والفصل بين الطـــرفين[2]؛ فـــرفض

---

(1) انظر حول تراجع القاعدة أمام موجة الثورات على سبيل المثال: أبو رمـــان، محمـــد، "أيديولوجيا القاعدة ومحاولة "التكيف" مع الثورات العربية"، **الأهرام**، نقلاً عن السياسة الدولية، يوليو/تموز 2011.

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=643521&eid=6738

الشنقيطي، محمد، "تراث ابن لادن في زمن الثورات"، **الجزيرة نت**، 4 مايو/أيار 2011.

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/5/4/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AB-%D8%A8%D9%86-%D9%84%D8%A7%D8%AF%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%B2%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA

(2) انظر مقتل أبـــي خالد السوري وسيط القاعدة، **الحياة**، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

http://www.alhayat.com/Articles/752220/-%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9--%D9%82%D9%8F%D8%AA%D9%84-%D8%A8%D8%B1%D8%B5%D8%A7%D8%B5%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B5%D8%AF%D8%

التنظيم ابتداء انتداب أبـــي خالد وهدَّده ليُقتلَ هذا الأخير بعملية انتحاريـــة رأت القاعدة أن تنظيم الدولة وراءها ما أشعل حربًا بين الطرفين في سوريا[1]، وانطلقت مُذَّاك الحرب الإعلامية والشرعية بين الطرفين وشاع اتهام القاعدة للتنظيم بـــأنهم خوارج "وأحفاد ابن ملجم"، في حين اتهم تنظيم الدولة القاعدة بأنهم غيَّـــروا وأن التنظيم لم يتغير، وأَعلَنَ في هذا السياق من الخلاف عن تنصـــيبه لأبـــــي بكـــر البغدادي خليفة ومرجعًا لكل المسلمين ولكل التيارات الجهادية، في خطوة لسحب البساط من تحت قدمي القاعدة والظواهري، أي: سحب الشرعية مـــن تنظـــيم القاعدة، باعتبار أن منصب "الخلافة" هو إمارة عامة وهي لأمير تنظـــيم الدولـــة، ويعلو على منصب "أمير القتال" أي: أمير القاعدة الظواهري، ولينقل مركز العمل الجهادي وصناعته ثقافة ورؤية وتطبيقًا، إلى الموصل وحاكمها الجديد.

أمَّا الخلاصة التي يمكن تكثيفها في الخلاف الأيديولوجي الـــذي نشـــأ بـــين الفصيلين، فبالنسبة للقاعدة:

1- تتهم تنظيم الدولة بالمبالغة في التكفير وعدم أهليته لتنزيـــل الأحكـــام الشرعية موضعها، وأن "الشرعيين" الذين يقودونه "حدثاء الأسنان" لا

B1%D9%87-%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A3%D9%86-%D9%8A%D9%81%D8%AC%D9%91%D8%B1--%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%86--%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%86%D8%A7%D8%B3%D9%81%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%85%D9%82%D8%B1--%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%B1-

وللمزيد انظر: غانم، وليد، "من هو أبو خالد السوري؟"، 24 فبراير/شباط 2014، موقع **كلنا شركاء**.

http://www.all4syria.info/Archive/132991/

(1) حول نزاع الطرفين، انظر: أبو رمان، محمد، "قراءة في أبعاد الخلاف بين الظـــواهري والبغدادي"، 22 مايو/أيار 2014، **الجزيرة نت**.

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/5/22/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%81-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B8%D9%88%D8%A7%D9%87%D8%B1%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%BA%D8%AF%D8%A7%D8%AF%D9%8A

يفقهون تنزيل "كفر النوع" على "العَيْن"، سواء في حقِّ المسلمين من أهل السُّنَّة أو من أصحاب المذاهب الأخرى.

2- تتهمه بأنه يُكفِّر عمليًّا مخالفيه من التنظيمات الجهادية الأخرى بسبب الاختلاف معهم وكأنه هو جماعة المسلمين دون غيرهم، وأنه يستهين بالدماء[1] ويبالغ في قتل كل من خالفه من المسلمين[2].

3- ترى أن البغدادي أعلن الخلافة من دون تمكين، وأنه اقتصر على بيعة بعضٍ من تنظيمه في العراق وكانت من غير شورى المسلمين، وأن أبا بكر البغدادي مجهول غير معلوم، وغير ذلك مما تحمله كتب الفقه من نواقض أو شروط ينتقص عدم توفرها من خلافة البغدادي، ويرى أن كل بيعة أُعطيت للبغدادي لاسيما مِنْ بعض التيارات الجهادية هي باطلة ولا صحة لها[3].

أمَّا بالنسبة للتنظيم فمن أبرزها:

1- قبول الظواهري عمليًّا بالديمقراطية التي هي كُفر بواح، وإقراره للثورات العربية ونهجها "السلمي في التغيير"، وهو نهج الإخوان الذي فرَّت منه القاعدة بل وُجدت لتكون بديلاً له.

---

(1) من ذلك على سبيل المثال كتاب أبي مارية القحطاني، أحد شرعيي جبهة النصرة، **البراهين الفاضحة في جهل الغلاة**، ويقصد به تنظيم الدولة.

(2) انظر على سبيل المثال: المحاججة بين الطرفين، تسجيل صوتي لأبي محمد العدناني، "عُذرًا أمير القاعدة" تم نشره في 11 مايو/أيار 2014، مؤسسة الفرقان، ويمكن متابعته على الرابط البديل أدناه:

https://www.youtube.com/watch?v=0ZEFJpo-pKk

وانظر الردَّ بفيديو للقاعدة بعنوان: "الإصدار المُلجم: ردُّ افتراءات العدناني على الشيخ الظواهري"، تم نشره في 2 يونيو/حزيران 2014، ولَكنه حُذِف، ويمكن متابعته على الرابط البديل:

https://www.youtube.com/watch?v=UGy0-coNr6E

(3) ردَّ تنظيم الدولة بكثافة على الانتقاص أو نقض خلافة البغدادي؛ فمن ذلك على سبيل المثال: "القول الصافي في صحة بيعة سليل آل النبوة أبي بكر القرشي الحسيني البغدادي ثم السامرائي"، لأبي الزهراء الأثري. وآخر بعنوان: "مَدُّ الأيادي لبيعة البغدادي لأبي همام الأثري".

2- وقوف الظواهري إلى جانب "الطاغوت" الرئيس محمد مرسي -بعد دخوله السجن- الذي قبل بالديمقراطية، وعدم تكفيره له، لا بل شكره، أي: الظواهري، مرسي لَمّا أعلن الأخير عن عزمه العمل لاستعادة الشيخ عمر عبد الرحمن من سجون أميركا، والتنظيم يقول بأن منهج القاعدة نفسه يقول "بكفر من يتحاكم للطاغوت"، أي: الديمقراطية في هذا العصر، وأن القاعدة بقيادة الظواهري لا تكفِّر كُبَراء الإخوان وهم "شَرٌّ من العلمانيين" كما وصفهم أبو محمد العدناني (طه صبحي) الناطق باسم التنظيم[1].

3- تلبُّس القاعدة بمذهب الإرجاء والجهمية، أي: إنها لا تكفِّر مَنْ وجب تكفيره من "المسلمين" الذين اقترفوا أعمالاً تخرجهم من الدين، وذلك في معرض الردِّ على تهمة القاعدة للتنظيم بأنه يكفِّر المسلمين ويقتلهم؛ لأنهم خالفوه في بعض الأمور الاجتهادية أو لأتفه الأسباب.

4- استعمل التنظيم "وصف" السرورية في معرض ذمِّه للقاعدة، أي: إنها استحالت تشبه تيار محمد سرور زين العابدين الذي جمع بين "العمل السياسي" ومشروعيته وفق المنطق الإخواني إضافة إلى خصالهم في التعامل مع المخالف، ويلتزمون السلفية في الاعتقاد، وهذه "المذمة" بهذا الوصف للقاعدة يُقصد بها اشتغال الأخيرة بالسياسة والسلمية أكثر من الجهاد.

والخلاصة، أن تنظيم الدولة يعتمد نفس مقولات القاعدة وإن كان يختلف معها ببعض الترجيحات التي قد تكون شائعة في القاعدة وبنسب متفاوتة، لكنها لم تحظ بالصدارة أو لم تعتمدها القيادة باعتبارها تحتمل الاختلاف. ولكن الخلاف الأعظم بين الطرفين، إذا استثنينا الخلاف الشخصي والتنظيمي، هو في فهم الأحكام

(1) انظر موقف التنظيم من الربيع العربي والإخوان والسلمية ويختصر الخلاف مع القاعدة على اليوتيوب، "كلمة صوتية للشيخ أبي محمد العدناني ثبَّته الله بعنوان: السلمية دِين مَنْ؟"، تم نشره في 31 يناير/كانون الثاني 2013، **مؤسسة الفرقان**.
http://www.youtube.com/watch?v=9N2yVA8zdfc

وتنزيلها وهو ما سيترتب عليه اختلاف عظيم في المستقبل، وهو ما اختصره من أطلق على نفسه اسم: أبو القاسم الوحشي الأصبحي، في رسالة له سمَّاها: "التبَيُّنُ حُلَّةُ المُتَيَقن" يرد بها على رسالة لأبي محمد المقدسي قصد بها النكير على المبالغين في التكفير "الإنصاف حُلَّة الأشراف، والأشراف أقل الأصناف"؛ حيث قال: "ونحن لا ننكر التأصيل الذي أصَّله ولكننا ننكر التنزيل الذي نزَّله".

فتنظيم الدولة استوفى المعاني الأشد في تنزيله للقواعد التي لجأت إليها القاعدة واعتمدها حينًا من الزمن لتنسف شرعية التيارات السياسية الإسلامية الأخرى بهدف تعزيز الأصول الشرعية "للتيار الجهادي" الذي تقوده، وبإعلانه الخلافة يأمل التنظيم بأن يضفي الشرعية على ما تجاوز به القاعدة في تنزيله للأحكام وما أنكره شرعيُّو القاعدة ومنظِّروها عليه، باعتبار أنها خيار خليفة وليست رأيًّا فقهيًّا فحسب. كما "سيحيي سُنَنًا" ماتت مثل السبي والغنيمة فضلاً عن "إقامة الحدود" وما إلى ذلك، كما سيجعل من "دولته" موضع هجرة "الجهاديين" لينصروه في المنهج الذي ارتضاه والحرب التي قررها، أي: إن المنطقة أمام محاولة لإرساء قاعدة جديدة للجهاد أشدُّ وأمَرُّ.

أيديولوجيا تنظيم الدولة

تجاوز تنظيم الدولة كل التيارات الإسلامية التي تصف نفسها بالحركات أو الجماعات أو أي شكل من الأشكال التنظيمية دون الدولة، عندما أعلنها "خلافة" كاملة الصفات والمواصفات -وفقًا لتقديره طبعًا- بأرض وشعب وخليفة "له بيعة شرعية" يطبق الحدود ويفصل بين الناس، وانتماء مواطنيها قائم على أساس الدِّين العابر للحدود، والعُمدة في سياستها مفهوم "الغزو"، ولها جيش "بمعايير وقواعد إسلامية" -كما تعتقد- في التجنيد والقتل والقتال. وهذا ليس كافيًا لدفع العالم للاعتراف بتنظيم "الدولة الإسلامية" "دولة"، سواء بحكم القانون أو الواقع، فالخلافة المعلَنة من حيث الشكل وإن كانت "دولة دينية" إلا أنها لا تخضع للقانون الدولي السائد لا بمنطوقه ولا بأيٍّ من مفاهيمه وقيمه كما هو الشأن مع ولاية الفقيه في إيران مثلاً، كما أن "دولة الخلافة" هذه ما زالت حتى اللحظة عصيَّة على

الاندماج مع العالم وهذا الأخير ليس مستعِدًّا للتأقلم أو التطبيع معها كما هو الشأن على الأقل مع كوريا الشمالية أو حتى أدنى من ذلك.

وبمراجعة للنص كما تمثَّلته القاعدة وإعادة قراءة التنظيم له مع الظروف التي يمر بها في مواجهته لخصومه، وهم كل المحيط دون استثناء، يمكن استخلاص الآتي:

1- أن ظهور تنظيم الدولة -كما يرغب في الترويج لنفسه وبحسب روايته الذاتية- كان في سياق تصويب حركة "الجهاد" التي أخذت تنحرف مع القيادة الجديدة لتنظيم القاعدة أي مع "أيمن الظواهري"، لاسيما أن الأخير بحسب هذه السردية، "انجرف" وراء الإخوان المسلمين في مصر وأَقَرَّ حكمهم "الكافر"، وكذلك جاء التنظيم لنقض حكم الإخوان المسلمين ونموذجه "الديمقراطي" الذي كاد أن يقع المسلمون في "ضلالاته"؛ وبهذا فالتنظيم هو جزء من الثورة المضادة في مواجهة موجة "الثورات العربية".

2- يقوم تنظيم الدولة على التبشير بقيام دولة الإسلام "الخلافة" على يديه بوصفها "الفريضة الغائبة" عن المسلمين وليس "الجهاد" كما هو دأْب تنظيم القاعدة؛ مما يترتب عليه اختلاف في بعض الأساليب والغايات، وعليه لا شرعية بعد اليوم لأي "إمارة قتال" ولم يعد بوسع أي جماعة ادِّعاء الشرعية لمجرد قيامها "بواجب الجهاد" مع وجود "الخلافة"، وبهذا أيضًا فتنظيم الدولة ينتمي لفئة جديدة من التيارات الإسلامية السياسية، قد تصح تسميته تيار "ما بعد الجهادية"، أحد أهم سماته إعلان اختلاف نموذجه "للخلافة" عن كل ما سبق من تطبيقات إسلامية، ولو تطلَّب لتأكيد ذلك إعلان العداء والحرب على الجميع، في ترجمة حرفية لا تخلو من مبالغة في تفسيره لفكرة الفسطاطيْن التي طرحها أسامة بن لادن في مواجهة الغرب، ولكن مع تعديل جذري: أن فسطاط الخلافة يشمل مواجهة حتى "الجهاديين" الذين رفضوا أن يكونوا معها.

3- استقرَّ تنظيم الدولة على مساحة واسعة ما بين سوريا والعراق "كإمبراطورية إسلامية" في مقابل "إمبراطوريات كُفر" (فارس، روم...)

على صعيد العلاقة مع الخارج، أي "علاقة غـــزو، تقتضـــي حروبًـــا وهُدنة"، ومن المنطقي أن يسعى لتعزيز شرعية دولته علـــى الصـــعيد الدولي، ولكن حاليًا بسبب قراءته الحرفية "للشرعية الدينية" المستوحاة من النص، لا يزال منغمسًا في استراتيجية تاريخية تعتمد بالدرجة الأولى على الحرب والقتل من باب "الإثخان في الأرض "وإرهاب العدو" قبل الشروع بالتفاوض حول "شرعية دولته" أي دولة التنظيم، وهو مما يقلق الغرب لكن باعتباره تطورًا يحصل في ساحات بعيدة عن أرضه، ويعتمد إزاءه استراتيجيات طويلة وفق ما هو معلن خاصة من قِبل الولايـــات المتحدة الأميركية[1].

4- لا أرض إسلام إلا تلك الخاضعة "للخلافة" أي للتنظيم، ولا معصوم دمٍ إلا المبايِع لأمامها "الخليفة البغدادي"، والمسلمون ليس لهم إلا الهجـــرة إليها لبنائها والذَّوْد عنها، وهذا هو الجزء الأهم الذي أضـــافه تنظـــيم الدولة في فهمه "للنص الديني" بعد استدراكه على القاعدة. وهو الجزء الذي سينقل حرب التنظيم الأساسية إلى داخل دول العالم الإســـلامي وضد المسلمين منهم، وإلى داخل البيئة السُّنِّيَّة بالتحديد، مع العلم بـــأن التنظيم قد بالغ في هدر الدماء في سوريا والعـــراق وأفغانســـتان وفي سواها مما يسميها "أرض الجهاد"، حتى إنه سبى نساء "الكفار" (كمـــا الحال مع الأيزيديين من سكانها) ونال من "الجهـــاديين" أنفســـهم أي المخالفين له في الرأي رغم أنهم يلتقون معه في أصل النـــهج، وذلـــك تأكيدًا على كمال الشرعية الدينية لدولته وشرعية "خليفته" ووجـــوب طاعته، في ظاهرة قَلَّ نظيرها في تاريخ "الحركة الجهادية". وإذا تجاوزنا حرب "المقاومة" للوجود الأجنبـــي في المناطق التي ينشط فيها تنظـــيم الدولة، فإن هذا الجزء ليس بالضرورة أن يحتلَّ سياسيًّا صـــدارة سُـــلَّم

---

(1) انظر صحيفة الشرق القطرية، "ليون بانيتا: الحرب على "داعش" ستستمر 30 عامًا"، 6 أكتوبر/تشرين الأول 2014.

http://www.al-sharq.com/news/details/276910#.Vnu5DrfNxhE

أولويات العالم لاسيما الغربـــي منه -إلا فيما يتعلق بالجانب الحقوقي- لأن أضراره على الخارج لاسيما الغرب وسواه أقل نسبيًّا مما سيصـــيب الداخل العربـــي والإسلامي.

5- مَنْ لم تُتَحْ له الهجرة من المسلمين إلى أرض الإسلام "الخلافة" يجـــب أن يكون جزءًا من "جماعة" تتبع للخليفة أو أن يكون "ذئبًا منفـــردًا"، أي: "مجاهدًا منفردًا"، فيضرب بما تيسَّر وكيفما تيسَّر حيث هو وبغضِّ النظر عن النتائج، والتنظيم بهذا لا يزال ملتزمًا في هذا الجزء "بجهاد النكايـــة" وفقًا لما كانت تروِّج له القاعدة إبَّان مواجهتـــها لأميركـــا وحلفائهـــا وكانت تستدل عليه بالنصوص، من ذلك ما جاء في القرآن: "فقاتـــل في سبيل الله لا تُكلَّف إلا نفسك وحرِّض المؤمنين"[1]. إلا أن شرعية هـــذا الفعل بالنسبة لتنظيم الدولة مأخوذة من إذن إمام المسلمين "الخليفـــة" أو أمره -وهو بمثابة "النص" نفسه وفق "المنظور الشرعي التقليدي"- وليس من "أمير قتال" كما هو الشأن مع القاعدة الذي يحتاج دائمًا إلى دليـــل خاص لتبرير أفعاله في الغالب لنقصان شرعيته. وهذا الجـــزء والمتصـــل "بجهاد النكاية" يشكِّل الهاجس الأكبر للدول الغربية؛ لأنه يمـــس أمنـــها على أرضها[2]، أو مصالحه حول العالم[3]، وهو من الأسباب التي تدفعه لمعاجلة تنظيم الدولة بالاستهداف وتقليم أظافره.

مستقبل أيديولوجيا تنظيم الدولة

إن مستقبل الأيديولوجيا التي يدشنها تنظيم الدولة الإســـلامية يتوقـــف في تجذرها وتمكنها على الحرب الدولية التي تخاض ضده وما سينتج عنها، وهنـــاك في هذا السياق عدَّة احتمالات، أبرزها ثلاث:

---

(1) النساء، الآية 24.

(2) مثل الهجمات التي ضربت فرنسا على سبيل المثال، مسرح باتاكلان ومجلة شارلي إيبدو، وأعلن التنظيم مسؤوليته عن الواقعتين.

(3) كما هو شأنه مع الجماعات المنتمية للتنظيم في ليبيا وأفغانستان وسواهما.

الأول: وهو الاحتمال الأقرب، أن يُحجَّم التنظيم أو يُهزَم مع استمرار ظهوره في مناطق غير ذات أهمية بِسُلْطَة هشَّة، فيكون مستقبله حينها أشبه بما آلت إليه دولة طالبان تنظيميًّا، ولكن مع توظيف مكثف لأهم مفهومين عُرِف بهما التنظيم: "الخلافة" و"الهجرة"، وسيعتمدهما التنظيم كآلية تنظيمية وكغطاء أيديولوجي وديني، لنقل دولته من حيز مكاني إلى آخر -أي من بلد إلى آخر أو من مدينة إلى أخرى- عند اشتداد التضييق عليه، وبهذا ستبقى مُلازمةً له سمات "الجهاد المهاجر" ولكن مع إرساء مفهوم "الخلافة" والإصرار عليه، وأن للخليفة أن ينقل مركزه حيث تقتضي المصلحة.

الثاني: أن يسقط التنظيم تمامًا دون أية سلطة على أي حيز مكاني ولو هشَّة، وهو ممكن على المدى المتوسط باعتبار أن الحملة الدولية على التنظيم حتى اللحظة لا تزال غير عازمة على إنهائه تمامًا وقد تفعل ذلك لاحقًا، حينها سيكون التنظيم أيديولوجيًّا حركة جهادية منشقة تُصنَّف على يمين القاعدة التي دخل بنزاع معها، مع الإشارة إلى أن هذه الأخيرة لها شقيقات ومنظِّرون في العالم وتحظى بشرعية تاريخية وبخطاب متماسك بالقياس إلى تنظيم الدولة، ولا تزال حرب الشرعية بين الطرفين سجال.

ولكن وفق هذا السيناريو ستدخل بسرعة أيديولوجيا التيارات الجهادية عمومًا، ومنها تنظيم الدولة بعد تقهقره إليه من حيث التصنيف، في نفق المراجعات كما سبق وحصل مع التيارات الجهادية في مصر وليبيا وسواهما؛ لأن تنظيم الدولة وصل بالأفكار التي زرعتها التيارات الجهادية وخاصة القاعدة إلى أعلى مستويات الإشباع، وفي لحظة كانت الشعوب العربية تتجه بخلاف قِبلة هذا التيار.

وبتعبير آخر وأكثر تحديدًا، كان تنظيم الدولة بالذات في حركة معاكسة تمامًا لما جاءت به الثورات العربية التي وصلت بمقياسه إلى قمة "الفكر الإرجائي والجهمي" -الذي يحذِّر منه- مع وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم وهو ما كانت تحذر منه القاعدة أساسًا. وإذا تجاوزنا سباقه مع القاعدة فكأنه في سباق مع ما جاءت به الثورات، فكان ردُّه على "التغيير السلمي" الذي جاءت به الثورات باعتماد التغيير "بالجهاد"، فأطلق أقصى طاقته في هذا المضمار واستعان بالنسخة

الجهادية الأكثر ضراوة وبأقسى صورها، فكان في قمة الدموية وقمــة الاســتبداد ليقيم دولته ولو على عَجَل، وكأنه يستدرك خطأً كاد يسمح بقيام "نموذج ناجح" يُنهي التيار الجهادي، ومنه القاعدة، ويُدخله المحتوم وهو المراجعات.

هذا وقد استعرت حرب كلامية بين القاعدة وتنظيم الدولــة -إلى جانــب الحرب التي يخوضها الجهاديون ضد "أعدائهم الحقيقيين" وضد بعضهم الــبعض- حول كل شيء، حول صحة الخلافة التي أُعلنت والأحكام التي تُنفَّذ والدماء الــتي تُستباح، ويرمون بعضهم بكل ما جاء في بطون الكتب وما أنتجتها تجربتهم مــن اتهامات: "مرجئة"، "خوارج"، "مرتدُّون".

وبهزيمة "الخلافة" التي أعلنها التنظيم واندثارها ســيعود لجهــاد "النكايــة" بالكامل، وسيعمل على تفعيل أكبر للأفكار التي ميَّزت حقبة "الزرقاوي" وعلــى إعادة تكييف بعض أساليبه وأفكاره التي اهتدى بها في دولته "الخلافــة" ليضــعها موضع العمل في مرحلة ما بعد سقوطها، ومن ذلك أن يســتعمل مــرة أخــرى مفهومي "الهجرة" و"الخلافة" ولو نظريًّا رغم انتفاء الأخيرة عمليًّا، لبقــاء مظلــة الشرعية فوق "التنظيم" في مواجهة خصومه من الجهاديين الآخرين رغم ســقوط دولته في المركز، في "بلاد الشام والعراق" وفق هذا الاحتمال.

الثالث: وهو الاحتمال الأبعد، أو ما يُسمَّى احتمال البجعــة الســوداء، أن ينجو التنظيم من هذه الحرب وتستمر دولة الخلافة التي أعلنها على أية بقعة معتبرة من أراضي المنطقة وذلك كجزء من خرائط جديــدة أو أن تســمح التوازنــات الإقليمية والدولية بوجودها مكرهة، وهذا الاحتمال رغم قلة أهميته سياسيًّا كمــا يتبادر للذهن لنُدرة وقوعه، لكنه مهم جدًّا من حيث كشــفه عــن الإمكانــات الأيديولوجية التي يختزنها فكر التنظيم والرُّوح البراغماتية التي تسكنه والتي ســتبقَى ملازمة له مهما كان مصيره؛ لذا سيكون ضروريًّا بعض التفصيل فيه.

فوفق هذا الاحتمال ستكون دولة "تنظيم الدولة" نموذجًــا ســلفيًّا أكثــر راديكالية على الصعيد الداخلي، لكنها قادرة على التعايش مــع النظــام الــدولي وشروطه وتؤدي بعض أغراضه (وقد يكون الدور الطائفي الموازن لإيران خاصــة أيديولوجيًّا منها مثلاً)، وعندها ستكون معاول السياسة قد هذَّبتها بمــا يكفــي

لتكون أقل تطرفًا نسبيًّا بما يشبه إلى حدٍّ كبير نظام "ولاية الفقيه"، وتتّكئ على تاريخ دوْلَتِي إسلامي جذاب (الخلافة الإسلامية)، ومن الراجح أن تملك نفوذًا عابرًا للحدود وأن تكون قادرة على ضبط أنصارها والتحكم بمن تحت ولايتها ما يجعل من سياساتها أكثر فعالية، وبهذا فبقدر ما تخيف الغرب من مقولاتها وقيمها، فإنه سيراهن على "عقلانيتها" وقدرتها على إنفاذ ما يُتَّفق عليه أو تحتاجه للصراع من أجل البقاء، وذلك في صورة تشبه تقريبًا "إيران" كما تُصوَّر من قِبل مروِّجي تحسين العلاقة معها من الغربيين، "دولة عقلانية"[1] رغم تشددها.

وهذا السيناريو الأخير يستدعي مبادرة التنظيم إلى إحداث تغييرات جذرية في موقفه من الغرب فيَقرِن –على الأقل– مع العنف والرفض للآخر، مبدأ التفاوض ليحظى بحقِّ الوجود دوليًّا، وقد يستدعي حينها من الإرث الديني ما يسمح له بعقد معاهدات أو اتفاقات تشكِّل استثناء من حالة الحرب و"عقلية الغزو" وستنعكس حتمًا مع مرور الزمن تعديلات جوهرية على الأيديولوجيا التي يقوم عليها التنظيم أو دولته، وحينها سنشهد تأثيرات نوعية على ما يُسمَّى بـ "الإسلام السياسي"، وسنكون أمام توجهات جديدة لا تقل أهميتها عن تلك التي عرفها العالم بعد توصل دعوة الشيخ محمد عبد الوهاب إلى مبدأ الشراكة في الحكم في "المملكة العربية السعودية" أو بعد وصول "ولاية الفقيه" إلى حكم "الجمهورية الإسلامية في إيران"، بغضِّ النظر عن الاختلافات الجوهرية بين هذه النماذج.

---

(1) حول عقلانية إيران، انظر: خلجي، مهدي، "صفقة بين الأعداء"، **معهد واشنطن**، 16 أكتوبر/تشرين الأول 2015.

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/a-deal-among-enemies

وانظر أيضًا، الدخيل، خالد، "أوباما وعقلانية إيران الاستراتيجية"، **الحياة**، 24 مايو/أيار 2015.

http://www.alhayat.com/Opinion/Khaled-El-Dakheel/9284916/%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D9%88%C2%AB%D8%B9%D9%82%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%C2%BB-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%C2%AB%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9%C2%BB

كما ليس من المستبعد في هذا السياق الذي تستمر فيه الحرب على "تنظـيم الدولة" وغيره من الحركات الجهادية، أن نشهد، كجزء من التأثيرات الجانبية لهـا سواء أفضت إلى أي من الاحتمالات الثلاثة المشار إليها أو إلى سواها، حركـاتٍ تجمع بين الإرث الجهادي للقاعدة والإرث السياسي للحركات السياسية المحافظـة كالإخوان المسلمين، مع تأثيرات نوعية من فكر "تنظيم الدولة" وخاصةً فيما يتعلق بتوجيه الجهود نحو التغيير الجذري لبِنى "الدولـة العربيـة" في مواجهـة الظلـم والاستبداد والاحتلال، لاسيما وأن الميدان العربـي لا يزال مفتوحًـا، وهنـاك تجارب تُصنع ومعارك تخاض.

في الختام، إن تنظيم الدولة بدأ كجزء من "الحركة الجهادية" التي عرفها العالم والتي أطلقها "الجهاد العالمي" في أفغانستان ضد التمدد السـوفيتي هنـاك، لكـن الظروف التي تعرضت لها "الحركة الجهادية" والمراحل التي مرَّت بها وصلت مـع "تنظيم القاعدة" إلى ذروتها. وهذا الأخير يبدو أنه متجه نحو المراوحة مكانه كتيار "جهادي" يقارع أميركا العدو البعيد ومن يعتبرهم "أذنابًا لها" من الأعداء القريبين وخاصة "الأنظمة العربية غير الشرعية" وذلك "بجهاد النكايـة" دون أن يطمـح لإقامة حكم إسلامي مستقر أي "خلافة" لعدم توفر ظروفها المعتبرة. لكن تنظـيم الدولة الإسلامية تجاوز القاعدة و"الحركة الجهادية" رغم أنها الجذر الأساسي لـه وبالَغَ في العنف لأنه يرى نفسه أشبه بـ "إمبراطورية إسلامية توسعية" مكتملـة الشرعية يقودها "خليفة قرشي هاشمي: أبو بكر البغـدادي" تقـف في مواجهـة "إمبراطوريات كافرة" لتفرض شرعيتها وشرعية رؤيتها كما أمام المسلمين كذلك أمام بقية دول العالم. ومهما كان مصير هذا "النموذج" فإنه أطلق مرحلة جديـدة "مرحلة ما بعد الجهادية" وتيارًا جديدًا "تيار ما بعد الحركة الجهادية"، وتتطلـب دراسته اعتماد أدوات تحليلية مختلفة عن السائد وأكثر تفصيلية، وهو ما حاولـت هذه الورقة أن تسلكه في دراستها لجذور "تنظيم الدولة" الأيديولوجيـة وتقـدير مساراتها المستقبلية والمحتملة.

الفصل الثاني

بنية تنظيم "الدولة الإسلامية" وحضوره إقليمياً ودولياً

البناء الهيكلي لتنظيم الدولة الإسلامية (الإدارة والحكم)

حسن أبو هنية

أبعاد أيديولوجيا الخطاب الإعلامي لتنظيم الدولة الإسلامية

محمد الراجي

البناء الهيكلي لتنظيم الدولة الإسلامية
(الإدارة والحكم)

حسن أبو هنية

باحث وخبير في شؤون الحركات الإسلامية

يتمتع تنظيم الدولة الإسلامية بصلابة بنائه الهيكلي ومتانة تكوينه التنظيمي؛ فقد عمل مبكرًا على تطوير مؤسسات بيروقراطية صارمة، وأجهزة سياسية عسكرية مترابطة، فهو يعمل كمنظمة مركزية ذات أيديولوجيا دينية شمولية تهدف إلى السيطرة والتوسع، ويقدِّم نفسه هوياتيًّا كممثل لإسلام سُنِّي ممتهن يتعرض لخطر التمدد الشيعي في المنطقة، كما يقدِّم نفسه مناضلاً ضد الإمبريالية والديكتاتورية، وعلى الرغم من إصراره على تصوير ذاته كحركة سُنِّية سلفية تسعى إلى إعادة الدِّين كحاكم للمجتمع والدولة وتطهيره من كافة البدع والمحدَثات التي لحقت به عبر الزمان، فإنه متلبس بالحداثة التقنية الآلية ويستلهم الأطر التنظيمية الفاشية في تكوينه العسكري وجهازه البيروقراطي وبنائه الدعائي.

حسم تنظيم الدولة الإسلامية مبكرًا خياراته التنظيمية المتعلقة بالبناء الهيكلي باتجاه البنية المركزية للتنظيم؛ فقد شكَّلت آلية العمل التنظيمي أحد خطوط الصَّدع والاختلاف داخل الجهادية العالمية، ففي الوقت الذي تبنَّى فيه تنظيم القاعدة بنية تنظيمية لا مركزية وضع أصولها وآلية عملها المنظِّر الجهادي، "أبو مصعب السوري"، في كتابه "دعوة المقاومة الإسلامية العالمية"[(1)]، انحاز تنظيم

(1) السوري، أبو مصعب (عبد الحكيم، عمر)، **دعوة المقاومة الإسلامية العالمية**، (ديسمبر/كانون الأول 2004)، ص 896، على الرابط:
http://www.tawhed.ws/a?a=hqkfgsb2

الدولة الإسلامية إلى أطروحات المنظِّر الجهادي، "أبو بكر ناجي"، في كتابه "إدارة التوحش"، الذي شدَّد على أهمية البناء الهيكلي التنظيمي المركزي[1].

ويستند تنظيم الدولة الإسلامية في بناء وتكوين أفراده على سلطة علمية موحَّدة؛ فالمرجعية الفكرية للتنظيم تقوم على أسس تتجاوز منظومة الجهاد التضامني ومنطق حروب النكاية، وتعتمد على تبنِّي عقيدة قتالية تستند إلى إدارة التوحش وتحقيق التمكين، فاختيارات التنظيم الاستراتيجية تعتمد على أطروحات أبي بكر ناجي في كتاب "إدارة التوحش: أخطر مرحلة تمر بها الأمة"، وهي المرحلة الجهادية الانتقالية التي تفصل بين مرحلة بناء "شوكة النكاية" وتُفضي إلى الوصول لمرحلة "شوكة التمكين". أمَّا على الصعيد الفقهي فقد اعتمدت على اجتهادات أبي عبد الله المهاجر وكتابه "مسائل من فقه الجهاد"[2]، وخصوصًا المسائل المتعلقة بأولوية قتال "العدو القريب" المتمثِّل بالمرتدِّين من الأنظمة العربية والإسلامية الحاكمة، وكذلك مسألة تكفير الشيعة عمومًا، ومعظم الخيارات الفقهية المتشددة الخاصة بالعمليات الانتحارية، ومسألة التترُّس، وعمليات الاختطاف والاغتيال، وقطع الرؤوس، وتكتيكات العنف والرعب.

تحاول هذه الدراسة الوقوف عند تحولات البنية الهيكلية لتنظيم الدولة الإسلامية، منذ المرحلة المبكرة، عندما كان يطلق عليها "جماعة التوحيد والجهاد"، مرورًا بالانتماء للقاعدة، وصولاً إلى الإعلان عن تنظيم دولة العراق الإسلامية، بعد مقتل الزرقاوي، ثم الصيغة الراهنة التي تطورت مع مرحلة أبي بكر البغدادي، وإعلان الخلافة. وتهدف دراسة البناء التنظيمي إلى استكشاف الديناميكيات والمؤسسات، التي تقف خلف القدرات الكبيرة للتنظيم، وما تتوافر عليها من كفاءات ووظائف؛ الأمر الذي يمنحنا فهمًا أفضل وإمكانية تفسيرية للمستوى الاحترافي الذي وصل إليه التنظيم في مجالات متعددة مدنية وعسكرية.

---

(1) ناجي، أبو بكر، **إدارة التوحش**، بدون تاريخ، ص 26، على الرابط:
http://www.tawhed.ws/c?i=62

(2) انظر: المهاجر، أبو عبد الله، "مسائل من فقه الجهاد"، فهرس المحتويات، ص 1. على الرابط:
http://ia601203.us.archive.org/19/items/kotobjehad/masael.pdf

1- بِنية جماعة التوحيد والجهاد

غداة احتلال الولايات المتحدة العراق 2003، عمل الزرقاوي على إعـــادة بنـــاء شبكته الجهادية، بالاعتماد على نواتها الصلبة التي تشكَّلت في هيرات، فأحاط نفســـه بمجموعةٍ من أشد المخلصين له. ومن أبرز الشخصيات التي كانت معه: أبـــو حمـــزة المهاجر، وهو مصري تولَّى إمارة التنظيم بعد مقتل الزرقاوي، وأبو أنس الشامي، وهو أردني كان أول مسؤول شرعي للجماعة، ونضال محمد عربيات، وهـــو أردني مـــن مدينة السلط يعتبر خبيرًا بالمتفجرات، ومسؤولاً عن تفخيخ معظم السيارات التي تبنتها الجماعة، ومصطفى رمضان درويش (أبو محمد اللبناني)، وهو لبناني الجنسية، وأوراس أبو عمر الكردي، وثامر العطروز الريشاوي، وهو ضابط عراقي ســـابق، وعبـــد الله الجبوري (أبو عزام) وهو عراقي، وعمر حديد (أبو خطاب) وهو عراقي أيضًا، ومحمد جاسم العيساوي (أبو الحارث)، وهو عراقي كذلك، وأبو ناصر الليبـــي، وأبو أسامة التونسي، وقد قُتِل جميعُ هؤلاء عام 2003، باستثناء أبـــي عزام الذي قُتل عام 2005، ومن الأردنيين الذين كانوا موضع ثقة الزرقاوي: موفق عدوان، وجمـــال العتيبـــــي، وصلاح الدين العتيبـــي، ومحمد الصفدي، ومعاذ النسور، وشحادة الكيلاني، ومحمد قطيشات، ومنذر شيحة، ومنذر الطموني، وعمر العتيبـــي[1].

اعتمد الزرقاوي في بناء شبكته وتنظيمه، أيديولوجيًّا وفكريًّا وفقهيًّا، علـــى مرجعية شيخه أبـــي عبد الله المهاجر[2]، فقد كان له الأثر المباشر في بناء عقيدتـــه

---

(1) انظر: أبو رمان، محمد، وأبو هنية، حسن، **السلفية الجهادية في الأردن بعـــد مقتـــل الزرقاوي: مقاربة الهوية–أزمة القيادة–ضبابية الرؤية**، (مؤسسة فريدريش آيـــبرت، عمان، 2009)، ط 1، ص 12–29.

(2) أبو عبد الله المهاجر: هو الشيخ عبد الرحمن العلي، مصري الجنسية، يتمتـــع بـــاحترام وتقدير من كافة الجهاديين في العالم، تلقَّى علومه الإسلامية في باكستان، وكانت تربطه علاقة وثيقة بالزرقاوي، تخرَّج في الجامعة الإسلامية في إسلام آباد، ورابَطَ في أفغانستان؛ حيث أنشأ مركزًا علميًّا دعويًّا في معسكر خلدن، ودرَّس في مركز تعليم اللغة العربية في قندهار، ثم في معسكرات المجاهدين في كابل، وتولَّى التدريس في معسكر الزرقاوي في هيرات، وكان مرشحًا لتولي مسؤولية اللجنة العلمية والشرعية في تنظـــيم القاعـــدة، وبحسب المسؤول الإعلامي للقاعدة في العراق، ميسرة الغريب، فإن المهاجر كان معتقلاً

القتالية ونهجه الفقهي.

شهدت شبكة الزرقاوي تطورًا وازدهارًا لافتًا، من دون استخدام تسمية محددة والالتزام بهيكلية تنظيمية واضحة، وبحسب أبي أنس الشامي: كان الزرقاوي ينتظر أن تقوم جماعة عراقية بالإعلان عن نفسها ومن ثَمَّ يعمل معها ومن خلالها، إلا أن الشامي اقترح تشكيل هيكلية للجماعة، باسم "التوحيد والجهاد"، وقد تردَّد الزرقاوي لفترة بذلك؛ إذ كان يعمل من خلال مجلس شورى لشبكته من المقرَّبين إليه، ثم اقتنع بالإعلان عن الجماعة، فبدأ جميع البيانات والإصدارات المسموعة والمرئية والمقروءة يصدر باسم الجماعة[1].

تم تشكيل هيكلية محدَّدة بقيادة الزرقاوي ومجلس شورى للجماعة، ولم يكن معيَّنًا في هذه الفترة أي نائب للزرقاوي، وتأسست لجانٌ عدَّة، أهمها: اللجنة العسكرية، والإعلامية، والأمنية، والمالية، والشرعية العلمية. وقد ترأَّس أبو أنس الشامي[2] اللجنة الشرعية وكان أول مسؤول شرعي للجنة، وذلك أواخر شهر سبتمبر/أيلول عام 2003.

في السجون الإيرانية، وقد أُفرِج عن المهاجر وعاد إلى مصر بعد أشهر من قيام الثورة، وله عدد من الكتب منها: "مسائل من فقه الجهاد"، ويُعرَف لدى الجهاديين بـ "فقه الدماء"، و"أعلام السُّنَّة المنشورة في معالم الطائفة المنصورة"، ويُعتبر مفتي جماعة الزرقاوي، انظر: بيان حقيقة علاقة البغدادي بأميرنا الزرقاوي، على الرابط:
http://www.sunnti.com/vb/showthread.php?t=15452

(1) الشامي، أبو أنس، "يوميات مجاهد"، **منتدى شبكة الصافنات الإسلامية**، www.al-saf.net.

(2) أبو أنس الشامي، هو عمر يوسف جمعة، أردني من أصلٍ فلسطيني من مواليد 1969 استقر في الأردن بعد حرب الخليج الثانية، وذهب إلى البوسنة للمشاركة في الجهاد كمُعلِّم، وعمل في الأردن إمامًا لأحد المساجد، وكان مديرًا لمركز الإمام البخاري التابع لجمعية الكتاب والسنَّة، والتحق بالزرقاوي منتصف عام 2003، استطاع أبو أنس الشامي أن يُقنع الزرقاوي بالإعلان عن تأسيس جماعة باسم "التوحيد والجهاد"، وهو ما تم فعلاً أواخر شهر سبتمبر/أيلول عام 2003، وتم تشكيل هيكلية صارمةٍ بقيادة الزرقاوي ومجلس شورى، وتشكَّلت عدَّة لجان: عسكرية، وإعلامية، وأمنية، ومالية، وشرعية، وترأَّس أبو أنس الشامي اللجنة الشرعية للجماعة، وقد قُتل بتاريخ 16 سبتمبر/أيلول 2004 أثناء محاولة اقتحام سجن "أبو غريب".

2- الهيكل التنظيمي لقاعدة الجهاد في بلاد الرافدين

عقب ثمانية شهور من الاتصالات بين "التوحيد والجهاد"، وتنظيم القاعدة، خضع أخيرًا التنظيم المركزي لشروط الزرقاوي على مضض، دون أن يتنازل الزرقاوي عن استراتيجيته ونهجه، فأعلن الزرقاوي عن بيعته لأسامة بن لادن في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2004، وإلغاء العمل باسم جماعة التوحيد الجهاد، وتأسيس "قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين"[1].

توسَّع التنظيم في عهده، وتميزت هيكليته بالمرونة، فلا يوجد ثبات بالمطلق، فكان الزرقاوي يمسك جميع خيوط التنظيم بقبضة حديدية، وقد بدأ -لاحقًا- بنقل بعض صلاحياته للمحافظة على هيكلية التنظيم خشية قتله؛ إذ أعلن التنظيم عن اسم نائب أمير التنظيم، أبي عبد الرحمن العراقي، وسلَّم قيادة التنظيم إلى العراقيين، وأصبحت هيكليته أكثر وضوحًا من السابق.

يعتبر منصب نائب الأمير، الذي تولاه أبو عبد الرحمن العراقي، حدثًا جديدًا انبثق من ضرورات الواقع للحفاظ على سلامة التنظيم؛ إذ كان هذا النائب يقوم بكل الأعمال إلى جانب الزرقاوي، ويطَّلع على الأمور المتعلقة بالتنظيم وسير عمله، وقد أوكل إليه الزرقاوي مهمة الاتصال بالعراقيين بشكل مباشر، وحافظ هو على الاتصال مع المقاتلين المتطوعين من خارج العراق. كما يشرف نائب الأمير على احتياجات اللجان المنبثقة عن التنظيم.

أمَّا الجناح العسكري فتولاه أبو أُسَيْد العراقي، وهو المسؤول الأول عن الكتائب والسرايا والمجموعات، العاملة والتنفيذية والمساندة، التابعة للتنظيم، وكذلك تم الإعلان عن تشكيل فيلق عمر في مواجهة فيلق بدر الشيعي. وأصبحت التشكيلات العسكرية تتبع نهجًا محددًا في اختيار الأهداف، يجمع بين المركزية واللامركزية، ففي معظم العمليات الصغيرة لا تحتاج المجاميع المنتشرة، من سرايا ومجموعات في مختلف المناطق، إلى أمر مباشر وهي متروكة لاجتهادات القادة الميدانيين، بالتنسيق مع قادة الكتائب وأمراء المناطق.

---

(1) بيان بيعة جماعة التوحيد والجهاد لتنظيم قاعدة الجهاد، **منبر التوحيد والجهاد**، على الرابط: http://www.tawhed.ws/r?i=dwww5009

وانبثق عن الجناح العسكري كتائب وسرايا ومجموعات، سُميت بأسماء مختلفة، بعضها حمل أسماء الخلفاء الراشدين، مثل: كتيبة "أبو بكر الصديق"، وفيلق عمر، وكتيبة "ابن الخطاب"، وبعضها حمل اسم بعض قادة القاعدة في جزيرة العرب، مثل: كتيبة "عبد العزيز المقرن"، أو أسماء بارزة في التنظيم مثل: "أبو أنس الشامي"، و"أبو عزام العراقي" (عبد الله الجوري)، أمَّا الكتائب الأخرى فحملت الاسم نفسه الذي حملته قبل الانضمام إلى تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين في العراق، مثل كتيبة الرجال. وكانت كتيبة الاستشهاديين تعتبر أحد أهم الكتائب في تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين.

وهناك عدَّة كتائب رئيسية وعلاقتها مع القيادة العليا للتنظيم، مثل كتيبة الأمن والاستطلاع، ومهمتها الفحص الدقيق للأعضاء الجدد المنتسبين للتنظيم، وجمع المعلومات عن الأشخاص والأماكن والأهداف المنتخبة للعمليات، وطرق قوات الاحتلال، والشركات المساندة لها من الناحية الأمنية أو اللوجستية، وتوجهات القوات الأميركية، وتكتيكاتها العسكرية، والخطط المستقبلية لها وللحكومة، والعمل على تجنيد العملاء داخل قوات الحرس الوطني والشرطة وشركات المقاولات العاملة، وشركات النقل، وغيرها من الوظائف المهمة الحساسة.

أمَّا الهيئة الشرعية فكانت تقوم بإجراء الدراسات والأبحاث اللازمة للجماعة، والرد على كل الشبهات الشرعية التي يحتاجها التنظيم في نشر معتقداته وأفكاره وممارساته، وأصدرت مؤخرًا مجلة خاصة بالتنظيم، اسمها "ذِرْوَة السَّنام"، ووظيفتها دراسة الأحكام الشرعية المتعلقة بالمسائل والقضايا التي تخدم معتقدات وأفكار التنظيم.

أمَّا القسم الإعلامي فتولى رئاسته أبو ميسرة العراقي، ويقوم بإصدار البيانات والنشرات والأشرطة المرئية والمسموعة، وقد لُوحِظ تطور كبير على عمل هذا القسم؛ إذ قام بإعداد عدد من الأشرطة تُظهر قدرًا من الاحترافية، ويتولى القسم الجانب الدعائي للتنظيم، ويعتبر مهمًّا في تجنيد واستقطاب أعضاء جدد في صفوف الجماعة.

وتأسست لجنة مالية ومهمتها جمع الأموال اللازمة لتمويل الأنشطة المختلفة؛ إذ كانت تعتمد على شبكة من الناشطين المتخصصين في مجال جمع التبرعات من خلال التجار والمساجد. ولا يقتصر جمع الأموال على داخل العراق، بل هناك شبكة من الأنصار في مختلف أنحاء العالم العربي والإسلامي، فضلاً عن إدارة مصادر التمويل الخاصة بالغنائم، التي يحصل عليها التنظيم من خلال الاستيلاء على المناطق المحررة، وفرض الضرائب المختلفة.

3- الهيكلية المؤسسية لدولة العراق الإسلامية

عندما قُتِل الزرقاوي في يونيو/حزيران 2006، ترك لخلفائه منظمة متماسكة وقوية ونافذة، وأصبح أتباعه أكثر عزمًا على إقامة دولة إسلامية على أساس الهوية السُّنِّية؛ فقد تم الإعلان بعد فترة وجيزة عن تشكيل "حلف المطيبين"، وهو ائتلاف يضم الحركات والمنظمات والجماعات المنضوية في إطار "مجلس شورى المجاهدين"، وبعض زعماء العشائر السنية في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2006[1]، وبعد يومين فقط، تم الإعلان عن تأسيس "دولة العراق الإسلامية" في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2006[2]، وتضم الدولة من الناحية النظرية عددًا من المحافظات العراقية السِّنِّية، وهي: الأنبار وكركوك ونينوى وديالى وصلاح الدين وبابل وواسط.

تولى أبو عمر البغدادي (حامد داود الزاوي) إمارة دولة العراق الإسلامية، وتم الإعلان عن تشكيل حكومة الدولة الأولى[3] عن طريق المتحدث الرسمي، محارب الجبوري، في المرحلة الأولى، وهي تشير إلى هيمنة المكوِّن العراقي على

---

(1) انظر: الإعلان عن حلف المطيبين؛ إذ ظهر بضعة ملثمين قيل إنهم من قادة العشائر ومجلس الشورى يتعاهدون فيه على تحكيم الشريعة والانتصار للجهاد والمجاهدين في العراق. على الرابط:
http://www.youtube.com/watch?v=60mgEeNc7Z8

(2) انظر: "بيان تأسيس دولة العراق الإسلامية". على الرابط:
https://nokbah.com/~w3/?p=536

(3) انظر: التشكيلة الوزارية الأولى لدولة العراق الإسلامية، 19 إبريل/نيسان 2007، **الكتاب الجامع لكلمات قادة دولة العراق الإسلامية**، (ط 1، 2010).

مفاصل التنظيم، وغياب الجهاديين العرب والأجانب باستثناء المهاجر. وفي 22 سبتمبر/أيلول 2009، أعلن التنظيم عن تشكيلة وزارية ثانية[1].

عندما أُعلن عن مقتل أبي عمر البغدادي، في 19 إبريل/نيسان 2010، إلى جانب وزير حربه، أبي حمزة المهاجر، بادر تنظيم دولة العراق الإسلامية سريعًا إلى استبدال كبار قادته، فقد أعلن في بيان مجلس شورى المجاهدين[2]، بتاريخ 16 مايو/أيار 2010، "أن الكلمة قد اجتمعت على بيعة أبي بكر البغدادي الحسيني القرشي أميرًا للمؤمنين بدولة العراق الإسلامية، وكذا على تولية أبي عبد الله الحسني القرشي وزيرًا أول ونائبًا له"، كما تم تعيين أبي سليمان وزيرًا للحرب خلفًا للمهاجر.

4- البناء التنظيمي للدولة الإسلامية (الخلافة)

يعتبر تنظيم الدولة الإسلامية من أكثر الحركات الجهادية العالمية تطورًا على المستوى الهيكلي التنظيمي والفعالية الإدارية، فقد تطورت أبنيته التنظيمية بالاستناد إلى المزاوجة بين الأشكال التنظيمية الإسلامية التقليدية، التي تكونت مع مؤسسة الخلافة، وتنظيرات الفقه السلطاني الذي يؤسِّس لمفهوم الدولة السلطانية؛ إذ يقوم على مبدأ الغَلَبة والشوكة والإمارة، إلى جانب الأشكال التنظيمية الحداثية لمفهوم الدولة الذي يستند إلى جهاز عسكري أمني وآخر أيديولوجي بيروقراطي.

منذ سيطرة تنظيم الدولة على الموصل وإعلان الخلافة، أجرى جملة من التعديلات على هياكله التنظيمية؛ حيث عمل على إنشاء وتأسيس عدد من الوزارات والمجالس والمؤسسات، وأصبحت المديريات السابقة تحمل التسمية التاريخية الإسلامية المعروفة بالدواوين. ونظرًا لاتساع الرقعة الجغرافية الخاضعة لسيطرة التنظيم في العراق وسوريا، وديمومة الحرب ضده من قبل تحالف دولي

---

(1) انظر: إعلان التشكيلة الوزارية الثانية لدولة العراق الإسلامية، في سبتمبر/أيلول 2009. على الرابط:
https://nokbah.com/~w3/?p=552

(2) انظر: "بيان مجلس شورى دولة العراق الإسلامية". على الرابط:
http://www.muslm.org/vb/archive/index.php/t-388724.html

واسع جوًّا وقوات الحكومة العراقية والبيشمركة والميليشيات برًّا، وتعدد جبـــهات القتال، اتبع تنظيم الدولة الإسلامية نهجًا يُزاوج بين المركزية واللامركزية في الحكم يستند على الصعيد الشكلي إلى التراتيب الإدارية التي كانت سائدة طـــوال مـــدة الحكم الإسلامي على مدى قرون؛ حيث اتبع التنظيم التقليد السياسي الإســـلامي الذي كان معمولاً به إبَّان فترة الحكم النبوي في المدينة، وحقبة الخلافة الراشـــدة، وذلك من خلال تعيين الأمراء والولاة بعد تأسيس الأمصار والولايات، وهو تقليد إداري سياسي استمر مع حكم الدولة الأموية مرورًا بالدولة العباسية، وصولاً إلى الدولة العثمانية؛ حيث تم إلغاء النظام السياسي والترتيب الإداري المعروف بنظـــام الخلافة عام 1924، وذلك عقب الاجتياح الاســـتعماري الأوروبـــــي للعـــالم الإسلامي، وتمت عملية إحلال نظام سياسي حداثي غربـــي.

لقد اعتمد تنظيم الدولة الإسلامية على ذات الهياكل التقليدية لنظام الحكـــم الإسلامي، وهو يعمل على إعادة بعث وتأسيس المنظومة السياســـية والتشـــريعية والقضائية التي كانت سائدة في المنطقة لقرون طويلة، بل إنه بحكم نزعته السُّـــنِّية السلفية المحافظة يعمل على الالتزام والتقيد التام بالتراتيب الإدارية التقليدية، فمنـــذ سيطرته على الموصل أصدر وثيقة تأسيسية تمثِّل دستور الدولة الجديدة، أطلق عليها **"وثيقة المدينة"**[1]، وهي ذات التسمية التي وردت عن النبـــي محمد صلَّى الله عليه وسلَّم، عند هجرته إلى المدينة المنورة قادمًا من مكة، والـــتي تضـــمَّنت الأســـس والمبادئ المعتمدة في الحكم وإدارة شؤون الدولة والمجتمع.

على صعيد التقسيم الإداري يعتمد تنظيم الدولة مناطق تقســـيم نفـــوذه إلى وحداتٍ إدارية يُطلَق عليها اسم "ولايات"، وهي التسمية الإســـلامية التاريخيـــة للجغرافيا السكانية، ويتولى مسؤولية "الولايات" مجموعة من الأمراء، وهي التسمية المتداولة في التراث السياسي الإسلامي التاريخي. وقد قام التنظيم بتدشين مجموعـــة من الولايات التي تقع ضمن دائرة سيطرته في العراق وسوريا، وأنشـــأ ولايـــات

---

(1) الدولة الإسلامية في العراق والشام، وثيقة المدينة، ولاية نينوى، 14 شعبان 1435هـ، العدد 34. على الرابط:

http://justpaste.it/Nenwa

مشتركة بين الإقليمين، أمَّا ولايات العراق، فهي: ولاية ديالى، ولايــة الجنــوب، ولاية صلاح الدين، ولاية الأنبار، ولاية كركوك، ولاية نينوى، ولاية الفلوجــة، ولاية بغداد، ولاية الجزيرة، ولاية دجلة. أمَّا ولايات سوريا، فهي: ولاية حمــص، ولاية حلب، ولاية الخير (دير الزور)، ولاية البركة (الحسكة)، ولاية البادية، ولاية الرقة، ولاية حماة، ولاية دمشق. وقد أسَّس التنظيم ولاية الفرات وهــي ولايــة مشتركة تضم مدينة البوكمال السورية ومدينة القائم العراقية والقــرى المجــاورة لهما[1].

وتُقسَّم "الولايات" التابعة للدولة الإسلامية إلى "قواطع"، وتضم المدن، وفق تسمياتها المُعتمدة قبل سيطرة التنظيم عليها، فولاية حلب على سبيل المثال تنقسم إلى "قاطعين" هما: "قاطع منبج" وتتبع له مدن منبج وجرابلس ومسكنة، و"قــاطع الباب" وتتبع له مدينتا الباب ودير حافر، ويمثِّل السلطة العليا في كــل "ولايــة" مسؤول معين من قبل تنظيم الدولة يحمل لقب "والي"، ويعاونــه مجموعــة مــن المسؤولين يحملون صفة "أمير"، أمثال: "الأمير العسكري"، و"الأمــير الشــرعي"، الذي يرأس "الهيئة الشرعية"، والأمير الأمني"، فيما يُعتبر "أمير القــاطع" الســلطة الأعلى في كل "قاطع"، ويعاونه كذلك مجموعة من الأمراء في المجال "العســكري والشرعي والأمني"؛ الأمر الذي يسري ويُتَّبَع في المدن كافة، ويُشــرف "الــولاة" ومعاونوهم من "الأمراء" على "أمراء القواطع" ومعــاونيهم، ويُشــرف هــؤلاء بدورهم على "أمراء المدن" ومعاونيهم.

لقد تمكَّن تنظيم الدولة الإسلامية من فرض سيطرته المكانية على مســاحات شاسعة في العراق وسوريا، وبات يفرض حكامته المطلقة على عــدد كــبير مــن السكان، وقد نجح رغم حالة الحرب والحصار في إرساء منظومة سياسية وقانونيــة وتشريعية وقضائية وإدارية متكاملة تستند إلى التراث السياسي والإداري الإسلامي

---

(1) انظر مجموعة من التقارير الصادرة عن إعلام ولايات العراق والشام. على الرابط:
https://isdarat.tv/cat/b/%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85

التاريخي، وهو يطوِّر من أدائه بصورة لافتة، ويفرض تصوراته وأحكامه بشكل صارم في مناطق مضطربة وجامحة وتتسم بالفوضى، وقد أنشأ مجموعة كبيرة من المؤسسات الأيديولوجية والعسكرية، وفي مقدمتها منظومة واسعة من الدواوين المختصة بمختلف نواحي الحياة؛ أمثال: ديوان الجند الذي يتبع وزارة الحرب، وديوان القضاء والمظالم، وديوان التعليم، وديوان الإعلام، وديوان الدعوة والمساجد، وديوان البحوث والإفتاء، وديوان الصحة، وديوان بيت المال، وديوان الزراعة، وديوان الزكاة، وديوان الصدقات، وديوان الخدمات، وديوان العشائر، وديوان الحسبة، وديوان الأمن العام، وغيرها من الدواوين[1].

الخليفة: تستند البِنية التنظيمية لـ "الدولة الإسلامية" إلى بيروقراطية مركزية شديدة التعقيد، فالهيكلُ التنظيمي يرأسه "الخليفة" أبو بكر البغدادي، وهو يُشرف بشكل مباشر على كافة الوزارات والمجالس والدواوين، ويتمتع البغدادي بصلاحيات واسعة في تعيين وعزل رؤساء المجالس بعد أخذ رأي "مجلس الشورى"، الذي تبدو استشارته مُعلِمة وغيرَ مُلزمة، فالقرار الأخير والفصل النهائي بعد التداول للخليفة البغدادي، وبفضل سلطاته "الدينية السياسية" الواسعة يتحكم في سائر القضايا الاستراتيجية، فهو صاحب "الأمر والنهي" في معظم القرارات الحاسمة، وبحسب التنظيم لابد أن تتوافر فيمن يتولى منصب "الخليفة" كافة شروط الولاية كالعلم الشرعي والنسب القرشي وسلامة الحواس، ويتمتع بعدها بسائر الوظائف الدينية والدنيوية المذكورة في التراث السياسي الإسلامي السُّنِّي وفقه الأحكام السلطانية، كقائد ديني وسياسي له حق الطاعة بعد اختياره من قِبل مجلس الشورى وأهل الحل والعقد[2].

---

(1) انظر: دواوين الدولة، إذاعة البيان، برنامج جولة في دواوين الدولة الإسلامية (السبت 12-8-1436 حتى الجمعة 18-8-1436). على الرابط:
HTTPS://ISDARAT.TV/16001

(2) يستند التنظيم في بناء هيكله التنظيمي على الكتب الإسلامية التاريخية المتعلقة بالدولة والحُكم والخلافة، وخصوصًا الكتب المعروفة بالأحكام السلطانية، فمنذ الإعلان عن قيام الدولة قام المسؤول الشرعي للتنظيم عثمان بن عبد الرحمن التميمي، بإصدار كتاب "إعلام الأنام بميلاد دولة الإسلام"، وهو يستخدم المراجع الإسلامية التقليدية المتعلقة بوجوب قيام الدولة والخلافة.

ويتعامل التنظيم في إدارة شؤونه وتدبير حُكمه باعتباره دولةً إسلامية مكتملة الأركان والشروط، وكان الأمير السابق للتنظيم، أبو عمر البغدادي، هـو مـن أرسى الهيكلية العامة لـ "الدولة الإسلامية"، وقد عمل الزعيم الحالي "أبو بكـر البغدادي"، على تطوير البناء الهيكلي من خلال ترسيخ مبدأ البيعة والطاعة؛ الأمر الذي يضمن مركزية التنظيم وسيطرة الخليفة على كافة مفاصل التنظيم.

عمل أبو بكر البغدادي على الاعتماد على العنصر العراقي في معظم المفاصل الرئيسية للتنظيم، وعلى الأعضاء العرب والأجانب في إدارة الوظائف المسـاندة؛ كالشورى والإعلام والتجنيد وجمع التبرعات، واحتفظ بصلاحيات شبه مطلقة في إعلان الحرب وتسيير الغزوات، واعتنى بتأسيس المجلس العسكري وألغى منصـب وزير الحرب، وهو يتحكم بالمفاصل التنظيمية المهمة مـن أمـن واسـتخبارات الولايات ومتابعة التنظيم، ومجلس الشـورى، والمجلـس العسـكري، والجهـاز الإعلامي، والهيئات الشرعية، وبيت المال، كما يتمتع بسلطة تعيين قيادات وأمراء الولايات في العراق وسوريا، وسائر الولايات التابعة الممتدة في العـالم، كولايـة سيناء وولاية خراسان وغيرها.

دخل التنظيم مع حقبة أبـي بكر البغدادي في حالة من المركزية الصـارمة، وتحوَّل إلى تنظيم عسكري أمني شديد السرية والارتياب؛ إذ أسهم، منـذ تولِّيـه إمارة التنظيم، في إعادة هيكلته، معتمدًا في الجانب العسكري على ضباط عراقيين من الجيش العراقي المنحل ممن اعتنقوا المذهب السلفي؛ إذ يضم التنظيم أكثر مـن ألف قائد ميداني من قيادات الجيش العراقي السابق من المستويات العليا والوسطى وهم يتمتعون بخبرات فنية وعسكرية واستخبارية رفيعة[1]، وفي مقدمتهم: حجـي بكر وعبد الرحمن البيلاوي، وأبو مسلم التركماني وأبو علي الأنباري، وبهذا أصبح المجلس العسكري أكثر احترافًا على الصعيد العسكري، وأشد تماسكًا على الصعيد

(1) كشفت البيانات التي صادرتها الأجهزة الأمنية العراقية من منزل المسؤول العسكري عبد الرحمن البيلاوي (إسماعيل نجم البيلاوي) والذي قُتِل في الموصل في 4 يونيـو/حزيـران 2014، عن هيكلية التنظيم وعدد عناصر الجيش العراقي السابق الذين التحقوا بتنظـيم الدولة الإسلامية.

الأمني، وقد ظهر ذلك جليًّا عقب سيطرة التنظيم على الموصل في 10 يونيو/حزيران 2014، ثم إعلانه قيام دولة "الخلافة" في 29 يونيو/حزيران 2014؛ حيث سارع بتعيين مجموعة من العسكريين كولاة، منهم العميد أزهر العبيدي محافظًا للموصل والعميد أحمد عبد الرشيد محافظًا لتكريت. لقد تطور تنظيم الدولة الإسلامية من شبكة الزرقاوي إلى خلافة أبي بكر البغدادي مرورًا بدولة أبي عمر البغدادي، من تنظيم سلفي جهادي إلى منظمة بيروقراطية عسكرية بالغة التعقيد، تستند إلى بنى تقليدية وأخرى حداثية، وكسائر الأنظمة "التوتاليتارية" تعتمد الدولة على أجهزة أمنية لضبط أمن المناطق التي تقع تحت سيطرتها وحكمها، وجهاز بيروقراطي يسيِّر شؤون ولاياتها، ومؤسسة عسكرية لتأمين حدودها وتوسيع نفوذها، وأجهزة دعاية تقوم بالترويج لأيديولوجيتها وتقوم بنشر دعاية ترسِّخ صورة أساسية للمنظمة تستند إلى إقناع الجمهور بقوتها واستحالة هزيمتها.

مجلس الشورى: وهو من أهم المؤسسات التابعة للتنظيم، وعلى الرغم من التطورات التي شهدها المجلس منذ إمارة الزرقاوي مرورًا بأبي عمر البغدادي وصولاً إلى الزعيم الحالي أبي بكر البغدادي، إلا أن مؤسسة الشورى كانت حاضرة دومًا. ويتسع المجلس ويضيق بحسب الظروف والحاجة، كما يجتمع للنظر في القضايا المستجدة واتخاذ القرارات المهمة ورسم السياسات العامة، ويضم في عضويته عددًا من القيادات التاريخية وخصوصًا الشرعية، ولا يوجد ثبات في عدد أعضائه، وغالبًا ما كان يضم من 9 إلى 11 عضوًا يختارهم البغدادي بتزكية من الأمراء والولاة[1].

ويتمتع المجلس بصلاحية عزل الأمير من الناحية النظرية، كما يتمتع المجلس بالوظائف التقليدية التاريخية المنصوص عليها في التراث السياسي الإسلامي؛ إذ يُقدِّم الرأي والمشورة للبغدادي في قرار الحرب والسلم، إلا أن مشورته مُعلِمة غير مُلزِمة، ذلك أن الشورى تقتصر على الأمور التنظيمية التي لم يَرِدْ فيها نصٌّ قاطع

(1) انظر: الهاشمي، هشام، "هيكلية تنظيم داعش: أخطر 18 إرهابيًّا يهدِّدون استقرار العراق"، صحيفة **المدى**. على الرابط:
http://almadapaper.net/ar/printnews.aspx?NewsID=466428

من القرآن والسُّنَّة، فالقاعدة الشرعية تنص على أن لا اجتهاد ولا شورى في موطن النص، إلا إذا كان اجتهادًا في فهم النص وتفسيره، في المسائل التي تمس مصالح التنظيم والدولة وشؤون الناس العامة والخاصة وعلاقتهم مع الآخرين، ومن مهام مجلس الشورى تزكية المرشحين لمناصب الولاة، وأعضاء المجالس المختلفة. ويتمتع المجلس الشرعي، داخل مجلس الشورى، بأهمية خاصة نظرًا لطبيعة التنظيم الدينية، ويترأَّسه البغدادي شخصيًّا، ويضمُّ في عضويته ستة أعضاء، ومن مهامه الأساسية مراقبة التزام بقية المجالس بالضوابط الشرعية، وترشيح اختيار خليفة جديد في حال موت الخليفة الحالي أو تعرضه للأَسْر أو عدم قدرته على إدارة التنظيم والدولة لأسباب طارئة كالمرض والعجز.

أهل الحَلِّ والعقد: وهو مفهوم راسخ في الفقه السياسي الإسلامي، ويضم طائفة واسعة من الأعضاء والمناصرين، من أهل الشأن من الأمراء والعلماء والقادة والساسة ووجوه الناس، ولابد أن تتوافر فيهم مجموعة من الشروط، كالعدالة الجامعة لشروطها، والعلم الذي يُتوصَّل به إلى معرفة من يستحق الإمامة على الشروط المعتبرة في الإمام، والرأي والحكمة المؤدِّيَيْن إلى اختيار من هو للإمامة أصلح، وبتدبير المصالح أقوم وأعرف، ويُطلق عليهم أحيانًا "أهل الشورى"، وفي تنظيم الدولة الإسلامية يمثِّلون طيفًا واسعًا من الأعيان والقادة والأمراء، بالإضافة لمجلس شورى الدولة، وهم من يقومون ببيعة وتنصيب الخليفة، فبحسب أبي محمد العدناني، الناطق باسم الدولة، تم اختيار البغدادي خليفةً للمسلمين بعد أن: "اجتمع مجلس شورى الدولة الإسلامية... فقررت الدولة الإسلامية، ممثَّلة بأهل الحل والعقد فيها؛ مِن الأعيان والقادة والأمراء ومجلس الشورى: إعلان قيام الخلافة الإسلامية، وتنصيب خليفة للمسلمين، ومبايعة الشيخ المجاهد، العالم العامل العابد، الإمام الهمام المجدِّد، سليل بيت النبوة، عبد الله: إبراهيم بن عواد بن إبراهيم بن علي بن محمد، البدري القرشي الهاشمي الحسيني"[1].

---

(1) أبو محمد العدناني، كلمة صوتية بعنوان "هذا وعد الله"، **مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي**. على الرابط:

http://www.youtube.com/watch?v=b1qkBXKvs_A

وزارة الحرب: وهي أحد أهم مكونات الدولة الإسلامية، وتضم عدَّة مؤسسات كالمجلس العسكري، وديوان الجند، وهو أحد المؤسسات التي ظهرت بعد إعلان الخلافة، ويقوم ديوان الجند بعمل سجلات وإصدار بطاقات هوية خاصة بالمقاتلين تتضمن معلومات وافية تتعلق بالاسم والعمر ومكان الخدمة في الولايات والكتائب والسرايا أو الجيش، سواء كانت جيوش الولايات التي تتبع أمير الولاية، أو جيوش قوات النخبة التي تتبع وزارة الحرب مباشرة، أمثال: جيش الخلافة، وجيش العُسْرة، وجيش دابق، وهي جيوش تتدرب في معسكرات خاصة، وتتطلب مقاتلين تتوافر فيهم صفات جسدية ونفسية خاصة، ويقوم على عمليات الإدارة والإسناد للجيوش وحدات متنوعة إدارية وهندسية وصحية، وغيرها.

المجلس العسكري هو المكوِّن الأهم داخل تنظيم الدولة الإسلامية، نظرًا لطبيعة التنظيم العسكرية، ولا يوجد عدد محدد لأعضائه بحسب توسعه وقوته وضعفه ومساحة نفوذه وسيطرته، ويتكون تاريخيًّا من 9 أعضاء إلى 13 عضوًا، وقد بدأ استخدام تسمية الجهاز بالمجلس العسكري عقب مقتل نعمان منصور الزيدي، المعروف بأبي سليمان الناصر لدين الله، الذي شغل منصب وزير الحرب في مايو/أيار 2011. ويشغل قائد المجلس العسكري منصب نائب البغدادي عمليًّا، وكان الزرقاوي يحتفظ بالمنصبين، ثم تولى منصب القائد العسكري، أبو حمزة المهاجر كوزير للحرب في حقبة دولة العراق الإسلامية وإمارة أبي عمر البغدادي، وفي ولاية الأمير الحالي أبي بكر البغدادي تولَّى منصب القائد العسكري حجي بكر، وهو سمير عبد محمد الخليفاوي، ثم شغل المنصب بعد مقتله في سوريا، في يناير/كانون الثاني 2014، أبو عبد الرحمن البيلاوي، وهو عدنان إسماعيل البيلاوي، الذي قُتل في 4 يونيو/حزيران 2014؛ حيث تولَّى رئاسة المجلس العسكري أبو مسلم التركماني، وهو فاضل أحمد عبد الله الحيالي، المعروف باسم "أبو معتز"، و"أبو مسلم التركماني العفري"، الذي كان في ولاية نينوى. ويتكون المجلس العسكري من قادة القواطع، وكل قاطع يتكون من ثلاث كتائب، وكل كتيبة تضم 300–350 مقاتل، وتنقسم الكتيبة إلى عدد من السرايا تضم كل سرية 50–60 مقاتلاً.

ينقسم المجلس العسكري إلى هيئة الأركان وقوات الاقتحام، والاستشهاديين، وقوات الدعم اللوجستي، وقوات القنص، وقوات التفخيخ، ومن قيادات المجلس العسكري أبو أحمد العلواني: وليد جاسم، وعدنان لطيف حميد السويداوي، المعروف بـ "أبي مهند السويداوي"، أو "أبي عبد السلام". وقد تم ضمُّ القائد العسكري عمر الشيشاني إلى عضوية المجلس، ويقوم المجلس بكافة الوظائف والمهمات العسكرية، كالتخطيط الاستراتيجي، وإدارة المعارك، وتجهيز الغزوات، وعمليات الإشراف والمراقبة والتقويم لعمل الأمراء العسكريين، بالإضافة إلى تولِّي وإدارة شؤون التسليح والغنائم العسكرية.

المجلس الأمني: وهو أحد أهم المجالس في تنظيم الدولة الإسلامية وأخطرها؛ إذ يقوم بوظيفة الأمن والاستخبارات[1]، ويتولَّى رئاسته أبو علي الأنباري، وهو ضابط استخبارات سابق في الجيش العراقي، ولديه مجموعة من النواب والمساعدين، ويتولى المجلس الشؤون الأمنية للتنظيم، وكل ما يتعلق بالأمن الشخصي لـ "الخليفة"، وتأمين أماكن إقامة البغدادي ومواعيده وتنقلاته، ومتابعة القرارات التي يقرها البغدادي ومدى جدية الولاة في تنفيذها، ويقوم بمراقبة عمل الأمراء الأمنيين في الولايات والقواطع والمدن، كما يشرف على تنفيذ أحكام القضاء وإقامة الحدود، واختراق التنظيمات المعادية، وحماية التنظيم من الاختراق، كما يقوم بالإشراف على الوحدات الخاصة كوحدة الاستشهاديين والانغماسيين بالتنسيق مع المجلس العسكري.

ويشرف المجلس على صيانة التنظيم من الاختراق، ولديه مفارز في كل ولاية تقوم بنقل البريد وتنسيق التواصل بين مفاصل التنظيم في جميع قواطع الولاية، كما أن لديه مفارز خاصة للاغتيالات السياسية النوعية والخطف وجمع الأموال.

ديوان بيت المال: يعد التنظيم الأغنى في تاريخ الحركات الجهادية، وقد تفوَّق على تنظيم القاعدة المركزي والفروع الإقليمية للقاعدة، فتمكَّن منذ عهد الزرقاوي من بناء شبكات تمويل ممتدة، ونوَّع في مصادره التمويلية؛ فقد أنشأ لجنة

(1) انظر: مناع، هيثم، "خلافة داعش من هجرات الوهم إلى بحيرات الدم"، مرجع سابق.

مالية فعَّالة منذ تأسيس جماعة "التوحيد والجهاد"، تقوم بجمع الأمـــوال اللازمـــة لتمويل الأنشطة المختلفة، تعتمد على شبكة من الناشطين المتخصصين في مجال جمع التبرعات من خلال التجار والمساجد، وخصوصًا الدول الخليجية الغنية وأوروبـــا، فضلاً عن عمليات جمع الأموال داخل العراق، ومصادر التمويل الخاصة بالغنـــائم التي يحصل عليها من خلال الاستيلاء على المناطق المحـــررة، وفـــرض الضـــرائب المختلفة.

ومع تنامي نفوذ التنظيم والإعلان عن تأسيس "دولة العراق الإسلامية" أعلن في تشكيلته الوزارية الأولى عام 2006، عن وزارات عديدة تختص بالموارد النفطية والثروات الطبيعية، وفي عام 2009، سمَّى في تشكيلته الوزاريـــة الثانيـــة يـــونس الحمداني وزيرًا للمالية. ويُشرف البغدادي اليوم على إدارة "بيت المـــال"، وهـــي التسمية الإسلامية التاريخية للمؤسسة المالية، ويتولى المسؤولية الرئيسة فيها موفَّـــق مصطفى الكرموش.

تضخمت مالية تنظيم "الدولة الإسلامية" منذ ســـيطرته علـــى الموصـــل في يونيو/حزيران 2004، وسيطرته على مساحات واسعة في العراق وسوريا، ويُقـــدِّر بعض الدراسات رأس مال التنظيم بحوالي 2 مليار دولار، وباتت مصـــادر تمويلـــه متعددة وواسعة، ومن أهم المصادر[1]:

1- التبرعات والهِبات: تحدثت عدَّة تقارير صحفية عن قيـــام شخصـــيات خليجية بتمويل التنظيم في سوريا والعراق بالإضافة إلى الهبـــات الـــتي دخلت خزينة التنظيم بعد السيطرة على الموصل من بعـــض الأثريـــاء العراقيين[2].
2- أموال الصدقات والتبرعات والزكاة: حيث عملت المنـــابر والقنـــوات الإسلامية خلال عامي 2012/2011 على تشجيع المسلمين على توجيه

---

(1) انظر: محمد أبو زيد، أحمد، "من التبرعات إلى النفط: كيف تحول "داعش" إلى أغـــنى تنظيم إرهابـــي في العالم؟"، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية. على الرابط:
http://www.rcssmideast.org/Article/2668/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-

(2) المرجع السابق.

أموال الزكاة والتبرعات والصدقات لتأييد الجهاد والمقاومة في سوريا، وهي الأموال التي وجدت طريقها بصورة مباشرة إلى كلٍّ من تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة وغيرها.

3- عوائد تحرير الأجانب المختطفين: فقد دأب التنظيم على اختطاف المواطنين الأجانب، والموظفين الدوليين، والصحفيين الغربيين، ومساومة ذويهم ودولهم على الإفراج عنهم مقابل ملايين الدولارات كفدية.

4- الاستيلاء على الموارد والسلع من الأماكن التي يسيطر عليها: من مستشفيات، ومراكز تسوق، ومطاعم، ومرافق الكهرباء والمياه في هذه المناطق، وهي المرافق التي توفر له عوائد تُقدَّر بالملايين شهريًّا.

5- عوائد الثروات الطبيعية والمعادن: من النفط والغاز، التي استولى عليها التنظيم في العراق وسوريا؛ إذ يسيطر التنظيم على أكثر من 80 حقلاً نفطيًّا صغيرًا، ويقوم ببيعها محليًّا، أو خارجيًّا عن طريق التجار، وتُقدَّر بنحو 2 مليون شهريًّا، فضلاً عن سيطرته على مناجم الذهب في الموصل.

6- فرض الضرائب والرسوم: وهي أحد المصادر المهمة التي تُفرض على التجار والمزارعين والصناعيين، وعلى المواطنين الأثرياء في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم، وكذلك فرض الجزية على غير المسلمين، وهناك ضرائب شهرية على الشركات والمؤسسات المحلية تُقدَّر بحوالي 6 ملايين دولار شهريًّا.

7- الأموال الحكومية: فقد تمكَّن التنظيم من الاستيلاء على كميات من الأموال التي كانت موجودة في المصارف والمؤسسات الحكومية، بعد سيطرته على الموصل، تُقدَّر بعشرات الملايين من الدولارات.

8- عائدات الزراعة والغلال والحبوب: حيث يسيطر التنظيم على حقول واسعة في العراق وسوريا؛ إذ يستحوذ على حوالي ثلث إنتاج العراق من القمح.

ديوان الإعلام: يتمتع الإعلام بأهمية كبيرة داخل هيكلية تنظيم الدولة الإسلامية، فالأشرطة والأفلام التي ينتجها تقع في صلب الحرب النفسية الإعلامية،

وهي ركن أساس في ترسيخ الأيديولوجية الجهادية، ويعتبر تنظيم الدولة من أكثر التنظيمات الجهادية اهتمامًا بشبكة الإنترنت والمسألة الإعلامية، فقد أدرك منذ فترة مبكرة من تأسيسه الأهمية الاستثنائية للوسائط الاتصالية في إيصال رسالته السياسية ونشر أيديولوجيته السلفية الجهادية، فأصبح مفهوم "الجهاد الإلكتروني" أحد الأركان الرئيسية في فترة مبكرة منذ تأسيس جماعة "التوحيد والجهاد"، ثم القاعدة في بلاد الرافدين. وكان أبو ميسرة العراقي يتولى رئاسة القسم الإعلامي، وفي حقبة "دولة العراق الإسلامية"، عام 2006، تولَّى المنصب أبو محمد المشهداني تحت اسم وزير الإعلام، وكان أبو عبد الله محارب عبد اللطيف الجبوري ناطقًا باسم تنظيم الدولة، وفي عام 2009 أصبح أحمد الطائي وزيرًا للإعلام، ويقود المؤسسةَ الإعلاميةَ لتنظيم الدولة الإسلامية اليوم هيئةٌ موسَّعة بقيادة أبي الأثير عمرو العبسي.

على الرغم من تنسيق الولايات المتحدة مع إدارة مواقع التواصل الاجتماعي وخصوصًا "تويتر" و"فيسبوك" للقيام بحملة واسعة لحرمان تنظيم الدولة الإسلامية من استغلال وسيلة الاتصال الإلكترونية الأهم في بث دعايته الأيديولوجية، وحرمانه من عمليات التجنيد والتعبئة، وذلك بتتبع حسابات التنظيم وأنصاره وإلغائها، وذلك من خلال تتبع المعرِّفات، فإن الأمر يبدو مستحيلاً مع وجود ملايين التغريدات وجيش إلكتروني يتكون من أكثر من 12 ألف مناصر، فضلاً عن مئات الأعضاء الفاعلين في صفوف تنظيم الدولة الذين يتوافرون على خبرات كبيرة في مجال المعلوماتية، كما هي حال الجهادي الافتراضي الملقَّب بترجمان الأساورتي، الذي أنشأ مؤسسة إعلامية تحمل اسمه، وتتميز إصداراته المرئية بالإتقان وتتمتع بالانتشار، وقد تمكن تنظيم الدولة من استقطاب المئات من الكوادر المحترفة في مجال الإعلام والدعاية من العرب والأجانب، كما هي حال همام الحميدي، وهو من أصل يمني، الذي انضم إلى صفوف التنظيم في سوريا؛ حيث أسَّس منصة إعلامية تحت اسم "البتَّار"، ومجموعة من الجهاديين الافتراضيين أمثال: جراح، وخبيب القرشي، وحازم، ومفيد، وغيرهم.

شهدت الهيئة الإعلامية لتنظيم الدولة تطورًا كبيرًا بالشكل والمحتوى، وتتمتع بدعم وإسناد كبيرْين، وتعتبر مؤسسة "الفرقان" الإعلامية الأقدم والأهم، وقد

ظهرت مؤخرًا مؤسسات إعلامية عديدة تتبع التنظيم، مثل: مؤسسة "الاعتصام" ومركز "الحياة"، ومؤسسة أعماق، ومؤسسة البتار، ومؤسسة دابق الإعلامية، ومؤسسة الخلافة، ومؤسسة أجناد للإنتاج الإعلامي، ومؤسسة الغرباء للإعلام، ومؤسسة الإسراء للإنتاج الإعلامي، ومؤسسة الصقيل، ومؤسسة الوفاء، ومجموعة من الوكالات التي تتبع الولايات والمناطق التي تسيطر عليها، كوكالة أنباء "البركة" و"الخير" وغيرها. كما صدر عدد من المجلات بالعربية والإنجليزية أمثال: "دابق" و"الشامخة"، وأنشأت الهيئة إذاعات محلية، مثل إذاعة "البيان" في مدينة الموصل في العراق، وإذاعة أخرى في مدينة الرقة في سوريا، وهو على وشك إطلاق قناة الخلافة التليفزيونية.

كما يواصل التنظيم نشاطه الإعلامي من خلال العمل في المدونات، ومن أهمها مدونات باللغتين الروسية والإنجليزية؛ إذ تقوم الهيئة بترجمة الإصدارات الإعلامية إلى لغات أجنبية عديدة، كالإنجليزية والفرنسية، والألمانية والإسبانية والأوردو، وغيرها. ويسيطر التنظيم على عدد كبير من المواقع والمنتديات الإلكترونية، التي تحتوي على مكتبة هائلة وواسعة تختص بالأيديولوجيا والخطاب وآليات التجنيد والتمويل والتدريب والتخفي والتكتيكات القتالية وصنع المتفجرات وكل ما يلزم "الجهاديين" في عمليات المواجهة في إطار حرب العصابات وسياسات الاستنزاف.

تؤكد الأشرطة والمواد الدعائية التي تصدرها المؤسسات الإعلامية التابعة للتنظيم كمؤسستي "الفرقان" و"الاعتصام"، على التحول الكبير في بنيته وقدراته الفائقة، وتكتيكاته العنيفة، واستراتيجيته القتالية المرعبة؛ فقد أصدر سلسلة من الأفلام المتقنة، أطلق عليها "صليل الصوارم"، بدءًا من صليل الصوارم (1) يوليو/تموز 2012، وصليل الصوارم (2) أغسطس/آب 2012، وصليل الصوارم (3) يناير/كانون الثاني 2013، ثم صليل الصوارم (4) مايو/أيار 2014[1].

---

(1) انظر: سلسلة "صليل الصوارم" بأجزائه الأربعة. على الرابط:
http://ansarkhelafa.weebly.com/15871604158716041577-1589160416101604-1575160415891608157515851605.html

بعد سيطرة "تنظيم الدولة الإسلامية" على الموصل، في 10 يونيو/حزيران 2014، قام بنشر سلسلة من الأشرطة الترهيبية تختص بعمليات "قطع الرؤوس"، بدأها بشريط مصور بعنوان "رسالة إلى أمريكا"، يقوم فيه عضو ينتمي إلى التنظيم بقطع رأس رهينة أميركي يُدعى جيمس فولي، ثم قام التنظيم بعد أيام قليلة في 2 سبتمبر/أيلول 2014، بنشر شريط آخر يحمل العنوان نفسه يتضمن قطع رأس رهينة أميركي ثانٍ يدعى ستيفن سوتلوف، وكلتا الرهينتين صحافيان أميركيان، ثم بثَّ التنظيم شريطًا مصورًا آخر بعنوان "رسالة إلى حلفاء أمريكا" في 14 سبتمبر/أيلول 2014، يقوم فيه أعضاؤه بقطع رأس رهينة بريطاني لدى التنظيم، يدعى ديفيد هينز، وفي 3 أكتوبر/تشرين الأول بثَّ التنظيم شريطًا يقوم فيه بقطع رأس رهينة بريطاني آخر يدعى آلن هينينغ، ويهدِّد فيه بقطع رأس رهينة أميركي يُدعى بيتر كاسيغ.

ومن أهم الإصدارات التي كان لها وقع كبير على موقع "يوتيوب": إصدار "كسر الحدود" بتاريخ 29 يونيو/حزيران 2014، و"خطبة البغدادي في الموصل" بتاريخ 5 يوليو/تموز 2014، وسلسلة إصدارات بعنوان: "رسائل من أرض الملاحم" وهي سلسلة توثِّق إنجازات وعمليات التنظيم تصدر تباعًا بلغت حتى الآن (50) إصدارًا، وكذلك سلسلة إصدارات بعنوان: "فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهَم"، ويغطي الجزء الأول معركة تحرير اللواء 93 في ولاية الرقة السورية، بتاريخ 23 أغسطس/آب 2014، والجزء الثاني يغطي معركة تحرير مطار الطبقة في ولاية الرقة السورية، بتاريخ 7 سبتمبر/أيلول 2014. وهنالك إصدار "على منهاج النبوة"، بتاريخ 28 يوليو/تموز 2014. ويعتبر فيلم "لهيب الحرب"، من أضخم الإصدارات والأكثر دقة ورُعبًا، ويتضمن تغطية لمعارك عديدة لتنظيم الدولة ورسالة موجهة لدول التحالف المشاركة في الحملة على التنظيم، وقد أصدره الجناح الإعلامي التابع للتنظيم الخاص باللغة الإنجليزية "مركز الحياة"، بتاريخ 17 سبتمبر/أيلول 2014[1].

---

(1) انظر: كافة إصدارات تنظيم الدولة الإسلامية، على الرابط:
http://dawla-is.appspot.com/

تعتبر الجهادية العالمية عمومًا وتنظيم الدولة الإسلامية خصوصًا، أحد أهم الحركات والتنظيمات الراديكالية التي استثمرت الثورة الاتصالية في بثِّ رسالتها الدعوية الدينية، وإذا كان الجيل الأول من الجهاديين اعتمد في بثِّ دعايته خلال حقبة الثمانينات من القرن الماضي على وسائل الاتصال التقليدية الشفوية والكتابات الورقية، فقد استثمر الجيل الثاني دخول شبكة الإنترنت منذ منتصف التسعينات من خلال تأسيس آلاف المواقع الجهادية، ومع الجيل الثالث الذي وُلِدَ من رحم الثورة السورية بداية عام 2011، اعتمدت الجهادية العالمية وخصوصًا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا على وسائل التواصل الاجتماعي، وفي مقدمتها: "تويتر"، و"فيسبوك" و"دياسبورا" بصورة مكثفة. كما يضع التنظيم روابط له على جاستبيست دوت آي تي (Justpaste.it)، وهو موقع بولندي، لمشاركة الأفلام والبيانات.

تمتلك الآلة الإعلامية لتنظيم الدولة مجموعة من الخبراء الذين يتوافرون على دراية كبيرة بوسائل التواصل الاجتماعي، ويعرفون جيدًا كيف تُدار دفتها، فهُم يتسمون بالذكاء الشديد في التواصل مع هذا الجيل، ويستخدمون وسائل عدَّة بحسب المنبر الاجتماعي وأين ينتشر بكثرة؛ فهم يستخدمون تويتر في الخليج، ولكن في سوريا يستخدمون فيسبوك، وتعمل المجموعة بطريقة لا مركزية مثيرة، ومعظمهم في دول الخليج أو شمال إفريقيا، وقد نجح التنظيم في تسخير شبكات التواصل الاجتماعي لنشر الخوف والرعب بطريقة فائقة غير مسبوقة تاريخيًّا، واستخدم التقنيات الحديثة لتوثيق أعماله الميدانية عبر الصور ومقاطع الفيديو المروعة، بغية إبراز قوة التنظيم وإيصال رسالته إلى أكبر شريحة من المتلقين لكسب عناصر جديدة تدعمه على أرض المعارك التي يخوضها عناصره. وهكذا، فإن آلة تنظيم الدولة الإعلامية تعمل بشكل منسق وممنهج، وهو أول تنظيم يستخدم وسائل الإعلام الاجتماعية كسلاح فعَّال في الحرب؛ الأمر الذي ساعد التنظيم في بسط نفوذه وسيطرته على الأرض، كما حدث في العراق حيث نشر التنظيم مجموعة من الصور والأفلام لعملياته المرعبة؛ الأمر الذي دفع العراقيين للنزوح إلى أماكن بعيدة خشية أن يلاقوا ذات المصير.

مؤسسات القضاء والحسبة والدعوة والبحوث: عمل التنظيم على تأسيس مجموعة من الدواوين الخاصة بضبط الشأن الداخلي بدءًا من القضاء والشرطة والدعوة والبحث والإفتاء؛ حيث ظهر ديوان القضاء والمظالم، وديوان الدعوة والمساجد، وديوان البحوث والإفتاء، وديوان الحِسبة، وديوان الأمن العام. تعد المسائل المتعلقة بالهيئات الشرعية، أحد أهم مفاصل تنظيم الدولة الإسلامية نظرًا لطبيعته الدينية، وكان أبو علي الأنباري يتولى مسؤولية الملف الأمني والشرعي معًا، ويتولَّى منصب رئيس الهيئة حاليًا أبو محمد العاني، وكان أبو أنس الشامي أول من تولى منصب الهيئة الشرعية في عهد الزرقاوي إبَّان تأسيس جماعة "التوحيد والجهاد"، وفي عهد أبي عمر البغدادي تولى المنصب عثمان ابن عبد الرحمن التميمي.

تقوم الهيئة بإصدار الكتب والرسائل وصياغة خطابات البغدادي والبيانات والتعليق على الأفلام والأناشيد والمواد الإعلامية الخاصة بالتنظيم، وتنقسم الهيئة الشرعية إلى قسمين رئيسين، الأول: يتعلق بتنظيم المحاكم الشرعية ومؤسسة القضاء للفصل في الخصومات وفضِّ النزاعات وإقامة الحدود، والقيام بوظيفة الحسبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والثاني: يقوم بوظيفة الوعظ والإرشاد والتجنيد والدعوة ومتابعة الإعلام، ويعتمد التنظيم على العرب والأجانب بشكل كبير في عضوية الهيئة الشرعية، وخصوصًا المكوِّن العربي الخليجي.

خاتمة

من الواضح أن هنالك مسارًا بيانيًّا تصاعديًّا في البنية الهيكلية الداخلية لتنظيم الدولة الإسلامية، فقد بدأ بصورة بسيطة عنقودية شبيهة بالجماعات الإسلامية الجهادية المحلية، خلال الأشهر الأولى، ثم بدأ يتطور مع تأسيس جماعة التوحيد والجهاد، بإضافة مؤسسات وهيئات متخصصة، ووصل إلى مرحلة أكثر تطورًا مع انضمامه إلى القاعدة المركزية بعد أن أصبح اسمه "قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين".

انتقل التنظيم نحو الصيغة المؤسسية التي تحاكي ما جاء في كتب التراث الإسلامي، مع الإعلان عن إقامة الدولة الإسلامية في بلاد الرافدين، بعد مقتل

الزرقاوي، عبر الإعلان عن تشكيل وزارات وتعيين ولاة على المناطق التي يسيطر عليها التنظيم، في محاولة للانتقال من صيغة التنظيم إلى بنية الدولة، إلا أن الطفرة الحقيقية حدثت، لاحقًا، مع تولي أبي بكر البغدادي؛ إذ تم تطوير عمل الأجهزة المختلفة وتأطيرها مؤسسيًّا ومنحها مهمات محددة ودقيقة تجمع ما بين طبيعة المؤسسات في الدولة المعاصرة وأدوارها الوظيفية من جهة، وطبيعة التنظيم وظروف عمله، التي تمتاز بدرجة أكبر من التعقيد والغموض، وهو ما جعلنا أمام حالة هجينة وخاصة تُزاوِج بين صورة الدولة والتنظيمات السرية في الوقت نفسه.

لم يحدث التطور على الصعيد المؤسسي والوظيفي فقط، بل تزاوج مع إعادة هيكلة القيادة، وتصعيد القيادات المحترفة المحلية، على أكثر من صعيد، بخاصة عسكريًّا وأمنيًّا واقتصاديًّا، فنجد أسماءً رئيسة لعبت دورًا حيويًّا في الوصول إلى هذا المستوى من الاحتراف، مثل: حجي بكر وأبي عبد الرحمن البيلاوي وأبي علي الأنباري وأبي أيمن العراقي.

تميَّز التنظيم بقدرة لافتة على توزيع المهمات وتقسيم الأدوار بين العنصر المحلي والقادمين من الخارج "المهاجرين العرب والمسلمين"، فبالرغم من هذه "الازدواجية التنظيمية"، وبالرغم من سيطرة العراقيين في الآونة الأخيرة على المفاصل الرئيسة في قيادة التنظيم، فإنه استطاع أن يدمج العنصر الخارجي، ويحدد له أدوارًا ومهمات، ويضعه في إطار يجمع الطرفين، يُزاوج بين الطابع المحلي (العراقي) والإقليمي)، وحتى (العالمي)؛ ألا وهو مظلة "الخلافة الإسلامية"، وربما ذلك يفسِّر لنا أحد أهم الأسباب التي تقف وراء إعلان الخلافة، أي: الحفاظ على التماسك الداخلي للتنظيم وقدرته على استيعاب هذا التنوع الكبير في الداخل، بين العراقيين والسوريين والعرب والآسيويين وحتى الأوروبيين، طالما أن هنالك منصبًا دينيًّا يؤطِّر الجميع، ويُذكِّر بـ "الخلافة العباسية" التي قامت في بغداد، ولعل ذلك، أيضًا، يفسِّر ارتداء البغدادي في خطبة الجمعة المصورة اللباس الأسود، وهو اللون الذي ارتبط بالخلافة العباسية تاريخيًّا.

ارتفعت أعداد الذين ينتمون إلى التنظيم بصورة مضاعفة، بعد السيطرة على الموصل وإعلان الخلافة، وهو أمر طبيعي، ويرتبط بعامل القوة والهيمنة والنفوذ،

فمن المعروف أن التنظيم عندما يسيطر على أية محافظة أو ناحية يطلب من الأهالي مبايعة الخليفة، ويقوم بحملة تجنيد ودعاية مكثفة، ويدخل في أجهزته المختلفة، التعليمية والإعلامية والدعوية والقضائية، ما يجعل نسبة كبيرة من أهالي تلك المناطق يدخلون في التنظيم، إمَّا خوفًا من عقوبات شديدة لمن يرفض ذلك، أو التحاقًا بالطرف القوي المسيطر.

بالرغم مما أظهره التنظيم من عمل مؤسسي وتنظيمي معقَّد ومتطور، ومن كفاءة كبيرة في التجنيد والدعاية، وفي العمل الاحترافي، وحماية التماسك الداخلي؛ فإن ذلك لا يعني -بالضرورة- أنه لا يواجه تحديات حقيقية، فلا يزال التوسع الكبير في عمله ومهماته والمناطق التي يسيطر عليها يحمل في ثناياه مخاطر حقيقية بشأن قدرة التنظيم على التماسك والتوسع في حال تعرض لضربات عسكرية وأمنية كبيرة، أو في حال نجحت الضغوط الأميركية في حصاره اقتصاديًّا وجغرافيًّا واستنزافه وتبديد جاذبية القوة التي حصل عليها بصورة كبيرة خلال الفترة الأخيرة.

أبعاد أيديولوجيا الخطاب الإعلامي لتنظيم الدولة الإسلامية

د. محمد الراجي

باحث بمركز الجزيرة للدراسات

أبرزت حادثة إعدام الطيار الأردني معاذ الكساسبة حَرْقًا، والسرد البصري لِمُكوِّنات ساحة الإعدام والأطر العامة والخاصة لتلك العملية، دور الإعلام الجديد وبخاصة شبكات التواصل الاجتماعي -الحامل لأيديولوجيا تنظيم الدولة- في نشر رسالته الإعلامية؛ باعتباره أداةً لا تَقِلُّ أهميته عن العمليات العسكرية التي يخوضها في جبهات القتال المتعددة، لذلك يستثمر التنظيم هذا الإعلام ليس فقط في نشر أيديولوجيته (منظومته القيمية والفكرية ورؤيته السياسية للصراع)، بل في الدعاية والحرب النفسية لمواجهة خصومه.

وهنا، يُقدِّم فيديو الكساسبة، والأقباط المصريين، وقبل ذلك فيديو الرهينتين اليابانيتين: هارونا يوكاوا وكينجي غوتو، هذه الرؤية بتكثيف ورمزية شديدين عبر خطابٍ مُشْبَعٍ بالقيم والمحدِّدات المرجعية المَسْكُوكَةِ في علامات مَخْصُوصة؛ وهو ما يستدعي دراسة أطروحاته وعلاماته (وتمثيلاتها المدركة)، وسماته لتحديد تلك الحمولة والقيم الأيديولوجية الجليَّة والمُبَطَّنة. ولم تُغْفِلْ الورقة المواد الإعلامية والدعائية التي تُصْدِرُها المؤسسات الإعلامية التابعة للتنظيم رغم صعوبة الولوج إليها وحجبها باستمرار، وإن كان فيديو الكساسبة وحده كافيًا للكشف عن أيديولوجيا الخطاب الإعلامي في أبعادها المختلفة: وسيلةً ونصًّا ولغةً وصورةً.

وفي هذا السياق، يَبْرُز السؤال الجوهري الذي تحاول الورقة الإجابة عنه: ما أبعاد أيديولوجيا الخطاب الإعلامي لتنظيم الدولة: وسيلةً ونصًّا ولغةً وصورةً؟ وترتبط مقاربة هذا السؤال بقضايا فرعية يمكن إجمالها في الأسئلة الآتية: ما النظام القيمي والتمثيلات المدركة في الرسالة الإعلامية لتنظيم الدولة؟ ما رؤية القائم بالاتصال إلى محيطه والعالم؟ هل تتوافق هذه الرؤية مع المحددات الفكرية والثقافية للمتلقي أم تتناقض معها؟ ما ثيمات السرد البصري للرسالة الإعلامية؟ كيف يتشكَّل بناؤه؟ ما وظيفته؟ وما أهدافه؟

وتستمد هذه الأبعاد أهميتها انطلاقًا مما تمثله الأيديولوجيا والخطاب في علاقتهما بوسائل الإعلام؛ فالخطاب يُجسِّد الإرادة والقوة والسلطة "سُلطة الخطاب"، مثلما يؤكد الفيلسوف والمفكر الفرنسي، ميشيل فوكو، كما سنرى في تعريفه للمصطلح. فتنظيم الدولة لا يكتفي بالقوة العسكرية وحدها لبسط نفوذه على الأرض وتثبيت سلطان "دولته"، بل يلجأ إلى الدعاية لعرض ممارساته الكلية (القوة أو السلطة الأيديولوجية لتحقيق الهيمنة) عبر الخطاب.

وستعتمد المقاربة المُوَجِّهة للورقة على بعض أدوات التحليل السيميولوجي للخطاب الإعلامي، والتي تبحث في شروط الدلالة، وشبكة العلاقات بين عناصر النص الدَّالة وأنساقها وكيفية تكوُّنها، والقواعد التي تحكم تغيرات مدلولاتها ومفاهيمها[1]، ووفقًا لذلك سيركِّز التحليل على **البُعد التركيبي** الذي يدرس العلاقات بين العلامات الموجودة في كل الأنساق السيميائية مع بعضها، ثم **البعد الدلالي** الذي يدرس علاقات المعنى وسياقاتها، ثم **البعد التداولي** الذي يُعْنَى بعلاقات العلامات بمؤولاتها، وبما يشمل السياقات الاجتماعية التي تستخدم فيها[2].

---

(1) Vettraino-Soulard, M. *Lire une Image*, (Armand Colin, Paris, 1993), p. 16.

(2) جبارة، صفاء، **الخطاب الإعلامي بين النظرية والتحليل** (دار أسامة، الأردن، 2009)، ط 1، ص 96–97.

مفاهيم إجرائية

يتمثَّل المدخل المناسب لمعالجة الأسئلة التي تطرحها الورقة في تحديد مصطلحي الأيديولوجيا والخطاب؛ باعتبارهما مفهومين إجرائيين يساعدان على تفكيك الوجود أو النظام القيمي للرسالة الإعلامية لتنظيم الدولة. ولن تكون الإحاطة بالمفهومين في جميع الحقول المعرفية يسيرة؛ إذ تتنوَّع مثلاً تعريفات مصطلح الأيديولوجيا، فليس هناك مفهوم مُوحَّد أو جامع؛ لأنه يحتوي على مضامين مختلفة ومتضاربة أحيانًا يُحدِّدها السياق الذي تُستخدم فيه، وكذلك منطلقات الباحثين الفكرية والفلسفية وتخصصاتهم العلمية؛ فقد عرَّفها أستاذ الدراسات الإعلامية، صمويل بيكر (1923–2012)، بأنها "مجموعة من المرجعيات، تتكون من محدِّدات قِيَميَّة متداخلة تساعدنا في تحديد رؤيتنا إلى العالم والتكيُّف معه"، ويشرح العالم السوسيولوجي والباحث في الدراسات الثقافية، ستيوارت هول (1932–2014)، كلمة المرجعيات في تعريفه الذي يحدِّد الأيديولوجيا بـ "المرجعيات الذهنية، مثل: الأفكار واللغة والمفاهيم التي تعمل وفقها جماعات معينة في المجتمع، وتؤثِّر في رؤية هذه الجماعات أثناء حراكها المجتمعي". ويؤكِّد أستاذ الاتصال السياسي، دارين ليلكر، أن عنصر الأفكار في مفهوم المصطلح هو العنصر الرئيسي والمؤثر في السلوك؛ باعتباره نتيجة الفكرة أو المعتقد، لذلك فـ "الأيديولوجيا هي مجموعة من الأفكار والمعتقدات التي تعمل بوصفها مُرْشِدة للسلوك أو ضابطًا له"[1]، وقد تتسع لتشمل النظم العقائدية ومفهوم الثقافة برمَّته وقد تضيق لتصبح مجرد فكرة يحملها الآخر[2].

إذن، فالأيديولوجيا هي نسق من المعتقدات والمفاهيم (واقعية ومعيارية) يسعى إلى تفسير ظواهر اجتماعية معقَّدة من خلال منظور يُوجِّه ويبسِّط الاختيارات السياسية والاجتماعية للأفراد والجماعات، أو هي نظام من الأفكار المتداخلة التي تؤمن بها جماعة معينة أو مجتمع ما، وتعكس مصالحها واهتماماتها

---

(1) البشر، محمد بن سعود، **أيديولوجيا الإعلام** (غيناء للنشر، الرياض، 2008)، ط 1، ص 12–13.

(2) جبارة، **الخطاب الإعلامي بين النظرية والتحليل**، ص 392.

Van Dijk, T. *Ideology and Discourse Analysis* (Routledge, Journal of political ideology, June 2006), 11 (2), p. 116.

الاجتماعية والأخلاقية والدينية والسياسية والاقتصادية والنظامية، وتبررها في الوقت نفسه. وتقوم الأيديولوجيات بمهمة التبريرات المنطقية والفلسفية لنماذج السلوك والاتجاهات والأهداف وأوضاع الحياة العامة السائدة[1].

وعَرَفَ مصطلح الخطاب هو الآخر تنوُّعًا في تعريفاته لِتَعدُّد مرجعياته ومنطلقاته النظرية والحقول المعرفية والثقافية التي استُخدم فيها (الأدب، اللسانيات، الاجتماع، الإعلام..)، وتنوُّع الموضوعات التي يطرحها. فقد حدَّد إميل بنفنست الخطاب باعتباره "الملفوظ منظورًا إليه من وجهة آليات وعمليات اشتغاله في التواصل، وبمعنى آخر هو كل تلفُّظ يفرض مُتكلِّمًا ومُستمعًا، وعند الأول هدف التأثير على الثاني بطريقة ما"[2]. بينما اعتبر ميشال فوكو (1926–1984) الخطاب موضوعًا للرغبة والسلطة فـ "أشكال المنع الذي تلحقه تكشف باكرًا وبسرعة ارتباطه بالرغبة وبالسلطة. وما المستغرب في ذلك ما دام الخطاب ليس فقط هو ما يُظهر أو يُخفي الرغبة، لكنه أيضًا هو موضوع الرغبة. وما دام الخطاب ليس فقط هو ما يترجم الصراعات أو أنظمة السيطرة، لكنه هو ما نصارع من أجله، وما نصارع به، وهو السلطة التي نحاول الاستيلاء عليها"[3].

ويُقصد بالخطاب في هذه الورقة: طريقة معينة للتحدث عن الواقع وفهمه، كما أنه مجموعة من النصوص والممارسات الخاصة بإنتاج النصوص وانتشارها واستقبالها؛ مما يؤدي إلى إنشاء أو فهم الواقع الاجتماعي، ويشير أيضًا إلى استخدام اللغة حديثًا وكتابةً، كما يتضمن أنواعًا أخرى من النشاط العلاماتي، مثل: الصور المرئية، والصور، والأفلام، والفيديو.. وهو اللغة المستخدمة لتمثيل ممارسة اجتماعية محددة من وجهة نظر معينة[4].

---

(1) بابكر مصطفى، معتصم، **أيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام** (مركز التنوير المعرفي، الخرطوم، 2014)، ط 1، ص 24.

(2) الخوالدة، محمد ناصر، "مفهوم الخطاب كوسيلة اتصالية"، **بوابات كنانة أونلاين**، (تاريخ الدخول: 12 فبراير/شباط 2015):
http://kenanaonline.com/users/MOMNASSER/posts/380867

(3) فوكو، ميشال، **نظام الخطاب**، ترجمة: محمد سبيلا، (دار التنوير، 1984)، ط 1، ص 5.

(4) شومان، محمد، **تحليل الخطاب الإعلامي: أطر نظرية ونماذج تطبيقية** (الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2007)، ط 1، ص 25.

أيديولوجيا الوسيلة

مثلما سعى تنظيم الدولة الإسلامية إلى بسط سيطرته على أكبر منطقة جغرافية، ومَدِّ نفوذه إلى الدول المجاورة، لم يَأْلُ جُهْدًا في تسخير إمكاناته وقدراته لاستغلال، أو "احتلال"، الفضاء الإلكتروني والحوامل الرقمية المختلفة لممارسة نشاطه الإعلامي المتنوع إنتاجًا وإصدارًا (مجلات، أفلام وثائقية، التدوين، محطات إذاعية، وكالات الأنباء...)، وترجمة إصداراته بلغات أجنبية متعددة (الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية والأُوردو وغيرها). لذلك بات التنظيم مَصْدَرًا للخبر والمعلومة، وباثًّا للرسالة الإعلامية عبر وسائط إلكترونية لا تحتاج إلى معرفة تقنية كبيرة من قبل المستخدمين؛ مُسْتَغِلاًّ حرية التجوُّل في المجال العام الإلكتروني الكوني الذي يُخرج الفرد من حدود الجغرافيا، في الوقت الذي "اعتمد فيه الجيل الأول من الجهاديين في بثِّ دعايته خلال حقبة الثمانينات من القرن الماضي على وسائل الاتصال التقليدية الشفوية والكتابات الورقية، ثم استثمر الجيل الثاني دخول شبكة الإنترنت منذ منتصف التسعينات من خلال تأسيس آلاف المواقع الجهادية، ومع الجيل الثالث الذي وُلِدَ من رحم الثورة السورية بداية عام 2011، اعتمدت الجهادية العالمية، وخصوصًا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، على وسائل التواصل الاجتماعي، وفي مقدمتها: "تويتر" و"فيسبوك" و"دياسبورا" بصورة مكثفة"[(1)].

وتؤكد هذه التحوُّلات وعي التنظيمات الجهادية بحاجة الوسيلة الإعلامية، ومن ثم الخطاب الإعلامي، إلى الانتشار وليس فقط إنشاء وسائط مختلفة لن يكون باستطاعتها ممارسة أي تأثير سواء كان معرفيًّا أو عاطفيًّا أو سلوكيًّا إذا لم يتمكَّن المتلقي أو المستخدم من الولوج أو الوصول إليها. وهنا يُلاحَظ أن تنظيم الدولة يحاول إنشاء منظومة إعلامية خاصة به مرتبطة بمواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات الإعلام الجديد لخدمة أهدافه، وهو ما يبدو أكثر أهمية بالنسبة إليه في المرحلة الراهنة لما تتيحه هذه الوسائط من إمكانات اتصالية في نشر رسالته الإعلامية.

---

(1) أبو هنية، حسن، "الآلة الإعلامية لتنظيم الدولة الإسلامية: جيش الخلافة الإلكترونية"، **عربي 21**، 18 يناير/كانون الثاني 2015، (تاريخ الدخول: 12 فبراير/شباط 2015):
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:hG1KMKhse7cJ:arabi21.com/Story/803770+&cd=6&hl=ar&ct=clnk

ويؤشِّر حجم المشاريع والمخرجات الإعلامية على قدرة التنظيم في استغلال وتوظيف شبكات التواصل الاجتماعي التي تصبح ليس فقط حاملة لأيديولوجيته، وإنما منصة لـ "السُّلطة والقوة" التي تجعل هذا الخطاب "مُهَيْمِنًا" وسائدًا، ثم مُوَجِّهًا وراسِمًا لأولويات المستخدمين وما يجب التفكير فيه؛ وهو ما يُعبَّر عنه بـ "أيديولوجيا الوسيلة" التي ترتكز على منح تقنيات الاتصال سلطة معيارية لتكون العامل الأول في تنظيم المجتمع وإعطائه معناه، وقد لا يتراءى البُعد الأيديولوجي للوسيلة في جانب الاستعمال، لكن يظهر جليًّا في جانب التوظيف، أي: توظيف المستجد التكنولوجي لأغراض لا يغدو عنصر الاستعمال في خِضَمِّها إلا تجليًا من تجلِّيات تلك الأغراض، وهو ما تلخصه مقولة عالم الاتصال شارل ماكلوهان: "الوسيلة هي الرسالة"[1]. وبذلك تصبح هذه الوسائط في ذاتها علامة دالَّة على التنظيم، كعنوان الصفحة الشخصية؛ حيث يسعى تنظيم الدولة لأن تكون شبكات التواصل الاجتماعي عنوان هويته الإلكترونية؛ مُهَيْمَنًا عليها لـ "تطبيع" المستخدمين مع أيديولوجيته، و"تسييل" منظومته القِيميَّة، التي أصبحت تثير انتقادات حتى في صفوف الجماعات الجهادية التي يشترك معها في المنطلقات العقائدية، وهذا يتيح له بعبارة أخرى سرد القصة (قصة التنظيم) وإعطاء معنى لممارساته داخل المجتمعات لانتزاع السلطة[2].

من جانب آخر، حوَّل تنظيم الدولة مواقع التواصل الاجتماعي إلى وسيلة للاختراق الأيديولوجي، الذي يستهدف فضلاً عن اختراق المؤسسات السيادية (حساب القيادة الأميركية الوسطى على تويتر...)[3]، اختراق المنظومة الثقافية

---

(1) بابكر، **أيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام**، ص 57.

(2) Lipschultz, J.H. *Social Media Communication: Concepts, Practices, Data, Law and Ethics*, (Routledge, London, 2015), p. 42.

(3) بعد اختراق تنظيم الدولة لحساب القيادة المركزية الأميركية، التي تشرف على العمليات العسكرية الأميركية في الشرق الأوسط ووسط آسيا، قامت مجموعة تطلق على نفسها "الخلافة الإلكترونية" باختراق حساب مجلة "نيوزويك" على موقع تويتر، وكتب المتسلِّلون عبارة "أنا الدولة الإسلامية" في إشارة مزدوجة لتنظيم الدولة والهجوم على مقر صحيفة شارلي إيبدو الفرنسية. انظر: الخلافة الإلكترونية "تخترق حساب نيوزويك" على تويتر وتهدد أوباما، **رويترز**، 10 فبراير/شباط 2015، (تاريخ الدخول: 26 فبراير/شباط 2015):
http://ara.reuters.com/article/internetNews/idARAKBN0LE24E20150210

والقِيميَّة الموروثة للأفراد والشعوب ومن ثَمَّ نشر النسق القيمي للتنظيم؛ واستمالة المستخدمين إلى صفوفه، وهو ما تسمح به هذه المواقع انطلاقًا من فضائها المفتوح الذي يتميز بالتفاعلية والمشاركة والانفتاح والترابط ومشاعر الحرية، بل والسلطة والقوة؛ مما يؤكِّد أن الكلمة ليست وحدها الظاهرة الأيديولوجية الأمثل، بل إن "الوسيلة تحمل الطابع الأيديولوجي من أجل السيطرة والسيادة على الإنسان والطبيعة أيضًا"[1]. وهذا ما يفسِّر جزئيًّا كلام روبيرت هانيغان، رئيس القيادة العامة للاتصالات البريطانية التي تتولى مراقبة المعلومات عبر شبكة الإنترنت، عندما أوضح أن شبكة الإنترنت وشركات التكنولوجيا أصبحت بالنسبة لتنظيم الدولة "مركز مراقبة وقيادة"، وهو ما أشار إليه أيضًا ريتشارد بارت الرئيس السابق لشعبة مكافحة الإرهاب في الاستخبارات البريطانية؛ مُبيِّنًا أن التنظيم أوكل مهمة الدعاية إلى هذا الوسيط الخارجي؛ وهو أمر غير مسبوق، حيث يتقن التحكم في رسالته من خلال عدم التحكم في بثِّها[2].

لذلك نستطيع أن نفهم الحرب الإلكترونية التي تخوضها دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة في مواجهة تنظيم الدولة بالموازاة مع المعركة على الأرض لوقف التدفق الإعلامي النشط الذي يقوم به على شبكات التواصل الاجتماعي ومحاصرته رقميًّا (إلكترونيًّا) بعد أن حوَّل هذا "الوسيط الخارجي" إلى منصة حاملة لأيديولوجيته (أيديولوجيا الوسيلة)، وبات بعض دول التحالف يُطالِب بالضغط على هذه الشبكات (تويتر وفيسبوك) للتعاون مع وكالاتها الاستخبارية لمراقبة أنشطة التنظيمات الجهادية ومتابعتها[3]، لكن تظل الأهداف الأساسية للحرب الإلكترونية:

---

(1) بابكر، **أيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام**، ص 60.

(2) "عمالقة الإنترنت متهمون بخدمة الجهاديين"، **بوابة الشرق**، 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، (تاريخ الدخول: 13 فبراير/شباط 2015):

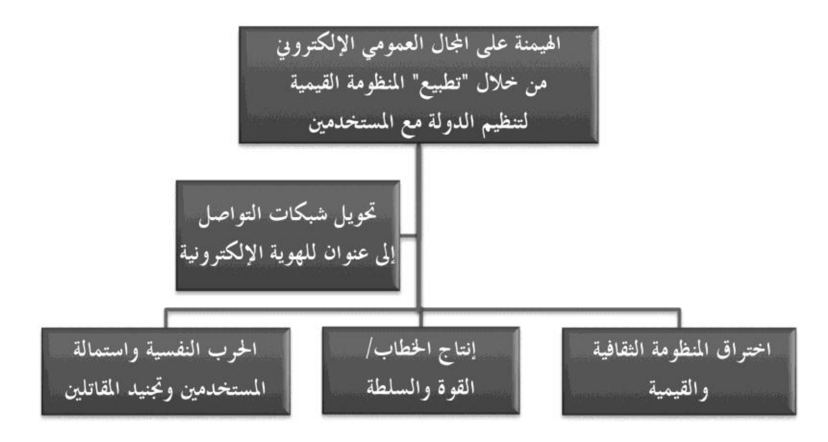
http://www.al-sharq.com/news/details/289627#.VOB0c2f9mUk

(3) الدروبي، مينا، "كاميرون يضغط على شركات الإنترنت الأميركية للعمل مع الاستخبارات البريطانية"، **الدستور**، 15 يناير/كانون الثاني 2015، (تاريخ الدخول: 26 فبراير/شباط 2015):

http://www.dostor.org/752069

- منع تنظيم الدولة من الهيمنة على المجال العمومي الإلكتروني بخطابه الأيديولوجي الذي يهدف إلى "تطبيع" المستخدمين مع منظومته القِيميَّة، ثم استمالة المتعاطفين وتجنيد المقاتلين.. إلخ.
- منع التنظيم من تحويل شبكات التواصل الاجتماعي إلى عنوان لهويته الإلكترونية.
- تحكم الدول الكبرى في وسائل الاتصال والإعلام.
- التحكم في إنتاج الخطاب/القوة والسلطة.

في المقابل، يوجز الشكل (رقم 1) استراتيجية تنظيم الدولة في تحويل شبكات التواصل الاجتماعي إلى وسيلة أيديولوجية لـ "التمكين، وتقويض الاحتكار التقليدي للسلطة"(1)، أي: سلطة الخطاب:



أيديولوجيا النص

تحدد الدراسات والبحوث مصطلح أيديولوجيا النص في المجال الإعلامي بـ "التوجُّه الأيديولوجي الذي يعكس القيم والأفكار والمعتقدات للقائم بالاتصال، أو المؤسسة الإعلامية، أو المجتمع الذي تُوجَّه إليه الرسالة الإعلامية. ويمكن الحكم على أيديولوجيا النص في وسائل الإعلام من خلال الوقوف على طرق المعالجة للقضايا والأحداث السياسية والاجتماعية وغيرها، أو شخصيات

(1) Hinton.S, Hjorth.L. *Understanding Social Media* (Sage, London, 2013), p. 22.

الكُتَّاب وضيوف الحوارات ومسارات الطرح التي يقدمها القائم بالاتصال في هذه الحوارات، أو معايير ما يُنشر وما لا يُنشر، فضلاً عن استخدام وسائل الإيضاح والإبراز لجذب وإقناع الجمهور بالطرح المقدم"[1].

وفي سياق هذه الورقة، يُراد بأيديولوجيا النص، في الخطاب الإعلامي لتنظيم الدولة، الوجود والنظام القيمي للمُرسل أو القائم بالاتصال، والمحددات المرجعية التي تحكم معالجته للأحداث والقضايا السياسية في الرسالة الإعلامية التي يشكِّلها ويُوجِّهها إلى المتلقي. وتُظهر الدراسة التحليلية لفيديو "شفاء الصدور" (إعدام معاذ الكساسبة حرقًا)، ورسالتي هارونا وكينجي (الرهينتين اليابانيين)، و"رسالة مُوقَّعة بالدماء إلى أُمَّة الصليب" (الأقباط المصريين)، أن بنية الخطاب الإعلامي ومُكوِّناته تتوالد من خلال التقابلات والثنائيات الضدِّية الحدِّية التي تخلق الاختلاف بين طرفين متمايزين كليًّا (نقيضين)، هما: "المؤمنون/المجاهدون" و"الصليبيون وحلفاؤهم/المرتدون"، وتتفرَّع عن هذه الثنائية المركزية المُؤَسِّسَة للخطاب الإعلامي لتنظيم الدولة جميع التقابلات الضدية الأخرى. ويمكن تأطير التمايزات التي تنتجها دلالات النص في مقولة: الـ "نحن" والـ "هُمْ"، فالنحن يُبرز من خلال توظيف الخطاب الإعلامي لتنظيم الدولة ضميرَ الجماعة (نا) للتعبير عن كينونته ومحدداته المرجعية، والهُمْ الذي يبدو واضحًا باستخدام ضمير المخاطب (أنتم) أثناء الحديث عن الآخر (أنتم=التحالف الشيطاني).

وتبدأ التقابلات الحدِّية أو التمايز انطلاقًا من عنوان الرسالة الإعلامية، لنأخذ مثلاً فيديو الطيار الأردني معاذ الكساسبة "شفاء الصدور"؛ فهو أول عنصر يتم تَبْئِيرُهُ (بؤرة تُحدِّد إطار الرؤية) في الخطاب؛ والنواة التي "تُبَرْمِجُ" قراءة النص باعتباره علامة إخبارية وإقناعية؛ يُخْبِرُ المتلقي بالمصير المحتوم (قُضِي به وحُكم) الذي لقيه الطيار على يد تنظيم الدولة "وَيَشْفِ صُدُور قَوْم مُؤْمِنِينَ"، ويقنع المُرْسَلَ إليه بأهمية متابعة تفاصيل الخطاب ومُكوِّناته بشأن الطريقة التي عالج بها التنظيم ملف الطيار (الانتقام). ويظهر هذا الاهتمام بمركزية العنوان في جميع الرسائل الإعلامية، مثل: "رسالة موقَّعة بالدماء إلى أُمَّة الصليب"؛ إذ يبدو البناء التركيبي للعنوان مُشْبعًا بدلالات مُؤَطِّرة للخطاب؛ تُحدِّد أفق انتظار المتلقي بتعيين مصير الضحايا الأقباط (جَزِّ الرؤوس)، وتُخبِره

(1) بابكر، **أيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام**، ص 72.

بالصراع الوجودي مع "أُمَّة الصليب"، ويتكرر ذلك في جميع الرسائل: "رسالة إلى حكومة وشعب اليابان"، "رسالة إلى أميركا"...إلخ.

وهنا، يصبح العنوان نقطة الانطلاق التي تتوالد منها التقابلات، أو العنصر المنظِّم للاختلافات، بين الـ "نحن" والـ "هُمْ". ويبدو ذلك في الحقل المعجمي المكوِّن لأول عبارة تصاحب ظهور ملك الأردن عبد الله الثاني (فيديو الكساسبة) "طاغوت الأردن عبد الله الثاني"؛ وهي علامة مَشْحُونة بسلسلة من الدلالات كما في ورد التراث الفقهي، أو "الأدبيات الفقهية" للحركات الجهادية التي تربط الطاغوت بالحاكم الذي يحكم بغير الشريعة الإسلامية، أو يُغَيِّب "الحكم بما أنزل الله"؛ حيث يستند البناء الدستوري والمنظومة التشريعية والقانونية إلى القوانين الوضعية لهُويَّة الدولة الوطنية الحديثة التي نشأت في حقبة الاستقلال، في مقابل تنظيم الدولة الذي يُحَكِّمُ "شرع الله" بإقامته الحكم الإسلامي أو "دولة الخلافة"[1]، وهو ما يعني رفض الدولة الوطنية (دولة جميع المواطنين)، أو أي شكل من أشكال الحكم الديمقراطي؛ والذي يعتبره كفرًا تجب مواجهته بكل السبل (العمل المسلح=الجهاد) من أجل الفتح والنصر (الحكم الإسلامي/دولة الخلافة).

ويمكن أن نشير إلى أهمية العنوان باعتباره نقطة الانطلاقة أو النواة التي تتوالد منها التقابلات في علاقتها بباقي العناصر الأخرى في الشكل (رقم 2) على هذا النحو:



(1) "شفاء الصدور"، **اليوتيوب**، (تاريخ الدخول: 17 فبراير/شباط 2015):
https://www.youtube.com/watch?v=QszOIdFf-_g&spfreload=10

ويستمر توالد التقابلات في إطار التمايز بين فئتي الـ "نحن" والـــ "هُـــمْ" ليشمل الصراع بأبعاده الدينية والسياسية بين "ديار وبلاد الإسلام" و"الصـــليبيين الغزاة"؛ حيث تتجدَّد "الحملات الصليبية" على "أهل التوحيد" (المجاهدين) لوقف امتداد دولة الخلافة وتعطيل شرع الله وحماية دولة يهود[1]؛ بل يصبح هذا الصراع في جوهره وجوديًا وأزليًّا يضفي عليه التنظيم لَبُوسًا دينيًّا؛ فهو بـــين "الصـــليبيين الذين يحقدون على الإسلام والمسلمين" و"دولة الخلافة" التي تسعى لـــــ "فـــتح" روما، ولن تَكَلَّ من المواجهة (أزلية الصراع) "..حتى ينزل عيسى عليــه الســلام ويكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية..."[2].

هذا الصراع هو الذي يحكم العلاقة بين تنظيم الدولة ورموز الدولة الوطنية، وهنا يُعَظِّمُ الخطاب الإعلامي للتنظيم الاختلافات الحدية لينتفي الفرق بـــين مـــن يعتبرهم "الغزاة الصليبين" (العدو البعيد) و"المرتدين" أو "سَدَنة الصلبيين" (العـــدو القريب)؛ فهما يشكِّلان وجهين لعملة واحدة في الخطاب الإعلامي لتنظيم الدولة (العدو البعيد=العدو القريب)، وهنا تذوب الفوارق بينهما ولا يعدم هذا الخطاب تبريرًا لذلك؛ إذ يعدُّ بعض الدول "نقطة الارتكاز لإدامة الحرب المستعرة على أهل التوحيد والجهاد ممن يروم إقامة الدين ووحدة المسلمين"[3].

وفي هذا السياق، يُظهر القائم بالاتصال تنظيمَ الدولة حاميًـــا لـــديار الإســـلام والمسلمين ضد المغتصبين، بينما تُقَدِّم "نقطُ الارتكاز" الدعم العسكري والاستخباراتي لـــ "الصليبيين للسيطرة على بلاد المسلمين"، ويحاول هذا الخطـــاب إقنـــاع المتلقـــي بأفعال وسلوكيات التنظيم في مواجهة خصومه، وبمشروعية القتال "الثأري والنكائي" لضحاياه (إعدام الكساسبة حرقًا، والتوحش في ذبح الأقباط المصريين)؛ وهو الســـلوك الذي باتت تنتقده حتى التنظيمات الجهادية التي تشارك دولة الخلافة نفس المنظومة أو

---

(1) "شفاء الصدور"، اليوتيوب، (تاريخ الدخول 17 فبراير/شباط 2015):
https://www.youtube.com/watch?v=QszOIdFf-_g&spfreload=10

(2) "رسالة موقَّعة بالدماء إلى أُمَّة الصليب"، **اليوتيوب**، (تاريخ الدخول: 18 فبراير/شباط 2015):
https://www.youtube.com/watch?v=nx4cKR_A_5c

(3) "شفاء الصدور"، **اليوتيوب**، (تاريخ الدخول: 17 فبراير/شباط 2015):
https://www.youtube.com/watch?v=QszOIdFf-_g&spfreload=10

المرجعية العقائدية والفكرية؛ إذ "تعود بداية التوحش إلى الزرقاوي الذي حذَّره الظواهري في الرسالة المنسوبة إليه في 2005 من "مشاهد الذبح" لخطورتها في معركة الإعلام التي هي "في سباق على قلوب وعقول أمتنا"[1].

وهنا، تبرز أزمة الخطاب الإعلامي لتنظيم الدولة، والذي يحاول إنتاج فهم خاص لـ "الدِّين" ولـ "البعثة النبوية" عندما يجعل الإسلام صنوًا للسيف (الإسلام=السيف)؛ إذ لا تُحقَّق الهداية (إقامة الخلافة) إلا بالسيف[2]، وبذلك يتحول السيف (السِّكين) إلى أيقونة دالَّة على مرجعية التنظيم الذي يربط رحمة الرسالة التي بُعث بها الرسول محمد صلَّى الله عليه وسلَّم بالسيف (رحمة الرسالة=السيف) "الحمد لله القوي المتين، والصلاة والسلام على مَنْ بُعث بالسيف رحمة للعالمين"[3]؛ وهي مقابلةٌ مُتَعَسِّفةٌ، وفهمٌ خارج سياق النص القرآني والسنة النبوية يُنَفِّر ولا يُبَشِّر؛ بينما المعلوم من الدِّين بالضرورة أن "لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ"]سورة البقرة، الآية: 256[. "فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ. لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ"]سورة الغاشية، الآية: 21-22[. "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ"]سورة الأنبياء، الآية: 107[. ويبدو ذلك الفهم متساوقًا مع أدبيات التنظيمات الجهادية في التنظير لـ "فقه الدماء"، واستراتيجيتها في إدارة الفوضى أو التوحش.

أيديولوجيا اللغة

لا يبدو هذا العنصر منفصلاً عن أيديولوجيا النص، فقد لاحظنا أن بناء الرسالة الإعلامية في الخطاب الإعلامي لتنظيم الدولة يخضع لتحكم القائم بالاتصال بدءًا بالنواة الأولى (العنوان)؛ باعتبار أن إنتاج هذا الخطاب يؤدي إلى

---

(1) الخطيب، معتز، "تنظيم الدولة الإسلامية: البنية الفكرية وتعقيدات الواقع"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، (تاريخ الدخول: 12 فبراير/شباط 2015):
http://studies.aljazeera.net/files/isil/2014/11/2014112355523312655.html

(2) "خطبة أبي بكر البغدادي"، **اليوتيوب**، (تاريخ الدخول: 17 فبراير/شباط 2015):
https://www.youtube.com/watch?v=OVw4jtXMw-M

(3) "رسالة موقَّعة بالدماء إلى أُمَّة الصليب"، **اليوتيوب**، (تاريخ الدخول: 18 فبراير/شباط 2015):
https://www.youtube.com/watch?v=nx4cKR_A_5c

فهم وإنشاء الواقع، بل يصبح ممثلاً لممارسات سياسية وأيديولوجية. لذلك فإن لغة النص هي نتاج للعديد من القرارات التي يتخذها القائم بالاتصال؛ وهو يـدرك أن "الأيديولوجيا تكمن في المعنى الذي يحاول إيصاله للمستقبِل عن طريـق الرسـالة الإعلامية التي تصل إلى الناس عبر اللغة الإعلامية التي تبني بدورها مفاهيم النـاس عن الأشخاص والأحداث والوقائع والقضايا التي يعيشونها، أو يسـمعون عنـها، وتنقلها وسائل الإعلام. ولا شك في أن اللغـة الإعلاميـة الـتي تحمـل هـذه الأيديولوجيا إنما هي من فعل القائم بالاتصـال الـذي يحـاول إيصـال المعـنى (الأيديولوجيا) إلى الجمهور"[1]، بل وإعادة تشكيل الثقافة المشتركة[2].

وتبدو اللغة في الخطاب الإعلامي لتنظيم الدولة أحد المكونات الأساسية التي تحدد رؤيته المرجعية وجوهر بنيته الفكرية الجهادية، وتشـكِّل وحـداتها حقـلاً معجميًّا مُتَّسِقًا ينتج رسالة متشاكلة تحقق الانسجام الدلالي للخطاب بفعل التراكم والتوارد لمجموعة من العلامات والمقومات السياقية التي تندرج ضمن نفس الإطـار الأول: الـ (هُمْ) والـ (نحـن)، ودائمًـا مـن خـلال التقـابلات الضـدية؛ فـ "الصليبيون يحقدون على الإسلام والمسلمين، ويُسخِّرون أعوانهم وحلفـاءهم لرعاية حشود الغزاة على ديار الإسلام بهدف الهيمنة والسيطرة". وفي المقابل، فإن أهل التوحيد والجهاد يذودون عن ديار المسلمين لإقامة شرع الله، وتتسلسل هذه الوحدات المعجمية المتعالقة في الخطاب لِتُولِّد مجموعة مـن المقومـات السـياقية المتجانسة والمنسجمة يحددها تشاكل الهيمنة والسيطرة بالنسبة للصليبيين، والجهاد وإقامة شرع الله (الدِّين) بالنسبة لتنظيم الدولة. كما أن المسار التركيبـي الـذي يميز وضعية الصليبيين؛ باعتبارهم مغتصبين لديار المسلمين وشرَّدوا أهلها من أرض المسرى، يقدِّم دولة الخلافة حامية للمسلمين؛ تدفع العدوان عن ديـار الإسـلام وتقاتل الصليبيين، وتحيل الوحدات المعجمية هنا على أن الـ (هُمْ) مصدر الشـر والعدوان، والـ (نحن) مصدر (الخير) والحماية (حماية ديار المسلمين). ويتوسَّـع عدد الوحـدات الـتي تُسـهم في تحقيـق هـذا التـراكم الـدلالي (مصـدر

---

(1) بابكر، **أيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام**، ص 65-66.

(2) Lipschultz. *Social Media Communication, p.* 42.

الشر=العدوان/مصدر الخير=الحماية) وتمتد إلى مستوى الأنشودة المصاحبة لــبعض الصور "بدأتم قتالي بحلف الضلال فذوقوا وبالي..."[1].

وفي سياق هذه الثنائيات الضدية، يزخر المعجم اللغوي للخطاب الإعلامــي لتنظيم الدولة بدلالات التقابل بين المرتدين والمعطِّلين لشرع الله (العدو القريــب)، وفي الجهة الأخرى المجاهدون والصابرون، وهي اختلافات تكشــف أيــديولوجيا التنظيم بوصفها سلسلة لغوية تنتج الخطاب، ومن ثم الرؤية والمحددات المرجعية التي تضبط السلوك السياسي والاجتماعي لتنظيم الدولة؛ وبذلك تصبح اللغة "شــعيرة وممارسة"[*]: شعيرة؛ لأنها تحدد هوية (الهوية الجهادية=السيف) أفراد التنظيم عــبر المهام التي توكل إليهم والأدوار المنوطة بهم، وممارسة؛ إذ تتحول الشعيرة الكلية إلى الحياة الفردية حيث توزع الأيديولوجيا الجَمْعِية (مكلفون بإقامة دولة الخلافة).

أيديولوجيا الصورة

تشكِّل الصورة مكوِّنًا أو عنصرًا محوريًّا في الرســالة الإعلاميــة للخطــاب الإعلامي لتنظيم الدولة، وتكاد تهيمن على ما سواها من العناصر الأخرى؛ فكــل صورة يتم اختيارها تكون حاملة لرسالة، وهو ما يدركه القائم بالاتصال الــذي يبني عبر موضوعه تلك الرسالة ولا يمكنه أن يتجاهل ذلك؛ فهو يعمل من أجــل المتلقي[2] لإحداث أثرٍ مخطَّطٍ له ومقصود بذاته، بل تعد الصورة خطابًــا نــاجزًا مكتملاً يسمح بالوقوف على أهمية السرد البصري في إنتاج المعاني وبناء القيم التي تحدد رؤية ومرجعية التنظيم للصراع مع خصومه، خاصة أن هذا السرد البصــري هو الآخر يخضع للتبئير (وجهة النظر) انطلاقًا من ثنائية الــ (هُمْ) والــ (نحن).

ويمكن تحليل التمثيلات الأساسية لعناصر الصورة في الخطاب الإعلامي للتنظــيم من خلال العناصر الآتية: الوجود، والأهمية، والقيم. ويوضح البُعد الأول (الوجــود)

---

(1) "شفاء الصدور"، **اليوتيوب**، (تاريخ الدخول: 17 فبراير/شباط 2015):
https://www.youtube.com/watch?v=QszOIdFf-_g&spfreload=10

(*) لمزيد من التفاصيل راجع: بابكر، أيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشــكيل الرأي العام، ص 64.

(2) Vettraino-Soulard, *Lire une Image*, p. 20.

الكينونة التي تحدد الميزات الموضوعية والذاتية لواقع تنظيم الدولة والضحايا (الـذات)، وتبين خصائصهما في نسق الرسالة الإعلامية؛ إذ يُقدِّم السرد البصري الطرف الثاني على المستوى التركيبي/الإخباري "صليبيًّا" أو "مرتدًّا"[*] يتم إعدامه (بأسلوب إدارة التوحش) ردًّا على "الحملة الصليبية" التي يشنُّها الغزاة وحلفاؤهم على ديار الإسلام، ولوقف توسع الدولة الإسلامية[1]؛ وهي تملك القوة (جيشًا كاملاً) والسلطان لمواجهة خصومها حتى "تضع الحرب أوزارها". وتصبح رمزية الصورة التي تحيل على الكيانين ممثلة في التمايز أو التقابل الضدي بين الصليبي/المرتد الذي يلقى حتفه (الإعدام) على يد المجاهد (الثابت في أرضه)، وهو ما يعني الغياب للـ (هُمْ)؛ وهو المصير الذي يتهدد الآخرين (الغزاة)، وفي المقابل الحضور للـ (نحن).

ويحظى هذا الحدث (الإعدام) بـ "الأهمية"، وهو البُعد الذي يجيب عن السؤال: ما هو المهم؟، وتبرز مركزيته في المنظومة الفكرية للتنظيم من خلال السياق الذي يُؤَطِّره؛ إذ يؤكد المواجهة المفتوحة بين الـ (نحن) والـ (هُمْ)؛ والصراع الوجودي بين الطرفين، فيصبح (الإعدام) جزءاً من الدِّين "إذا كان في التمثيل الشائع دعاءً لهم إلى الإيمان، أو زجرًا لهم عن العدوان، فإنه هنا من إقامة الحدود والجهاد المشروع"[2]. وتظهر أيضًا أهمية هذا الحدث بالنسبة للقائم

(*) في الحوار الذي أجرته مجلة دابق، التابعة لتنظيم الدولة، مع الطيار الأردني معاذ الكساسبة كانت تصفه بـ "المرتد"، وتعتبر مساره المهني "مسارًا كُفريًّا"، أمَّا الدول العربية المشاركة في التحالف الدولي ضد التنظيم فتصفها بـ "الأنظمة العربية المرتدة"، والدول الغربية بـ "الصليبيين".

"حوار معاذ الكساسبة كاملاً لمجلة تنظيم الدولة الإسلامية (دابق)"، **أورينت نيوز**، (تاريخ الدخول: 21 فبراير/شباط 2015):

http://orient-news.net/?page=news_show&id=83908

(1) "رسالة إلى حكومة اليابان"، **اليوتيوب**، (تاريخ الدخول: 12 فبراير/شباط 2015):

https://www.youtube.com/watch?v=xHUjJp9IRy4

"رسالة موقَّعة بالدماء إلى أمة الصليب"، **اليوتيوب**، (تاريخ الدخول: 18 فبراير/شباط 2015):

https://www.youtube.com/watch?v=nx4cKR_A_5c

(2) "شفاء الصدور"، **اليوتيوب**، (تاريخ الدخول: 17 فبراير/شباط 2015):

https://www.youtube.com/watch?v=QszOIdFf-_g&spfreload=10

بالاتصال من خلال طريقة إخراجه؛ حيث يقوم كل عنصر من عناصره بإرسال رسالة بعينها، أو بث معنى محدَّد، بدءًا بالزي البرتقالي للضحايا، والذي يحيل إلى رمزية الاستخدام الأميركي لهذا الزي في سجن غوانتانامو، انتقامًا وثأرًا للمعتقلين الجهاديين في السجون الأميركية.

ثم تتكثف أهمية الحدث عبر زاوية اللقطة وحدودها وعمليات المونتاج التي تتعرض لها؛ إذ يتحكم القائم بالاتصال في مسار السرد البصري؛ حيث يبرز عناصر تنظيم الدولة بهيئة قوية (مقاتلون أشداء) ونظرات حادة تبث الخوف في نفسية الضحية وتخلق لدى المتلقي شعورًا بالرهبة؛ مُعْتَمِدةً لغة الجسد؛ حيث تكون حركة الكاميرا باستمرار من الأسفل إلى الأعلى ليجعل مقاتلي التنظيم في وضعية "الأبطال"، بينما تكون حركة الكاميرا من الأعلى إلى الأسفل بالنسبة للضحية لكي يبدو محقَّرًا مُستسلِمًا لمصيره. وتبدو لحظة الإعدام العنصر المركزي في صيرورة الحدث والتي تركِّز عليها حركة الكاميرا طويلاً؛ إذ تختزل المشهد الدرامي الذي يُراد له إيصال الرسالة واضحة إلى خصوم التنظيم "سنقاتلكم حتى تضع الحرب أوزارها"، بل إن مشهد إعدام الأقباط على شواطئ إحدى المدن الليبية يعطي للحدث/الإعدام أبعادًا أكثر أهمية تؤكد مرة أخرى الصراع الوجودي بين الـ (هُمْ) والـ (نحن).

أمَّا البعد الثالث المرتبط بالقيم فهو يُحَدِّدُ وجهة النظر والميول التي تُقَدَّم من خلالها الصور في الخطاب الإعلامي للتنظيم، ولا يمكن في العموم فصلها عن المنظور السردي البصري العام الذي يُبرز التقابلات الضدية بين الـ (نحن) والـ (هُمْ)، وهنا يركِّز الخطاب على معاني وقيم القوة (العنف المتوحش) والتي يصطلح عليها التنظيم بـ "الجهاد"، ويبرز ذلك في تفاصيل عملية الإعدام، والنهاية المأساوية مثلاً للطيار الأردني؛ حيث تبدو إيحاءات الرسالة واضحة بقدرة التنظيم على اختراق ودكِّ حصون السلطة (تدمير الجرَّافة للقفص الحديدي). وهذه القوة لا يمكن فهمها خارج إطار الصراع الوجودي بين التنظيم والـ (هُمْ)، وهنا تبرز الحمولة الأيديولوجية لخطاب الصورة؛ فالصراع -ويستوي في ذلك العدو البعيد والقريب- لن تكون نهايته قريبة؛ لأنه صراع أبدي (حتى ينزل المسيح)، وهو بذلك في منزلة "الحكم".

استنتاجات

تُظهر بنية الخطاب الإعلامي لتنظيم الدولة تَحكُّم القائم بالاتصال في تنظيم المحتوى، وتحديد الوسائط الأكثر ثراء لإيصال رسالته في سياق الحرب النفسية التي يخوضها ضد خصومه؛ لذلك يحاول أن تكون شبكات التواصل الاجتماعي الوسيط الحامل لأيديولوجيا التنظيم، والعنوان الدَّال على كينونته، أي: عنوان هويته الإلكترونية؛ ساعيًا إلى "تطبيع" مرجعيته الفكرية والعقائدية مع المستخدمين و"تسييل" العنف عبر هذه الوسائل، وإبراز خصوصية الـ (نحن) التي تواجه الـ (هُمْ) في ما تعتبره صراعًا وجوديًا أزليًّا بين الحق والباطل.

هذا الصراع هو الذي يحكم العلاقة بين تنظيم الدولة ورموز الدولة الوطنية، وهنا يُعَظِّمُ الخطاب الإعلامي للتنظيم الاختلافات الحدية لينتفي الفرق بين من يعتبرهم "الغزاة الصليبين" (العدو البعيد) و"المرتدين" أو "سدنة الصليبيين" (العدو القريب)؛ وهو ما يعني رفض الدولة الوطنية (دولة جميع المواطنين)، أو أي شكل من أشكال الحكم الديمقراطي؛ والذي يعتبره كفرًا تجب مواجهته بكل السبل (العمل المسلح=الجهاد) من أجل الفتح والنصر (الحكم الإسلامي/دولة الخلافة). ويعكس ذلك فهمًا خاصًا لـ "الدين" ولـ "البعثة النبوية" عندما يجعل التنظيم الإسلام صنوًا للسيف (الإسلام=السيف)؛ إذ لا تحقق الهداية (إقامة الخلافة) إلا بالسيف، وبذلك يتحول إلى أيقونة دالَّة على مرجعية التنظيم الذي يربط رحمة الرسالة بالسيف (رحمة الرسالة=السيف)، وهو فهم خارج سياق النص القرآني.

ومن ثَمَّ، يهدف هذا الخطاب إلى خلق كتلة أيديولوجية من جمهور منصهر المواقف والاتجاهات والسلوكيات وصولاً إلى قَوْلَبَةِ وتَنْمِيط وعي المستخدمين باتجاه النظام القيمي للتنظيم وممارساته الاجتماعية والسياسية؛ فضلاً عن إثارة الخوف وإرهاب الـ (هُمْ) كما يبدو في التشفي والنكاية بالأسرى وعمليات الإعدام التي ينفذها ضد ضحاياه؛ إذ الغاية بالنسبة للتنظيم تبرر الوسيلة، وهنا يصبح الخطاب دعائيًّا مُشبعًا بالأيديولوجيا يُروِّج متعمِّدًا منظومته الفكرية والعقائدية ويكوِّن اتجاهات مؤيدة لها.

الفصل الثالث

تنظيم "الدولة الإسلامية": التداعيات والآثار

مفارقات (داعش): الآمال السياسية التي خابت

طارق عثمان

تنظيم الدولة في ليبيا: تمدُّد عبر خيوط الأزمة السياسية

كمال القصير

(داعش) في المجال الأوراسي: الأبعاد والتداعيات الإقليمية

تامر بدوي

مفارقات (داعش):
الآمال السياسية التي خابت

طارق عثمان

باحث في علم الاجتماع

كان اندلاع الثورات العربية[1] بداية من تونس في نهايات العام 2010، حدثًا يحضُّ على التفاؤل بلا شك. تفاؤل قد سوَّغ للجميع أن ينعته باحتفاء بـــ "الربيع العربـــي"[2]. ولكن بعد مرور ما يربو على خمس سنوات بعد هذا التاريخ، لم يعد أحد قادرًا على الاحتفاظ بتفاؤله، الجميع مدفوع برغبة صامتة في تقـــديم رثـــاء

(1) لا تثريب علينا في استخدام مصطلح ثورة لتوصيف هذه الأحداث، بغضِّ النظر عـــن السجال الأكاديمي الدائر حول أهليته لوصف الثورة؛ إذ يجادل البعض بأن التوصـــيف الأدق لها هو انتفاضة أو هَبَّة، نظرًا لكونها لم تنجز التغيير الجذري للنظام السوســـيو-سياسي القائم، والذي هو شرط استحقاق وصف الثورة بحسبهم. ولكن واقع الأمر أن كل هذه المصطلحات: ثورة، صحوة، انتفاضة، هبَّة، تُستخدم بضرب مـــن التجـــوز والتساهل كمترادفات في توصيف هذا الحدث. وعن مفهوم الثورة راجع: أرنـــدت، حنا، **في الثورة**، ت: عطا الله عبد الوهاب، (المنظمة العربية للترجمة، 2008).

(2) مصطلح الربيع العربـــي مستعار في الأصل من السياق الأوروبـــي؛ حيث أُطلق على موجة الثورات التي اجتاحت أوروبا في 1848–1849 مصطلح الربيع الأوروبـــي. وأول استخدام لمصطلح الربيع العربـــي كان في لبنان عام 2005، بعد مقتل رفيق الحريري وخروج القوات السورية من لبنان، استبشارًا بحقبة لبنانية جديدة أكثر استقلالاً. وقد استُخدم أيضًا من قِبل صحفيين أميركيين كتعبير عن التفاؤل الذي صاحَبَ رغبات الإدارة الأميركيـــة حينئـــذ في دمقرطة منطقة الشرق الأوسط، كحلٍّ لأزماتها. وكان أول من استخدمه لتوصيف الثورات العربية هو مارك لينش في مقال له بمجلة فورين بوليسي بعنوان: "أوباما والربيع العربـــي، في ديسمبر/كانون الأول 2010"، ثم شاع استخدام المصطلح من بعدها.

مناسب ضمن عملية تأبين واسعة لما كان ربيعًا عربيًّا يومًا مـــا؛ فلقـــد ســـارت الأحداث في اتجاهٍ ما كان يؤمَّل لها أن تسير فيه؛ فباستثناء تونس التي تكافح لإبقاء ثورتها على المسار الصحيح[1]، فإن أحوال باقي الثورات ليست على ما يرام؛ ففي مصر انتصرت الثورة المضادَّة بفعل الانقلاب العسكري الذي أطاح، في يوليو/تموز 2013، بأول رئيس منتخب في تاريخ مصر الحديث برمته، ومن ثمة صارت ثـــورة 25 يناير/كانون الثاني مجرد ذكرى سعيدة من الماضي[2]. أمَّا ليبيا فقد غرقت مـــن بعد مقتل القذافي في تطاحن سياسي وعسكري مرير، لا تلوح في الأفق أية بشائر على قرب نهايته[3]. وفي اليمن لا تقل الأمور تعقيدًا؛ لقد سقطت العاصمة صنعاء في أيدي الحوثيين بسهولة مذهلة[4]، والقاعدة -تبعًا لذلك- في حالة ازدهـــار[5]، واندفعت المملكة السعودية تبعًا لذلك في عملية عسكرية موسَّعة ضد الحـــوثيين، بوصفهم ذراع إيران في حديقتها الخلفية[6]. لقد ضاعت الثورة اليمنية وسط هذه

(1) عن خصوصية الحالة التونسية، راجع: "الاستثناء التونسي: نجاح التوافـــق وعوائقـــه"، **مجموعة الأزمات الدولية**، يونيو/حزيران 2014.

(2) عن الانقلاب العسكري في مصر، راجع: "السير في دوائر: خطورة المرحلة الانتقاليـــة الثانية في مصر"، **مجموعة الأزمات الدولية**، أغسطس/آب 2013.

(3) لتحليل معمَّق لحالة ليبيا السياسية والعسكرية فيما بعد القذافي، راجع: "ليبيا بعد القـــذافي: الدروس والآثار المستقبلية"، كريستوفر شيفيز وجيفري مارتيني، **مؤسســـة رانـــد**، 2014. وأيضًا: "في أعقاب الحرب: الصراع على ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي"، جيســـون بـــاك وبارك بارفي، **معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى**، فبراير/شباط 2012.

(4) عن مكاسب الحوثيين السياسية الراهنة، راجع: "الحوثيون: من صـــعدة إلى صـــنعاء"، **مجموعة الأزمات الدولية**، يونيو/حزيران 2014.

(5) استيلاء الحوثيين على العاصمة صنعاء، دونما مقاومة تُذكر، وفَّر للقاعدة فرصة حقيقية لتبزغ مرة ثانية بوصفها المدافِع الوحيد عن القبائل في وجه التمدد الحوثي. لقد وفَّـــر ذلك للقاعدة حاضنة قبَلية ممتازة، وأكسبها مشروعية وجودية بدرجة كبيرة؛ فالقتـــال على أشده اليوم بين أنصار الله (الحوثيين) وأنصار الشريعة (القاعدة) وبينهما قد ضاع اليمن الذي لم يعد أبدًا سعيدًا.

(6) لخلفية عن الصراع السعودي-الإيراني في اليمن، انظر: أحمديان، حسن، "وأمل العالم، الصراع على اليمن: وجهات نظر وسيناريوهات"، **مركـــز الجزيـــرة للدراســـات**، يوليو/تموز 2012.

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/20156257592656750.html

الأجواء المعتمة. أمَّا الثورة السورية، فاندثرت تمامًا تحت غبار حالة حرب متعددة الجبهات؛ تلك الحرب التي بزغ تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)[1] من قلبــها، كقوة سياسية وعسكرية فظيعة ومثيرة للارتباك.

تسعى هذه الورقة لتقديم تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) كمفارقة، تتجلَّى طبيعتها المفارقة في مستويات عدَّة: في سياق ظهورها، وفي كنهها السياســي، وفي أثرها على سياسات الدول الخارجية والعلاقات بين-الدولية. وسأجادل عن كون هذه المفارقات يمكن النظر إليها كحالة من حالات خيبة الأمل السياسية المعمَّمة.

(داعش): بجعة الربيع العربي السوداء

بحسب نسيم طالب[2]، يمكن النظر إلى حدثٍ ما بوصفه بجعة سوداء، حــال توافَرَ على الشروط الثلاثة التالية: غير متوقَّع، وتأثير تبعاته بالغ الشــدة، وبعــدما يحدث يمكننا فهمه وتفسيره[3]. هل يمكننا اعتبار بزوغ (داعش) في سياق الربيــع العربــي بجعة سوداء؟ كان ثمة إجماع على أن الربيع العربــي (والــذي يمكــن اعتباره بجعة سوداء هو الآخر) قد مثَّل ضربة قاصــمة لأيــديولوجيا القاعــدة؛ فبحسب هذه الأيديولوجيا يعتبر قتال الولايات المتحدة وحلفائها (العدو البعيد) أو الأنظمة العربية المستبدة (العدو القريب) هو السبيل الوحيدة لتحقيــق اســتقلالية العالم الإسلامي؛ فجاءت الثورات العربية لتبرهن على خطأ هذه القناعة؛ إذ بدا أن الشعوب العربية قد استطاعت أن تُسقط الأنظمة المستبدة عبر وسائل الاحتجــاج

---

(1) تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) (الدولة الإسلامية في العراق والشام) تم الإعلان عن تأسيسه بسوريا في إبريل/نيسان 2013، ولكن في يونيو/حزيران 2014 أعلن عن قيــام الخلافة ومبايعة أميره أبــي بكر البغدادي خليفة للمسلمين، ومن ثم تحــوَّل اسمــه إلى الدولة الإسلامية، ولكننا نؤْثِر استخدام اسم (داعش) لاشتهاره، وتجنبًا للَّبْس الذي يثيره اسم الدولة الإسلامية.

(2) نيقولا نجيب طالب، نسيم (1960-...)، أكاديمي أميركي من أصل لبناني، يدرس علوم الإدارة وهندسة المخاطر ونظريات الفوضى والعشوائية واللاتوقع. هو صاحب نظريــة البجعة السوداء.

(3) طالب، نسيم، **البجعة السوداء**، ت: حليم نصر، (الدار العربيــة للعلــوم، بــيروت، 2009)، ص 10.

السلمي، بل استطاعات حركات الإسلام السياسي أن تصل للسلطة أو على الأقل أن تكون جزءًا منها، عبر وسائل ديمقراطية. لقد سبَّب الربيع العربي إذن إحراجًا بالغًا للقاعدة، فانزوت وَخَبَا نجمها و لم تُعِرِ الشعوب الثائرة خطابات قادتها الذين يحاولون اللحاق بالحدث أي اهتمام. إن الجميع قد تصوَّر أن الربيع العربي هو بداية النهاية للقاعدة، ولكن ماذا جرى في المقابل؟ من قلب الثورة السورية بزغ (داعش) بوصفه النسخة الأكثر تطرفًا لنموذج القاعدة، إنه لَحَدث خارج نطاق التوقعات إذن، وقد ترتبت عليه تبعات جيوسياسية وإنسانية ضخمة. كذلك من المستطاع الآن بعدما أصبح تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) واقعًا عينيًّا أن نفسِّر ونحلِّل أسباب ظهوره ومختلف التداعيات التي ترتبت على هذا الظهور. إنه إذن بمثابة بجعة سوداء، بالنسبة لسياق الربيع العربي.

يمكن تأويل مفارقة بزوغ تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) هذه كخيبة أمل للربيع العربي؛ فقد كان الرهان الأساسي لهذا الربيع هو الخلاص من سلطة مستبدة، عبر وسائل مدنية وسلمية تمامًا، ولكن هل أنجز بالفعل مهمته؟ تشترك كل حالات الربيع العربي في كونها لم تنجز مهمتها بصورة تامة[1]، بينما تختلف فيما بينها في درجة هذا الفشل وفي أسبابه. فهل بوسعنا أن نعتبر بزوغ (داعش) هو الصورة الأكثر واقعية لهذا الفشل؟ إن خيبة الأمل هذه قد أعادت البريق للفكرة التي تنهض عليها القاعدة: لا سبيل لإحداث تغيير جذري إلا بالقتال، وأتاح لأتباعها الفرصة لأن يقولوا بفخر: لقد أكَّدنا لكم مرارًا أنكم لن تجنوا من وراء الديمقراطية شيئًا يُذكر.

إن القاعدة لم تؤمن قطٌّ بالربيع العربي، فقط هي بدأت تفعل ذلك عندما فشل، عندما تحوَّل في سوريا لحالة حرب معمَّمة، عندها فقط بدأت ترى فيه ربيعًا حقيقيًّا. إن لحظة تحوُّل الثورة السورية لحرب، هي لحظة فشل الربيع العربي،

---

(1) لا يسعنا أن ننكر أن حال الثورة التونسية هنا أفضل من غيرها، ولكن لا يسعنا أن ننكر أيضًا استمرار حضور النظام القديم في المشهد التونسي الثوري (خاصة بعد انتخابات 2014 التي حصل فيها حزب نداء تونس على أعلى عدد من المقاعد البرلمانية). أفضلية تونس ترجع في المقام الأول لمقارنتها بسوء الأحوال في غيرها من بلدان الربيع العربي، لا إلى معايير ثورية جذرية.

وهي لحظة بزوغ تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش). هذه هي إذن مفارقة ظهور (داعش) في سياق الربيع العربـــي، والتي تمثّل تعبيرًا فجًّا عن خيبة الأمل فيه.

(داعش): دولة ضد الدولة

يبدو جليًّا أن تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) يناصب الدولـــة القوميـــة الحديثة العداء، إنه يسعى، وفق تصور إمبراطوري للإســـلام، إلى إزالـــة الدولـــة القُطرية التي تشكَّلت عقب الحقبة الاستعمارية، لتحلَّ دولة الخلافـــة الإســـلامية محلها. ولكن ما هو كُنه تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)؟ هل ننظر إليه كحركة ثورية أخيرة في وجه الإمبريالية الغربية، أم حركة اجتماعية إسلامية أصولية؟ لعـــل المقاربة الأنسب لفهم (داعش) هي أن ننظر إليها كدولة حديثـــة؛ إن (داعـــش) تتوافر بصورة مدهشة على البنية التي تنهض عليها الدولة الحديثـــة، أي الدولـــة بوصفها "ليفياثان" أو "إلهًا المميت" بتعبير هوبز[1]، يخضع له الجميع، ويحتكر الحق في استخدام العنف بصورة مطلقة. تلك هـــي المفارقـــة إذن؛ تنظـــيم "الدولـــة الإسلامية" (داعش) الذي يقدِّم نفسه كضدٍّ للدولة الحديثة، هو في جوهره دولـــة حديثة، بل هو يتمثل في واقع الأمر الدولة الحديثة في أبشـــع صـــورها: الدولـــة التوتاليتارية/الكليانية؛ ففي تحليلها للظاهرة التوتاليتارية، ترى حنا أرندت أن معمار النظام التوتاليتاري يتكون من الآتي: كاريزم، أيديولوجيا تاريخية، آلة قمع، وجهاز بروباجندا[2]، لقد خصَّت أرندت في نصها الكلاسيكي هذا ثلاثة نماذج توتاليتارية بالدراسة: الفاشية والنازية والستالينية.

والحال، أننا لو تدبرنا في كُنْه تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) وممارساته، سنجد أنه يتوافر على مكونات هذا المعمار؛ فتنظيم "الدولة الإسلامية" (داعـــش) يتبنى أيديولوجيا تحمل تصورًا ما لمسار التاريخ، يعمل هو علـــى تحقيقـــه. إنهـــا

---

(1) راجع: هوبز، توماس، **ليفياثان**، ت: ديانا حرب وبشرى صعب، (كلمة للنشـــر ودار الفارابـــي، أبو ظبـــي، 2011).

(2) راجع: أرندت، حنا، **أُسُس التوتاليتارية**، ت: أنطوان أبو زيد، (دار الساقي، لنـــدن، 1993).

أيديولوجيا الخلافة، الخلافة الإسلامية بما أنها هي المآل الـــذي ينبغـــي أن يـــؤول التاريخ إليه، عليه إذن أن يتخذ كل الخطوات اللازمة لتسريع تحقق هـــذه الغايـــة فعليًّا في هذا العالم. يبدو جليًّا استعجال (داعش) الوصول لغاية التاريخ هـــذه في إعلانه المبكر عن قيام الخلافة الإسلامية بعد سيطرته على أجزاء من العراق وأجزاء من سوريا. ثم إن (داعش) لديه كاريزما تتمثل في الخليفة، بوصفه وريثًـــا للنبـــوة منوطًا به حفظ الدِّين وسياسة الدنيا به، له بيعة واجبة في رقبة كل مؤمن. أمَّا عن جهاز القمع، فتنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) حوَّل كل من ينتسب إليه لآلـــة قتل، تحت غطاء مفهوم الجهاد. ومن جهة البروباجندا، فلا مراء في أن (داعـــش) يمتلك جهازًا دعائيًّا قويًّا، يُروِّج من خلاله لنفسه، جهازًا قد استغل بنشاط كـــل منتجات الحداثة (التي هي ضدها)، من وسائل التواصل الاجتماعي، إلى التصـــوير السينمائي[1]. إذن (داعش) هو فاشيست حقيقي، ولكنه ينهض هذه المرة علـــى أيديولوجيا دينية، مما يجعله أكثر خطرًا في واقع الأمر؛ فالأيديولوجيا الدينية تَهَـــبُ من يعتنقها قدرًا من الاطمئنان الميتافيزيقي الذي يُكسبه بدوره جرأة على تنفيذ ما يعتنقه، فهو ينفِّذ إرادة الله هذه المرة وليس إرادة بشرية. وهذه هي مفارقة تنظـــيم "الدولة الإسلامية" (داعش)؛ بينما هو يعلن عن عداء نشط للدولة الحديثة، إذا به يتمثل جوهر هذه الدولة في أشد صوره عنفًا وقسوة.

ولكن عن أية خيبة أمل تعبِّر هذه المفارقة؟ إنها تعبير عن هشاشـــة الدولـــة العربية المتضخمة بتعبير نزيه الأيوبـــي[2]، إنها دولة هشَّة وإن بـــدت في صـــورة ليفياثان هوبز المخيف. لنفهم ذلك ربما كان علينا أن نعود لمفهوم السياسة عنـــد كارل شميت[3]؛ فجوهر السياسة عند شميت هو القـــدرة علـــى تدشـــين لحظـــة الاستثناء، أي: لحظة الحرب، والسياسي الحق هو من يملـــك القـــرار في لحظـــة الاستثناء هذه. وعليه، فتاريخ السياسة، بحسب شميت، هو تاريخ الحـــرب، ومـــا

---

(1) بثَّ تنظيم "الدولة الإسلامية" مؤخرًا فيلمًا ترويجيًّا عالي الجودة يحمـــل اســـم "لهيـــب الحرب".

(2) الأيوبـــي، نزيه نصيف، في عمله الكلاسيكي: **تضخيم الدولة العربيـــة: السياســـة والمجتمع في الشرق الأوسط**، (المنظمة العربية للترجمة، 2011).

(3) Carl Schmitt, the concept of the political, 1927

السلم إلا فترات بينية تتخلل حالة الحرب، ليست مقصودة في حدٍّ ذاتها وإنما هـــي خادمة للحرب بطريقة أو بأخرى[1].

إذن الدولة (أو السياسي) التي لا تملك قرار الحرب هـــي دولـــة "مبتســـرة" سياسيًّا، وفاقدة لقدر كبير من شرعيتها ككيان سياســـي. والحـــال، أن الدولـــة القُطرية العربية التي خلَّفها الاستعمار، هي دولة لا ينطبق عليها تصور السياســـي لدى شميت؛ إنها في واقع الأمر لا تملك القدرة على تدشين لحظة الحرب الخـــاص بها. إن الدولة العربية لا تستطيع أن تقدم لنا تمييزًا واضحًا بين الصديق والعـــدو، التمييز الذي يراه شميت ركيزة أساسية للسياسي. من هو عدو الدولة العربية والتي يمكن أن تدشن لحظة الحرب من أجله؟ لا أحد. في ظل غياب عـــدو خـــارجي للدولة توجَّهَ عنفها تلقائيًّا نحو الداخل. لقد صارت علاقة الدولـــة بـــالمجتمع ذات طابع حربـــي بدرجة أو بأخرى. لقد جاءت القاعدة لتسد هذا الفـــراغ الـــذي خلَّفته الدولة العاجزة عن الحرب، إنها أعادت رسم خريطة سياسات العداوة بكل وضوح، إن كل نشاط القاعدة في واقع الأمر ليس سوى تدشين دائـــم للحظـــة الحرب. لقد وفَّرت بتعبير طريف لياسين الحاج صالح "سوقًا سوداء" للحـــرب[2]، بعدما عجزت الدولة العربية أن توفره بصورة مشروعة. القيام بواجب الحرب هذا (الفريضة الغائبة وفق المعجم الجهادي) يفسر -جزئيًّا- الجاذبية التي تحظـــى بهـــا القاعدة لدى أشياعها.

ما أضافه تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) في هذا السياق، أنه وسَّع مـــن نطاق عمل سياسات العداوة، بحيث صار من يخضع له هو وحده الصديق بينمـــا من سواه هو العدو. توسل تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) في تمييزه الصارم هذا بين الصديق والعدو بتقنيات ميتافيزيقية كتقنية التكفير التي وظَّفها بعنف لإخـــراج من يخالفه من إطار الإسلام ومن ثم استحلال دمه وماله باسم الإرادة الإلهية، والتي

---

(1) قوبلت أفكار شميت بالنقد؛ إذ تم الربط بينها وبين النازية التي انضم إليها شميت.

(2) صالح، ياسين الحاج، "القاعدة: إمبراطوريتنا البديلة"، 9 مـــايو/أيـــار 2014، موقـــع الجمهورية. على الرابط:

http://therepublicgs.net/27974

هي إرادة هوبزية لو حُقِّق أمرُها. هذه هي إذن مفارقة كُنه تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) كدولة ضد الدولة، والتي هي بمثابة تعبير عن خيبة أمل الدولة العربية في تحقيق جوهرها السياسي.

التحدي: (داعش) وإرباك السياسات الخارجية

بحسب أدبيات علم السياسة، ينتمي تنظيم "الدولة الإسلامية" لما يُسمَّى بالفاعلين من غير الدول (Non-state actors)، وهي كيانات تنازع الدولة في احتكارها للفعل السياسي. وتتوافر على السمات التالية: كيان منظَّم يمتلك هيكلية قيادية، يتمتع باستقلالية عن الدولة التي ينتمي لها جغرافيًّا، يعبِّر عن أو يمثِّل جماعة معينة إثنية أو طائفية أو أيديولوجية، يمتلك أهدافًا سياسية بعينها، ويمتلك من القوة ما يمكِّنه من تحقيق هذه الأهداف، ومن ثم يستطيع أن يؤثِّر على سياسة الدولة. هذا ويتم تقسيم الفاعلين من غير الدول وفق معيارين: نطاق العمل: محلي أو دولي، والتسليح: مسلَّح أم غير مسلَّح[1].

(داعش) وفق هذه المقاربة هو فاعل من غير الدول مسلَّح ودولي[2]؛ فهو يمتلك هيكلية قيادية واضحة (خليفة وولاة)، ويتسم باستقلال تامٍّ عن الدولتين اللتين ينتمي لهما جغرافيًّا (العراق وسوريا)، ويمثِّل جماعة أيديولوجية بعينها (طيف من الجهاديين)، ويضع نصب عينيه هدفًا سياسيًّا واضحًا (التوسع في بسط الهيمنة وصولاً للخلافة). ويمتلك قدرًا من الإمكانات العسكرية والاقتصادية جعله أغنى وأقوى فاعل من غير الدول على الإطلاق. ما هو التحدي الذي يمثِّله تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) كفاعل من غير الدول إذن لسياسات الدول الخارجية، على المستوى الدولي والإقليمي؟ وكيف يتبدى هذا التحدي في صورة مفارقة ومعبِّرة عن خيبة أمل سياسية؟

---

(1) راجع:
Wallace, W. Josselin, D. (editors), Non-State Actors in World Politics, (Palgrave Macmillan, 2012).

(2) هي فاعل من غير الدول ولكنها -كما أسلفنا- تتوافر على جوهر الدولة الحديثة.

1 – واشنطن: لعنة الشرق الأوسط

معلوم أن وصول باراك أوباما للبيت الأبيض، في 2008، كان إيذانًا بتغيرات جذرية في طبيعة الاستراتيجية الأميركية التي كانت معتمَدة أثناء ولايتي بوش الابن 2000–2008، والتي كانت تقضي بترسيخ دور الولايات المتحدة كقطب أوحد للعالم. وفي سبيل ذلك اعتمد بوش مبدأ الحرب الاستباقية أو الوقائية، فأجاز من ثمة لواشنطن أن ترسل جنودها إلى حيث شاءت. كان حصاد هذه الاستراتيجية مُرًّا في أفغانستان والعراق، ثم جاء أوباما ليؤكد على أن الولايات المتحدة ليست وحدها سيدة العالم، وإنما ثمة تعددية قطبية، تتيح لباقي الدول مشاركة الولايات المتحدة في تدبير شأن النظام الدولي. لقد أصبحت السياسة الخارجية الأميركية إذن أكثر تواضعًا وأقل عسكرة. لقد جاء أوباما إذن لترميم ما دمَّره بوش وبطانته من المحافظين الجدد، فهو سيسعى إلى تجنب الدخول في أي حرب ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وسيسعى للابتعاد وُسْعَه عن منطقة الشرق الأوسط المزعجة، مقابل إعطاء منطقة الباسيفيك قدرًا أكبر من الأهمية. وبناءً عليه سوف يعتمد سياسة "القيادة من الخلف" لتدبير أموره في الشرق الأوسط. وبالفعل كانت هذه السياسة هي المتبعة في تعامله مع أحداث الربيع العربي (التي فاجأت الولايات المتحدة كما فاجأت الجميع)، والتي تجلَّت بوضوح تام في موقف إدارة أوباما الحذر من الثورة الثورية[1].

ولكن بعد خمس سنوات من "القيادة من الخلف": ما الذي جنته واشنطن في سوريا؟ إنه تنظيم "الدولة الإسلامية"؛ فالحال، أن كثيرًا من الانتقادات التي تُوجَّه في الداخل والخارج لسياسة واشنطن تجاه الثورة السورية، تجادل بأن إحجام واشنطن عن التدخل بجدية لإسقاط الأسد، هو الذي مهَّد السبل لتحويل سوريا مع الوقت إلى قبلة للجهاديين من أرجاء العالم، ومن ثم بزوغ تنظيم "الدولة الإسلامية" في نهاية المطاف. هذا البزوغ الذي اضطر واشنطن لأن تعود مرة ثانية

(1) راجع: "تطورات الموقف الأميركي من الثورة السورية"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 27 فبراير/شباط 2013.
http://www.dohainstitute.org/release/dbc39132-41bd-48c1-852c-3d2e394e5c4b

للشرق الأوسط، تحت غطاء تحالف واسع لمحاربة (داعش)، هذه العودة التي كافح أوباما كي لا يتورط فيها أبدًا.

هذه هي المفارقة إذن: إحجام واشنطن عن دعم الثورة السورية بجدية، تجنبًا لتكرار سيناريو العراق، ورغبة في الابتعاد عن الشرق الأوسط، قد تَسبَّب (ولو جزئيًّا) في بزوغ تنظيم "الدولة الإسلامية"، ومن ثم هي مضطرَّة الآن للعودة بطريقة أو بأخرى إليه[1]. إن هذه المفارقة تعبِّر عن خيبة أمل واشنطن في النأي بنفسها عن الشرق الأوسط. يبدو الأمر وكأن الشرق الأوسط بمنزلة "لعنة" تطارد الولايات المتحدة، بحيث لا تستطيع الفكاك منه.

2 – تركيا: التحدي الكردي

عندما راحت واشنطن تجمع حلفاءها لخوض الحرب ضد (داعش)، أبدت تركيا قدرًا ملحوظًا من التمنُّع عن المشاركة في عمليات التحالف. والحال، أن أنقرة حليف لا يمكن الاستغناء عنه في هذا السياق؛ نظرًا لإمكاناته العسكرية، ولمكانته الجيوسياسية التي تيسر استهداف تنظيم "الدولة الإسلامية" في كلٍّ من سوريا والعراق، لذلك لم تكلَّ الدبلوماسية الأميركية عن الإلحاح على تركيا كي تنخرط بصورة جدية في التحالف[2]. بالقطع أنقرة ليست حليفًا لـ (داعش)، ومن ثم تأبى أن تقاتله، وهو بالنهاية يمثِّل تهديدًا أيديولوجيًّا وعسكريًّا لتركيا. فما الذي يمنع تركيا من القيام بعمليات عسكرية ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"؟

واقع الأمر، أنه وبالرغم من كون أنقرة ترى في تنظيم "الدولة الإسلامية" خطرًا عليها، فإنها لا ترى أية جدوى حقيقية من الانخراط في حرب ضده في كل من سوريا والعراق. ما تريده أنقرة أن يكون قتال (داعش) ضمن استراتيجية شاملة يكون هدفها

---

(1) راجع: أبو أرشيد، أسامة، "هل تنساق الولايات المتحدة إلى حرب جديدة في الشرق الأوسط؟"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2014.

http://dohainstitute.org/release/71657425-8d75-4ca6-b8bb-d2ab1bb7dde6

(2) راجع: قدورة، عماد يوسف، "تركيا ومسألة التدخل العسكري بين الضغوط والقيود"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 16 أكتوبر/تشرين الأول 2014.

http://www.dohainstitute.org/release/fd23c010-7ed1-4a85-b11f-9f2120047226

الأول هو إسقاط نظام الأسد. إن أنقرة ترى أن التحالف الذي تتزعمه الولايات المتحدة قد أسقط تمامًا من أجندته هدف الإطاحة بالأسد، ويريد أن يزجَّ بها في أتون حرب ضد (داعش)، طويلة الأمد ومشكوك في جدواها بدرجة كبيرة.

يزيد الأمور تعقيدًا بالنسبة لأنقرة، أن تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) يحاصر ما يقرب من 100 جندي تركي في منطقة تقع وراء الحدود السورية تُسمَّى ضريح سليمان شاه، والتي تحتضن قبر عثمان شاه مؤسس الدولة العثمانية[1]، كما أنه كان يحتجز عددًا آخر من الدبلوماسيين الأتراك في الموصل قبل ذلك، لكن استطاعت أنقرة أن تحرِّرهم بطرق تفاوضية. إذن، تركيا لا تريد أن تتورط في قتال مباشر مع تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)، مخافة ردود فعله.

اتضح هذا الاحجام التركي جليًّا، خلال أزمة مدينة كوباني (عين العرب)، تلك المدينة الحدودية التي يحاصرها (داعش) ويُبدي عزمًا لا يلين على السيطرة عليها، و لم يفتَّ في عضده كل الغارات الجوية التي شنَّها التحالف عليه حتى الآن. والحال، أن هذا الإحجام لا يُفسَّر وفقط ضمن استراتيجية أنقرة العامة القاضية بعدم الانخراط في حرب ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) وحدها، وإنما لكون هذه المدينة واقعة تحت سلطة حزب الاتحاد الديمقراطي، ذراع حزب العمال الكردستاني في سوريا والذي تقاتله تركيا كمنظمة إرهابية طوال ثلاثة عقود قد خلَتْ، إن تركيا تريد أن يكون تدخلها للدفاع عن المدينة وفق استراتيجيات التفاوض بينها وبين حزب العمال، التي تشكِّل واحدة من أهم قضايا السياسة التركية الداخلية[2].

ها هي إذن تركيا التي رغبت كثيرًا في أن تتدخل الولايات المتحدة مبكرًا في الشأن السوري بقدر أعمق، وأن يكون ثمة تحالف إقليمي–دولي تلعب هي فيه دورًا كبيرًا، بغرض الإطاحة بالأسد، تتلكأ في الانضمام لتحالف قائم يشبه تمامًا ذلك الذي ترغب فيه، ولكنه للمفارقة يستهدف تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) وليس الأسد.

---

(1) كانت هذه المنطقة جزءاً من الدولة العثمانية، وبعد سقوط الخلافة أصرَّ أتاتورك على أن تظل تحت سيطرة تركيا.

(2) أقصى ما فعلته أنقرة لكوباني أنها سمحت (تحت ضغط واشنطن) لبعض قوات البشمركة الكردية القادمة من كردستان العراق وبعض قوات الجيش السوري الحر وبعض العتاد العسكري بالمرور عبر حدودها إلى البلدة ليدافعوا عنها ضد تنظيم "الدولة الإسلامية".

موقف تركيا من تنظيم (داعش) إذن أشبه بعداء مكتوم، أو حرب باردة، لا ترغب تركيا في نزع فتيلها، بالطبع تم نزع هذا الفتيل بعد عملية سروج، في يوليو/تموز 2015، حيث راحت تركيا تقصف مواقع لداعش في سوريا، كما سمحت أخيرًا لواشنطن، باستخدام قاعدة أنجرليك. بالطبع لم يكن هذا التحوُّل معزولاً عن المسألة الكردية، ولا على البيئة السياسية الداخلية التركية، بعد الانتخابات التي خسر فيها حزب العدالة والتنمية أغلبيته؛ لقد قامت تركيا بقصف حزب العمال الكردي أكثر مما قصفت داعش، واستثمر أردوغان هذه العمليات سياسيًّا، رافعًا من الروح القومية التركية، ومعزِّزًا حاجة المواطن الكردي للأمن؛ مما أسهم بدرجة أو بأخرى في استعادة حزب العدالة والتنمية لأغلبيته الساحقة مرة ثانية[1]، في الانتخابات التالية. لم يُحدث التغير في موقف تركيا من داعش، إذن، تغييرات جذرية على مسار الحرب على داعش. وعليه تظل المحصلة كما هي: لقد خاب أمل تركيا حتى اللحظة في سوريا و لم يرحل نظام الأسد.

3 - دول الخليج: مع (داعش) أم ضدها؟

يمكن مقاربة السياسات الخليجية تجاه تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) من خلال النظر في طبيعة موقفها من الثورة السورية؛ لقد كان هَمُّ دول الخليج، هو إسقاط نظام الأسد، وفي هذا السياق قامت بدعم فصائل المعارضة السورية المختلفة، ثم بزغ تنظيم "الدولة الإسلامية" ليقلب الموازين؛ فانخرط في قتال مع باقي الفصائل المعارضة، وحقَّق انتصارات كبيرة عليها، ومن ثم ذهب الدعم الذي قدمته لها دول الخليج بغرض الإطاحة بالأسد سُدى، فبدلاً من مقاتلة الأسد انشغلت بالدفاع عن نفسها ضد تنظيم (داعش).

عند هذه النقطة انزعجت واشنطن؛ إذ رأت أن سوريا قد تحولت لساحة مجاهدين كبيرة، يسيطر عليها تنظيم "الدولة الإسلامية"، وراحت تُحمِّل دول

(1) راجع: "انتخابات الإعادة التركية: عوامل فوز العدالة والتنمية وتداعياته"، **مركز الجزيرة للدراسات**، تقدير موقف، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.
http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2015/11/2015115974106427.html

الخليج بدرجة أو بأخرى وزر ازدهار الجهاديين في سوريا[1]. بعد ذلك جمعت واشنطن حلفاءها لتنفيذ عمليات ضد (داعش) في كلٍّ من العراق وسوريا وكان على دول الخليج أن تلتحق بهذا التحالف، ولكن هل تريد دول الخليج فعلاً القضاء على (داعش)؟ واقع الأمر، أن موقفها يقترب بشدة (من حيث الهدف وإن اختلفت المنطلقات) من الموقف التركي؛ نعم يمثِّل تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) خطرًا أيديولوجيًّا وعسكريًّا على دول الخليج، ولكن هذا الخطر يظل محتملاً على المدى المتوسط أو البعيد، ما دام تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) محصورًا في العراق وسوريا، بينما ثمة هدف آخر أكثر أهمية وهو الإطاحة بالأسد، ذاك الهدف الذي لا يعطيه التحالف أي اعتبار. وعليه، فإننا لا نجد الرياض أو الدوحة متحمستين لعمليات التحالف بالقدر الكافي[2].

موقف دول الخليج هنا هو نفسه موقف تركيا، كلاهما سعى حثيثًا منذ بداية الثورة السورية لإنشاء تحالف إقليمي-دولي بغرض الإطاحة بالأسد، ولكن بلا جدوى. وها هو التحالف قد تشكَّل بالفعل وهما يُعرضان عنه الآن؛ لأنه اتخذ لنفسه هدفًا مغايرًا تمامًا لهدفهما الرئيس المتمثل في الإطاحة بالأسد.

إن هذا الوضع يُعبِّر عن خيبة أمل السياسات الخليجية في سوريا؛ فدول الخليج لم تستطع أن تطيح بالأسد، ولم تستطع من ثمة أن تُضعف من نفوذ طهران في المنطقة بل العكس يكاد يكون قد تحقَّق؛ فلا يلوح في الأفق أن نظام الأسد سينهار قريبًا، وها هي إيران تزداد نفوذًا فوق نفوذها.

4 – إيران: حينما يصير العدو مفيدًا!

على المستوى الأيديولوجي يمثِّل تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) بلا شك

---

(1) من أبرز التصريحات في هذا السياق، تصريح جون كيري في جامعة هارفارد عن دعم تركيا ودول الخليج للجهاديين في سوريا وأثر ذلك في بزوغ تنظيم "الدولة الإسلامية".

(2) ربما كانت الإمارات العربية أكثر تحمسًا في هذا السياق، ولعل ذلك يرجع لأسباب أيديولوجية محضة أكثر منها أسبابًا متعلقة بأجندة سياسية خارجية محددة.

عدوًّا لإيران[1]، ولكن كيف هي الحال على المستوى السياسي؟ لِنقُلْ بدايــة: إن هدف إيران الرئيسي في سوريا هو الحفاظ على نظام بشار الأسد بكل ما أوتيــت من قوة، لمنع سقوط دمشق في يد نظام إسلامي أو نظام موالٍ للرياض. وكـــذلك يتمثَّل هدفها في العراق في الإبقاء على نظام يحافظ على نفوذها الذي حققته بعـــد الغزو الأميركي في 2003. فما الأثر الذي خلَّفه تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) على أهداف طهران هذه قبل وبعد تدخل واشنطن وحلفائها؟

فيما يخص العراق، فقد شكَّل تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) فعلاً خطرًا على مصالح طهران فيها؛ حيث سيطر التنظيم على مساحات كبيرة مـــن العـــراق (الموصل، الأنبار) مما دفع طهران للتخلي عن رجلها نوري المالكي، ومن ثم دعمها لحيدر العبادي كبديل أكثر توافقية، في سياق حلٍّ سياسي للأزمة، ثم هي اضطرت في سياق الحل العسكري، لإرسال قادة عسكريين إيرانيين إلى العـــراق لمســـاعدة قوات الجيش العراقي والبشمركة الكردية في قتال تنظـــيم "الدولـــة الإســـلامية" (داعش). كما قامت أيضًا بالزج بالميليشيات التابعة لهـــا في العـــراق (أو الـــتي استقدمتها من سوريا) لمقاتلة (داعش)[2]. لكن في المحصلة، لا يمكننا القول بـــأن خسائر طهران في العراق فادحة؛ فالعبادي لا يزال شيعيًّا وعلاقته بطهران ليســـت على درجة ملحوظة من السوء بحيث يسوغ لنا القول بأن طهـــران قـــد فقـــدت نفوذها على الحكومة العراقية؛ فواقع الأمر أن هذه الحكومة الجديدة والتي يُرجـــى منها أن تقلِّل من حدَّة التهميش السنِّي، لا تـــزال مفاصـــلها في يـــد الفصـــائل الشيعية[3].

---

(1) أولوية مقاتلة الشيعة عند تنظيم "الدولة الإسلامية" تمثِّل فرقًا مهمًّا بينه وبـــين تنظـــيم القاعدة الذي يعطي الأولوية لمقاتلة الغرب.

(2) عن الميليشيات الشيعية التابعة لإيران في العراق، راجع:

Phillip Smyth, “All the ayatollah’s men**”, foreign policy**, 18 September 2014. http://www.foreignpolicy.com/articles/2014/09/18/all_the_ayatollahs_men_shiite_militias_iran_iraq_islamic_state

(3) عن هذه الحكومة راجع: "البرلمان العراقي يقر الحكومة الجديدة برئاسة حيدر العبادي"، **رويترز**، 8 سبتمبر/أيلول 2014. على الرابط:

http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0H322B20140908

كيف هو تأثير بزوغ تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) على أهداف طهران في سوريا؟ أولاً: تمدُّد (داعش) ونفوذه في سوريا أقل منه في العراق؛ فتنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) ليس وحده في سوريا؛ إذ ثمة مروحة واسعة من الجهاديين (جبهة النصرة وأحرار الشام) أو قوات المعارضة المنشقة عن الجيش السوري، كلهم منخرطون في قتال الأسد. ثم ثانيًا: واقع الأمر أن (داعش) من بين كل هؤلاء لا يمثِّل الخطر الأهم على الأسد، إنه مشغول بتثبيت أقدامه أولاً في الأراضي التي لا يسيطر عليها الأسد أصلاً، ومن ثم انخرط في حرب مريرة مع رفاقه من المجاهدين، على حساب مقاتلة الأسد. إن تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) –وللمفارقة– لم يشكِّل حتى الآن الخطر الأساسي على الأسد، وبالتالي لم يشكِّل بالتبع الخطر الأساسي على مصالح إيران في سوريا. هذا هو واقع الأمر قبل بدء عمليات التحالف الذي تقوده واشنطن ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) في العراق وفي سوريا، فكيف هي الحال بعد بدء هذه العمليات؟

الحال، أن إيران بالطبع ليست سعيدة ببزوغ تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)، فهي في النهاية تقع في دائرة خصومه الحقيقيين، ومن ثم فإن عمليات التحالف ضده تصب في مجرى المصالح الإيرانية في العراق وسوريا. ولكن كيف لنا أن نفسِّر والحالة هذه سخط إيران الظاهري على التحالف[1]؟ واقع الأمر أن طهران تدرك مدى نفوذها في كلٍّ من العراق وسوريا، وهو نفوذ يمكن توظيفه جيدًا في محاربة (داعش)، وهي تدرك أيضًا أن واشنطن مدركة لهذا النفوذ ولأهميته؛ ومن ثم فإن طهران تود أن تستثمر نفوذها هذا في سبيل تغيير دفة علاقتها بواشنطن. إن طهران طمعت في أن يتم ضمها بصورة ولو شبه رسمية للتحالف الذي تتزعمه واشنطن ضد (داعش)؛ مما سيعني الاعتراف بها كقوة إقليمية. وفي مقابل وضع نفوذها هذا تحت يد التحالف تريد طهران أن تنال بعض الامتيازات في المفاوضات النووية الشاقة بينها وبين مجموعة 5+1. والحال، أن

---

(1) "إيران: التحالف المناهض للدولة الإسلامية يكتنفه غموض شديد"، **رويترز**، 11 سبتمبر/أيلول 2014. على الرابط:

http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0H60XJ20140911

واشنطن تُبدي قدرًا كبيرًا من الارتباك أمام هذا العرض الضمني من طهران؛ فهناك أحاديث عن رسالة سياسية من أوباما للمرشد الأعلى تتحدث عن تنسيق إيراني- أميركي لمحاربة (داعش)[1]. ولكن بالتوازي معها هناك تأكيدات مستمرة على رفض واشنطن القاطع لعرض كهذا[2]، وغياب أي تنسيق بين واشنطن وطهران في سياق الحرب مع تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)[3]. إن واشنطن بين مطرقة وسندان إذن؛ هي تعلم ما يمكن أن تقدمه طهران من عون في معركتها (المتأزمة) ضد (داعش)، ولكنها ليست مستعدة أبدًا للاعتراف بها كقوة إقليمية، ولا تقديم تنازلات حقيقية في مسألة الملف النووي الإيراني.

على أية حال، فإن محصلة بزوغ (داعش) في العراق وسوريا، وتدخل الولايات المتحدة وحلفائها لقتاله، يبدو أنها تمثّل بدرجة أو بأخرى مكسبًا سياسيًّا لإيران؛ إذ لم يتأثر نفوذها في العراق سلْبًا وإنما على العكس قد ازدادت نفوذًا فوق نفوذها، بإرسال عسكريين إيرانيين ودعم ميليشيات شيعية للدفاع عن بغداد وعن كردستان العراق ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش). إيران تلعب دور المنقذ

---

(1) انظر:
"Obama wrote secret letter to Iran's Khamenei about fighting Islamic state", **The Wall Street Journal.**
http://online.wsj.com/articles/obama-wrote-secret-letter-to-irans-khamenei-about-fighting-islamic-state-1415295291

(2) "واشنطن ترفض عرضًا إيرانيًّا لربط محاربة (داعش) بتنازلات نووية"، **الشرق الأوسط**، 23 سبتمبر/أيلول 2014. على الرابط:
http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&article=788163&issueno=13083#.VGXwKvmUe3Q

(3) "واشنطن: لم نقم بأي تنسيق عسكري مع إيران للتصدي لـ (داعش)"، **الحياة**، 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2014. على الرابط:
http://www.alhayat.com/Articles/5557304/%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86--%D9%84%D9%85-%D9%86%D9%82%D9%85-%D8%A8%D8%A3%D9%8A-%D8%AA%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%82-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D9%85%D8%B9-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%8A-%D9%84%D9%80-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4–

إذن في العراق. أمَّا في سوريا فغارات التحالف تصب وبطريقة مذهلة في مصلحة إيران، حيث إن هذه الغارات تسهم بطريقة مباشرة في تقوية نظام الأسد.

وتلك هي المفارقة؛ تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) العدو الأيديولوجي لإيران مفيد لها بدرجة أو بأخرى. وإن كانت هذه المفارقة تعبِّر عن خيبة أمل ما، فإنها لا تعبِّر عن خيبة أمل السياسات الإيرانية في المنطقة وإنما على الضد، هي تمثِّل خيبة أمل سياسات الولايات المتحدة (وحلفائها الخليجيين). يبدو الأمر أن سياسات واشنطن ومنذ غزوها للعراق في 2003، تسهم في خدمة مصالح طهران بطريقة مفارقة بالرغم من حرصها الدؤوب على فعل العكس.

خاتمة

هذه هي إذن جملة مفارقات (داعش) المتعلقة بسياق ظهورها في زمن الربيع العربي، وبطبيعة كنهها السياسي، وبإرباكها لسياسات الدول الإقليمية والولايات المتحدة. لقد مثَّل تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) كفاعل من غير الدول تحديًا حقيقيًّا للدولتين اللتين ينشط في إطارهما الجغرافي، العراق وسوريا؛ ففي العراق تسبب في الإطاحة بحكومة المالكي ومجيء حكومة جديدة. وسوَّغ التدخل الخارجي في العراق مرة ثانية. وفي سوريا أثَّر سلْبًا على مسار الثورة السورية؛ إذ دعم موقف الأسد الذي لم يكِلَّ عن ترويج روايته الخاصة عن الثورة السورية بوصفها تخريبًا يتزعمه متطرفون ظلاميون ومأجورون.

كذلك هو قد أربك طبيعة السياسات الخارجية لباقي الدول الفاعلة في الإقليم؛ فها هي الولايات المتحدة تجد نفسها في نهاية المطاف ترسِّخ بعملياتها العسكرية ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) أقدام الأسد في سوريا؛ ومن ثم تزيد من نفوذ إيران في المنطقة بطريقة أو بأخرى، وقد تجد نفسها مضطرة لعقد صفقات سياسية مع الملالي في طهران، وكأن واقع الحال إذن أن واشنطن تقف مع طهران والأسد في نفس الخندق.

كما أن علاقة واشنطن بأنقرة معرَّضة للتوتر بسبب تباطؤ الأخيرة في الانضمام للتحالف ضد (داعش) بصورة جذرية؛ حيث إن أنقرة لا ترى في

عملياته ضد (داعش) وحده، دونما استراتيجية شاملة تتضمن الإطاحة بالأسد، جدوى حقيقية.

مفارقات تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) هذه تعبير عن خيبات أمل معمَّمة؛ دول الخليج بعد ثلاثة أعوام من الاستثمار في المعارضة السورية، جاء (داعش) ليقضي على آمالها دفعة واحدة، وتركيا لا ترى أي ضوء في آخر النفق يُبشِّرها بقرب رحيل الأسد، والولايات المتحدة انجرَّت لتدخل عسكري في المنطقة مرة ثانية وهي التي كانت عازمة على عدم التورط فيه أبدًا.

والحال، أن خيبة الأمل الأشد وطأة والتي عبَّر عنها بزوغ (داعش)، هي خيبة الأمل في الربيع العربي، كحركة تحررية كان يُرجى منها أن تغيِّر وجه المنطقة العربية إلى الأبد.

تنظيم الدولة في ليبيا:
تمدُّد عبر خيوط الأزمة السياسية

كمال القصير

باحث بمركز الجزيرة للدراسات

باتت ليبيا ثالث أكبر معاقل تنظيم الدولة الإسلامية بعد سوريا والعراق؛ حيث يُعتبر وجوده هناك بغضِّ النظر عن حجمه الحقيقي خادمًا أساسيًّا لفكرة "الخلافة"؛ التي لا يمكن أن يقتصر وجودها وشرعيتها على المشرق. ويجد التنظيم المعادلة المناسبة لنشاطه وتمدده في الاضطرابات الأمنية وحالة غياب الدولة، وتصارع شرعيتين على السلطة. وإذا كانت ليبيا تمثِّل تحديًا وهدفًا صعبًا بالنسبة إلى فلسفة تمدد التنظيم بسبب تجانسها المذهبي؛ حيث يستفيد من الورقة المذهبية والخلافات الطائفية والانقسام الاجتماعي في باقي المناطق التي يتواجد فيها بقوة في العراق وسوريا؛ فإن مهمته تعتبر سهلة من جهة استمرار فشل الدولة، والفراغ السياسي والأمني الحاليين، والصعوبات الكبيرة التي تواجهها أطراف النزاع لمعالجة الأزمة بكل أبعادها السياسية والأمنية.

بالأمس كانت البداية من مدينة درنة الواقعة على الشريط الساحلي، وهي المعقل المهم للفكر الجهادي والتكفيري في ليبيا، واليوم تمدَّد التنظيم إلى سرت، ويتطلع إلى مناطق استراتيجية أخرى عبر معاركه المتواصلة. وهو في وضعه الحالي، حسب ما صرَّح به الأمير المفوَّض الجديد من قِبل تنظيم الدولة على إمارات "ولايات ليبيا"، "أبو المغيرة القحطاني"، والذي عُيِّن بعد مقتل قائد التنظيم أبي نبيل الأنباري، لمجلة دابق، فإن للتنظيم "ظهورًا وسيطرة جزئية على مناطق وأحياء

في مدينتي درنة وبنغازي، إضافة إلى سيطرته الكاملة على الشريط الساحلي الممتد من منطقة بوقرين إلى منطقة بنجواد، الذي يضم عدَّة مدن ومناطق، أهمها: سرت والعامرة وهراوة وأم القنديل والنوفلية"[1].

من الظهور إلى التمدد

جاءت إحدى المحطات الأساسية لظهور تنظيم الدولة بشكل رسمي في ليبيا، عقب إعلان مجلس شورى الشباب الإسلامي، وهو مجموعة مسلحة كانت تسيطر على مدينة درنة، عن مبايعته لأبـــي بكر البغدادي أمير التنظيم في العراق والشام؛ وكذلك الإعلان عن مبايعة فرع تنظيم أنصار الشريعة في درنة تنظيمَ الدولـــة في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2014[2]. لكن التنظيم يواجـــه صـــعوبات جمَّـــة في الاستقرار في درنة بسبب المواجهات القوية مع مجلس شورى مجاهدي درنة الـــذي تمكَّن من التقدم في عدد من المحاور.

لقد أدَّى طول الأزمة السورية والفشل في إسقاط نظام بشـــار الأســـد إلى تحويل وجهة عدد من المقاتلين هنالك؛ وهم المنحدرون من المنطقة المغاربية، صوب ليبيا كبوابة للتمدد نحو جوارها العربـــي والإفريقي بشكل عام، وإعادة صـــياغة أهداف استراتيجية معلَنة للتنظيم في هذا الاتجاه، وبعد نقاش بضرورة تحويل تركيز عدد من المجموعات المقاتلة المغاربية تجاه مناطقهم، بدأ نشاط التنظيم في ليبيـــا في

(1) مجلة "دابق" تُجري مقابلة مع أمير "ولايات ليبيا"، موقع **عربـــي 21**، بتـــاريخ 13 سبتمبر/أيلول 2015.

http://arabi21.com/story/858426/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9-%D8%AF%D8%A7%D8%A8%D9%82-%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D9%8A-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1-%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7

(2) “Libye: Ansar al-Charia sur liste noire de l'ONU”, **Le Figaro**, 19 Novembre 2014.

http://www.lefigaro.fr/flash-actu/2014/11/19/97001-20141119FILWWW00448-libye-ansar-al-charia-sur-liste-noire-de-l-onu.php

عامي 2013–2014 مع بداية حركة عودة عدد من المقاتلين الليبيين من سـوريا؛ حيث سبق أن شكَّل هؤلاء كتائب خاصة بهم؛ مثل "كتائب البتَّار"؛ التي كانـت إحدى أشرس المجموعات المقاتلة إلى جانب تنظيم الدولة في سوريا ضد فصـائل المعارضة السورية، وهي الكتيبة التي عاد عدد من مقاتليها إلى ليبيا ليشكِّلوا "مجلس شورى شباب الإسلام". وبعد وصول وفد من تنظيم الدولة، يضم اليمني أبا البراء الأزدي، والسعودي حبيب الجزراوي، واستقبالهما من طرف "مجلـس شـورى الشباب"، قام الوفد بأخذ البيعة للخليفة أبـي بكر البغدادي من مجلس شـورى الشباب في درنة، ثم أعلنوا شرق ليبيا ولاية تابعة للتنظيم، وسمَّوها ولاية برقة[1].

من الناحية الاستراتيجية لا ينشط التنظيم في ليبيا بغرض التمـدد الـداخلي فقط؛ حيث يبقى أحد الخيارات الاستراتيجية هو بناء قاعدة للتمدد في الشـمال الإفريقي والتواصل مع باقي المجموعات؛ التي بإمكانه إلحاقها بصفوفه في منطقـة الصحراء والساحل، ولا يعتبر اختيار التنظيم التمدد في المجال الليبـي في المنـاطق الواقعة على البحر، بدءًا من درنة وصولاً إلى مدينة سـرت الـتي تمثِّـل عمقًـا استراتيجيًّا لمدينة مصراتة، والبدء في عمليات ضد مصراتة الواقعة على البحر أيضًا، عملاً عفويًّا؛ بل استراتيجية عامة في بحثه عن المناطق الجغرافية التي تنشـط مـن خلالها شبكات الهجرة، بما يضمن إمداد صفوفه بالمقاتلين العـابرين للجغرافيـا، والقاصدين الالتحاق به. ونتيجة انجذاب التنظيم للسيطرة على مواقع النفط، فإنـه يمكن توقع أن تتجه تحركاته في المستقبل صوب الشريط الساحلي؛ بسبب عامـل مهم وهو السيطرة على مواقع إنتاج النفط، الهدف الحيوي المفضل لتمويل أنشطة التنظيم؛ سواء في العراق وسوريا أو في ليبيا؛ حيث تعتبر سرت أحد المواقع الليبية المهمَّة في اتجاه الهلال النفطي.

رغم بعض الانتصارات التي حقَّقها التنظيم مؤخَّرًا؛ فإنه يصعب عليه التوسع في غرب ليبيا، وبالتالي تجاوز طرابلس التي سيؤدي الاقتـراب منـها إلى جلْـب

(1) Wehrey, Frederic, Alrababa'h, Ala', "Rising Out of Chaos: The Islamic State in Libya", **Carnegie**, 5 March 2015.
http://carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=59268

التدخل الأوروبـــي المباشر، خاصة الإيطاليين، ومن دون شك سيتضاعف التهديد بالنسبة إلى تونس القريبة جدًّا من طرابلس، وهذا السيناريو يفترض القدرة علـــى القضاء على قوات فجر ليبيا؛ ليبقى التنظيم بواقعه الحالي واقعًا بين قوات حفتـــر شرقًا، وقوات فجر ليبيا غربًا ووسطًا. بالإضافة إلى معاناة التنظيم حتى في مدينـــة درنة التي يخوض فيها قتالاً ضد مقاتلي مجلس شورى مجاهدي درنة.

يدرك التنظيم أهمية السيطرة على السواحل، ولدى الأوروبيين إدراك مماثـــل لتوجه التنظيم في جعل ليبيا بوابة للتأثير في المصالح الأوروبية؛ خاصة مـــن بوابـــة ملف الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، وكان القيادي في التنظـــيم، أبـــو أرحـــيم الليبـــي، قد صرَّح بهذا الغرض؛ حيث إن "ليبيا تمتلك ساحلاً طويلاً مقابل جنوب أوروبا والدول الصليبية التي بالإمكان استهدافها بكل سهولة، حتى بقارب بدائي الصنع"[1].

وتُعد سيطرته على مدينة سرت الساحلية أحد التحولات المهمة في مســـار التنظيم في ليبيا، وفي سيناريو شبيه بما يحدث في العراق عرفت نهاية شهر مايو/أيار انهزام الكتيبة 166؛ التي كلَّفها المؤتمر الوطني العام بمواجهة التنظـــيم في ســـرت، وتركها لمواقعها بالمدينة، وخسرت قاعدة القرضابية؛ التي يتواجد بها مطار المدينـــة الدولي؛ وهي القاعدة التي تبعد نحو 20 كلم عن وسط مدينة سرت، وقد وجـــد التنظيم في سرت، التي عُرفت بارتفاع درجة الولاء لنظام القذافي في السابق، بيئـــة حاضنة. والأقرب في تفسير تمدد التنظيم في سرت هو قيام عدد من المجموعـــات المسلحة بتغيير مظلة القتال أو علامته (BRAND) بتبنِّي راية تنظيم الدولة، وكثير منهم كانوا موالين للقذافي. وفي كل الأحوال نحن إزاء تنظيم يمتلك درجة عاليـــة من الحسِّ البراغماتي الذي يمكِّنه من استيعاب المقاتلين المختلفين وتوظيفهم.

إن تغيير "راية القتال" واستخدام اسم "تنظيم الدولة" في سرت هو نفس ما قـــام به مقاتلو تنظيم أنصار الشريعة، وكان رئيس مجلس حكماء وشورى سرت، مفتـــاح

---

(1) Sherlock, Ruth, “Islamic State 'planning to use Libya as gateway to Europe'”, **The Telegraph**, 17 February 2015.
http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/islamic-state/11418966/Islamic-State-planning-to-use-Libya-as-gateway-to-Europe.html

مرزوق، قد صرَّح بأن "التنظيم الذي يحرص عناصره على تسـميته بتنظـيم الدولـة الإسلامية في سرت، هم أنفسهم عناصر تنظيم أنصار الشريعة المتمركـزين داخـل المدينة، وجُلُّهم من شباب المدينة الذين نعرفهم ونعرف عائلاتهم بصورة شخصية"[1].

تقع سرت في قلب المنشآت النفطية الكبيرة، وهو ما قد يمنح التنظيم مصادر جديدة للتمويل ودفع رواتب المقاتلين من خلال تجارة النفط غير الشرعية في حال تمكُّنه من الاحتفاظ بالمدينة وتأمين تواجده بها، ويبقى هنالك كلام كـثير حـول مبررات تراجع الكتيبة 166 من قبيل "نقص الأموال، وعدم دفع الرواتب المستحقة للمقاتلين"[2]. كما تمدَّد التنظيم في اتجاهٍ مكَّنه من السيطرة على بلدة هراوة، وهذه المرَّة بتفاهم مع القبائل الموجودة في تلك المنطقة؛ حيث أدى الاجتماع بين قـادة من التنظيم ومشايخ وأعيان قبائل ليبية بمنطقة النوفلية (127 كلم شرق سرت) إلى الاتفاق على دخول مقاتلي التنظيم لبلدة هراوة (70 كلم شرق سرت) دون قتال؛ أمَّا من حيث التمويل الذي يبحث عنه التنظيم فهناك "اجتماع كان يُفتـرض أن يضم الطرفين للاتفاق على أمر دفع دية من قِبل أهالي بلدة هراوة إلى التنظيم، نظير قتلى الأخير خلال المواجهات المسلحة التي وقعت في المدينة في وقت سابق"[3].

لا يزال تنظيم الدولة مستمرًّا في البحث عن موطئ قدم في المحور النفطـي، لكنه تلقَّى ضربات موجعة في الفترة الأخيرة، أبرزها مقتل قائده في ليبيا العراقـي أبـي نبيل –المعروف أيضًا بوسام نجم عبد زيد الزبيدي– في غارة جوية أميركية لطائرتين من نوع إف–15.

---

(1) مرزوق: عناصر "داعش" في سرت هم أعضاء «أنصار الشريعة» ونعرفهم شخصـيًّا، **بوابة الوسط**، بتاريخ: 24 مارس/آذار 2015.
http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/67257/

(2) “Western Officials Alarmed as ISIS Expands Territory in Libya”, The New York Times, 31 May 2015.
http://www.nytimes.com/2015/06/01/world/africa/western-officials-alarmed-as-islamic-state-expands-territory-in-libya.html?_r=0

(3) "ليبيا: اتفاق لدخول "تنظيم الدولة" هراوة دون قتال مقابل إطلا سـراح الأسـرى"، **القدس العربـي**، 5 يونيو/حزيران 2015.
http://www.alquds.co.uk/?p=352471

تجاوز منطق القاعدة: أهداف قريبة وجذابة

يختلف تنظيم الدولة عن القاعدة من حيث تطوير الأجندة ونموذجه الواضح، وهو التركيز على القتال محليًّا، ويعقب ذلك بناء مؤسسات للحكم؛ وإن كانت محدودة الحجم "بخلاف نموذج القاعدة الذي يحتاج إلى تنفيذ عمليات في الخارج لضمان تسويق امتياز (ماركة) نموذج القاعدة محليًّا"[1].

تجاوز تنظيم الدولة منهج اشتغال القاعدة؛ ولذلك تعمل آلته الإعلامية على إظهار الانتصارات اليومية والأهداف قريبة المدى والتحقق وإن كانت بسيطة؛ لكنها تُغري بالانضمام إلى التنظيم؛ الذي يركِّز بشدة في رسالته على عنصر "النجاحات قريبة المدى"؛ التي يستطيع أن يشاهدها ويعيشها مقاتلوه؛ بينما سيطرت على تنظيم القاعدة فكرة محاربة الغرب، والتركيز على العمليات التي تستهدف المصالح الغربية؛ وهي أهداف تعتبر بعيدة المدى، مع حاجتها للنفس الطويل.

من عادة التنظيم في الدول التي يمتلك فيها تواجدًا عسكريًّا، تقسيمها إلى نظام الولايات؛ حيث أعلن عن ولاية برقة، وولاية طرابلس، وولاية فزان، والسياق السياسي والعسكري هنا لا يدل على وجود ولايات بالمعنى الحقيقي، بالقدر الذي يمثِّل هذا التقسيم قيمة دعائية للتنظيم تساعد على خلق واقع سياسي وعسكري من مدخل الجغرافيا والتاريخ معًا، وفي الفترة بين نهاية عام 2014 وبداية 2015 وضع التنظيم تصوره لتقسيم ليبيا وفق رؤية تاريخية تعتمد على التقسيم التاريخي الليبي القديم نفسه، حين كانت ليبيا تضم ثلاث ولايات؛ برقة التي تشمل شرق ليبيا، وطرابلس في الغرب والوسط، وولاية فزان التي تشمل جنوب ليبيا.

في المناطق التي يتواجد فيها يحرص التنظيم على إعادة صياغة الحياة الاجتماعية وفق قوانينه وأيديولوجيته، والترويج لعدد من الممارسات؛ مثل:

---

(1) "Libye: Ansar al-Charia sur liste noire de l'ONU", **Le Figaro**, 19 Novembre 2014. http://www.lefigaro.fr/flash-actu/2014/11/19/97001-20141119FILWWW00448-libye-ansar-al-charia-sur-liste-noire-de-l-onu.php

"الحِسبة، وحرق علب السجائر، وهدم التماثيل والأضرحة، وإقناع المسلمين في الأسواق العامة بالانضمام إلى عناصر التنظيم في الجوامع، وكذلك أنشطة الدعوة وتقديم المساعدة العامة للمحتاجين والحلوى والهدايا للأطفال كما في بنغازي، بالإضافة إلى أنشطة "صلبة" في برقة؛ حيث شملت إعدام صحفيَين تونسيين"[1].

لدى التنظيم أهداف استراتيجية كبرى معلنة للتمدد:

- إزالة الحدود التونسية والليبية والمصرية؛ مثل ما أوضحه القيادي أبو معاذ البرقاوي في منشور بعنوان: "انضموا إلى حظيرة الخلافة".
- ليبيا بوابة استراتيجية للتنظيم، وهذا ما أشار إليه أبو أرحيم الليبي؛ الذي قال: "إن البعض لا يدركون أهمية ليبيا التي تطل على البحر والصحراء والجبال، بالإضافة إلى مصر والسودان وتشاد والنيجر والجزائر وتونس"[2].
- داخليًّا، تمثِّل مصراتة –التي يستهدف حدودها عسكريًا، وقام بتفجير حاجز في إحدى نقاط التفتيش قربها أدَّى إلى مقتل ستة أشخاص نهاية شهر مايو/أيار 2015[3]– هدفًا أساسيًّا واستراتيجيًّا للتمدد في المرحلة

(1) إينجل، أندرو، "توسُّع تنظيم "الدولة الإسلامية" في ليبيا"، **معهد واشنطن**، 11 فبراير/شباط 2015.

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-islamic-states-expansion-in-libya

(2) أمين، إميل، "أوروبا: تكلفة الفرصة الضائعة"، **الشرق الأوسط**، 21 فبراير/شباط 2015.

http://aawsat.com/home/article/294656/%D8%A5%D9%85%D9%8A%D9%84-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D8%AA%D9%83%D9%84%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D8%B9%D8%A9

(3) Sengupta, Kim, “Isis in Libya: Suicide bomber who killed six at Misrata checkpoint was Tunisian, says Tripoli”, **The Independent**, 31 May 2015. http://www.independent.co.uk/news/world/africa/isis-in-libya-suicide-bomber-who-killed-six-at-misrata-checkpoint-was-tunisian-says-tripoli-10287796.html

القادمة؛ وذلك لاستكمال خط تواجده الجغرافي المطل على البحر؛ بالإضافة إلى ما تداولته إعلاميًّا "حسابات مناصِرة لتنظيم الدولة"، التي تقول: "إن مقاتليه شنُّوا هجومًا على بوابة بوقرين شرقي مدينة مصراتة، أسفر عن ثلاثة قتلى من أبناء المنطقة، يوم 7 من يونيو/حزيران 2015"(1).

إن دور مصراتة محوري في مواجهة وهزيمة تنظيم الدولة ووقف تمدده؛ لذلك فإن أهداف التنظيم تصطدم بوجود قوات جيدة التسليح والتدريب هنالك؛ لكن ذلك لم يمنعه من تأسيس حملة إعلامية من خلال رسالة ذات منحيين، أيديولوجي وآخر سياسي، وجَّهَها أبو معاذ البرقاوي يدعو فيها شباب مصراتة للتضحية بأنفسهم في سبيل الله، وليس في سبيل الديمقراطية بدعم قوات فجر ليبيا، كما شرح موقفه من حكومتي طرابلس وطبرق، في رسالة بعنوان: "رسالة إلى أهل وشباب مصراتة"، جاء فيها: "وهذه النقطة موجَّهة إلى برلمان طرابلس وفجر ليبيا، فاعلموا أنه كما وصلت يد الدولة الإسلامية إلى البيضاء وطبرق بفضل الله، فإنها تستطيع الوصول إلى مصراتة وطرابلس، وقد رأيتم بعض أفعالها في طرابلس"(2).

---

(1) "تنظيم الدولة يتبنى تفجير السفارة الإيرانية في ليبيا"، **الجزيرة نت**، 22 فبراير/شباط 2015.
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/2/22/%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%8A%D8%AA%D8%A8%D9%86%D9%89-%D8%AA%D9%81%D8%AC%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7

(2) الطويل، كميل، "جهاديُّو ليبيا يقيمون فروعًا لـ "دولة الخلافة" على أنقاض "جماهيرية العقيد"،، **الحياة**، 15 إبريل/نيسان 2015.
http://alhayat.com/Articles/7808221/%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D9%8A%D9%82%D9%8A%D9%85%D9%88%D9%86-%D9%81%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D9%8B-%D9%84%D9%80--%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A9--%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B6--%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%8A%D8%AF–

وتشير عملية التفجير في فندق الكورنثيا في طرابلس، في نهاية شهر يناير/كانون الثاني 2015، إلى وجود مجموعات وخلايا موزَّعة تمثِّل خطوطًا متقدمة للتنظيم وصلت حتى طرابلس، ومهامها تحقيق هدف تكتيكي واضح؛ وهو خلق حالة من الفوضى، بنفس طريقة اشتغاله في العراق من خلال التفجيرات التي تضرب مناطق مثل العاصمة بغداد، أو التفجيرات التي تسبق عادة أي هجوم عسكري للتنظيم. وقد أُطلق على العملية اسم: "غزوة أبي أنس الليبي"، ردًّا على وفاة أبي أنس الليبي في سجنه في الولايات المتحدة الأميركية؛ ليتبنى بعد ذلك التنظيم العملية وينشر صورًا لمنفذيها.

ومن دون شك فإن عملية استهداف الفندق كانت تنطوي على أهداف سياسية وعسكرية، بسبب تواجد عمر الحاسي رئيس حكومة الإنقاذ الليبي حينها بالفندق، وكان أبو أنس الليبي من قيادات تنظيم القاعدة المعروفين، وليس من قادة تنظيم الدولة. كما تبنَّى التنظيم التفجير؛ الذي استهدف السفارة الإيرانية في العاصمة الليبية طرابلس في فبراير/شباط 2015[1].

وتظهر دلائل تمدد التنظيم في ما يُطلق عليه "ولاية فزَّان"؛ حيث عرضت مؤسسة الفرقان التابعة للتنظيم فيديو يظهر مجموعة من الأشخاص الذين قتلهم، وأسماهم "رعايا الصليب من أتباع الكنيسة الإثيوبية المحارِبة" في ولاية فزَّان، رميًا بالرصاص في شهر إبريل/نيسان 2015[2].

---

(1) "تنظيم الدولة يتبنى تفجير السفارة الإيرانية في ليبيا"، **الجزيرة نت**، 22 فبراير/شباط 2015.
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/2/22/%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%8A%D8%AA%D8%A8%D9%86%D9%89-%D8%AA%D9%81%D8%AC%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7

(2) "فيديو يُظهر قتل تنظيم الدولة إثيوبيين بليبيا"، **الجزيرة نت**، 19 إبريل/نيسان 2015.
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/4/19/%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D9%8A%D8%B8%D9%87%D8%B1-%D9%82%D8%AA%D9%84-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7

صراع أطراف الأزمة ساعد على تمدُّد التنظيم

حاولت أطراف الأزمة الليبية توظيف معطى وجود تنظيم الدولة في ليبيا لصالحها بشكل مختلف؛ متناسية امتلاكه كذلك لخيارات التمدد والاستفادة من واقع التناقض والاقتتال الداخلي بين أكبر مجموعتين عسكريتين وسياسيتين في ليبيا. في البداية كانت قوات فجر ليبيا ومعها المؤتمر الوطني يعتقدان أن طبيعة تنظيم الدولة وقتاله ضد قوات خليفة حفتر يصب في صالحهما عسكريًّا؛ ولذلك لم يبادرا إلى الاحتكاك به عسكريًّا بشكل واضح ومباشر في البداية؛ إلا أن الواقع الميداني والخسارة التي لحقت بالكتيبة 166؛ التي كلَّفها المؤتمر الوطني العام بمواجهة التنظيم في سرت، واتجاه التنظيم إلى تأمين المدينة بعد السيطرة عليها، وإقامة عرض عسكري كبير ظهر فيه مسلحون وسيارات وأسلحة متوسطة ومضادة للطائرات، وإعلان التنظيم عن أهدافه القادمة، قدَّم قراءة جديدة للوضع الميداني والعسكري الجديد. بينما عملت عملية الكرامة منذ البداية على إلصاق تهمة الإرهاب بالتنظيم، والسعي للحصول على دعم دولي لقلب ميزان القوة في ليبيا لصالحها من مدخل مواجهة التنظيم.

وقد راهنت عملية الكرامة على أنه كلما أصبحت القوى الخارجية مقتنعة بأن وجود تنظيم الدولة في ليبيا يشكِّل تهديدًا لها، فسوف يزداد احتمال تدخلها؛ علمًا بأن تجارب التنظيم في العراق وسوريا تشير إلى أن التدخل الدولي جوًّا لمواجهة التنظيم ما زال لم يُؤتِ النتائج المتوقعة على الأرض، وما إن يتوقف القصف الجوي حتى يعود التنظيم إلى نشاطه في الميدان؛ بل كلما زادت حدَّة الفوضى وجد مساحات زائدة للتمدد وفتح جبهات جديدة.

وظِّفت عملية الكرامة ورقة الإرهاب ومواجهة التنظيم، وهو ما يُدركه المؤتمر الوطني العام وفجر ليبيا؛ فعملا على سحبها منها؛ لذلك حين تبنَّى تنظيم الدولة عملية اقتحام فندق كورنثيا بطرابلس، اتجه رئيس الوزراء حينها في طرابلس، عمر الحاسي، إلى نفي أي علاقة للتنظيم بالهجوم الذي وقع، في يناير/كانون الثاني 2015، على الفندق، و"وضعت حكومة الإنقاذ الوطني عملية الاقتحام في سياق اغتيال رئيسها عمر الحاسي، موجِّهة الاتهام لمؤيدين للواء المتقاعد خليفة حفتر، ومن يقف وراءه من أطراف خارجية، في حين سارع مجلس

النواب الليبـــي في طبرق إلى المطالبة بضَمِّ ليبيا إلى الجهود الدولية الرامية لمكافحة الإرهاب، مؤكدًا أن تنظيم الدولة الإسلامية هو من يقف وراء الحادثة"[1].

استقطاب المقاتلين المحليين

بالإضافة إلى تلقي تنظيم الدولة في ليبيا كميات متوسطة من الأموال القادمة مـــن سوريا؛ فقد استقبل أيضًا عددًا من المدرِّبين العسكريين حســـب مســـؤولين في وزارة الدفاع الأميركية[2]، وقبل ممارسة أسلوبه المفضل؛ وهو تسهيل وصول المقاتلين الأجانب إلى داخل ليبيا وإدماجهم في العمل العسكري، يعمل على اســـتقطاب مقـــاتلين مـــن الفصائل المقاتلة الأخرى؛ حيث تشير تقارير إلى إرسال أبـــي بكر البغدادي لمبعوثين إلى ليبيا لاستكشاف إمكانات عقد التحالفات والتعاون مع مجموعات محلية[3].

ومع مرور الوقت تمكَّن تنظيم الدولة من ابتلاع شخصيات مهمـــة مـــن أنصـــار الشريعة؛ حيث "بايع أبو عبد الله الليبـــي، المسؤول الشرعي وقاضي ما يسمى "المحكمة الإسلامية" لتنظيم أنصار الشريعة، أبا بكر البغدادي على الخلافة، وتداولت صـــفحات على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" الخبر، فيما قالت قناة ليبيا: إن أبا عبد الله الليبـــي أعلن في تسجيل صوتي له نُشر عبر المواقع الجهادية بيعة الجماعة لتنظيم داعش"[4].

---

(1) الشلوي، هشام، "حادثة اقتحام فندق كورنثيا، ومحاولة عزل فجر ليبيـــا"، **العربـــي الجديد**، 28 يناير/كانون الثاني 2015.
http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/1/28/حادثة-اقتحام-فنـــدق-كورنثيـــا-ومحاولة-عزل-فجر-ليبيا

(2) Nissenbaum, Dion; Abi-Habib, Maria; "Islamic State Solidifies Foothold in Libya to Expand Reach", **The Wall Street Journal**, 18 May 2015.
http://www.wsj.com/articles/islamic-state-solidifies-foothold-in-libya-to-expand-reach-1431989697

(3) Faucon, Benoît; Bradley, Matt; "Islamic State Gained Strength in Libya by Co-Opting Local Jihadists", **The Wall Street Journal**, 17 February 2015.
http://www.wsj.com/articles/islamic-state-gained-strength-in-libya-by-co-opting-local-jihadists-1424217492

(4) زعيم "أنصار الشريعة" الليبـــي يبايع "بغداديَّ داعش"، موقع **بوابـــة الأوســـط**، 29 مارس/آذار 2015.
http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/67909

وهذا الاتجاه ملاحَظ كذلك في رسالة أبـــي معاذ البرقاوي الشهيرة إلى أهالي مصراتة؛ التي يظهر من خلالها سعيه لاستمالة شباب مصراتة للالتحاق بـــالتنظيم، بعد توضيح مواقفه الشرعية والسياسية تجاه أطراف الأزمة الليبية، وقد اســـتخدم عبارات من قبيل:

"مخاطبة أهل مصراتة: أُحِبُّ أن أبيِّن بعض المسائل لأهل ليبيا عامة، ولأهـــل مصراتة خاصة"، و"إلى شباب مصراتة: إن كنتم تريدون التضحية من أجل ليبيـــا، فلتكن تضحيتكم في سبيل الله، لا في سبيل المؤتمر الوطني الحاكم بالديمقراطيـــة". وكذلك "أفكلما تمدَّدت الدولة الإسلامية لبلد من بلدان المسلمين صار مجاهدوها عملاء لنظام طاغوت سبق؛ حيث إن الدولة الإسلامية تعتقد بكفر ورِدَّة الطاغوت القذافي وجنوده وأنصاره ومَنْ لفَّ لفَّهم، كما أنها تعتقد كفر المرتد المدعوَّ قذاف الدم، وكل من ناصره واصطفَّ بصفِّه". و"إن الدولة الإسلامية تعتقد بكُفر ورِدَّة برلمان طبرق وأعضائه والأجهزة الأمنية والعسكرية المنضوية تحته، كما أنها تـــرى رِدَّة الطاغوت حفتر وجيشه وأنصاره وصحواته، وكل من شاركه في قتاله ضـــد المجاهدين والمسلمين، ومن قاتل في سبيل الديمقراطية أو العلمانية أو الليبرالية".

وجرى استخدام عبارات أخرى مثل "إن الدولة الإسلامية تعتقد بكفر وردَّة المؤتمر الوطني بطرابلس، وكل الأجهزة الأمنية والعسكرية المنضوية تحتـــه وجميـــع عساكرها". و"هذه النقطة موجَّهة لبرلمان طرابلس وفجر ليبيا، فاعلموا أنه كمـــا وصلت يد الدولة الإسلامية إلى "البيضاء وطبرق" بفضـــل الله، فإنهـــا تســـتطيع الوصول إلى "مصراتة وطرابلس"، وقد رأيتم بعض أفعالها في طرابلس"[(1)].

---

(1) انظر المصدرين:

- البرقاوي، أبو معاذ، "رسالة إلى أهالي وشباب مصراتة"، موقع **أخبار المسلمين**.
http://akhbar.sa.tn/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%88-%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D8%A9-%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B0/
- إينجل، أندرو، "توسُّع تنظيم "الدولة الإسلامية" في ليبيا"، **معهد واشـــنطن**، 11 فبراير/شباط 2015.
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-islamic-states-expansion-in-libya

وقد كتب البرقاوي، في نهاية يناير/كانون الثاني 2015، مقالاً بعنـــوان: "لا تنظيم (في إشارة إلى تنظيم القاعدة على الأرجح) في ظلِّ الدولة الإسلامية"؛ حيث طرح السؤال التالي: "فما بالكم يا جنود أنصار الشريعة تتأخرون عن هذا الواجب الحتمي؟!، عليكم ببيعة الخليفة إبراهيم"[(1)].

خاتمة

تبدو البيئة الليبية في حال استمرار الانقسام، واعدة بالنسبة للتنظيم سياســيًّا وعسكريًّا؛ وإنْ كانت أرضًا غير مواتية لتشكيل حاضنة اجتماعيَّة. ويتوقَّف تمـــدد التنظيم على مدى نجاح أو فشل مخرجات الاتفاق السياسي، والتمكن من إعـــادة إدماج الجماعات المسلحة في بنية الدولة. ومن الواضح أن التنظيم سيجد صعوبات كبيرة على رأسها إشكالية الحاضنة الاجتماعية التي تستوعب تمدُّده، مع المتطلبات المتنامية لتقديم وتأمين الخدمات الاجتماعية اللازمة للمناطق التي يسيطر عليها، وفي حال فشل الحل السياسي قد تتحول ليبيا إلى مركز متقدم لعمليـــات التنظـــيم في شمال إفريقيا.

رغم أن قوة التنظيم في ليبيا ليست واضحة بشكل تام في ظل تواجد عـــدد كبير من الجماعات المسلحة، فإن التهديد الذي يمثِّله لا يمكن تجاهله أو التقليل من شأنه.

---

(1) إينجل، أندرو، "توسُّع تنظيم "الدولة الإسلامية" في ليبيـــا"، **معهـــد واشـــنطن**، 11 فبراير/شباط 2015.

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-islamic-states-expansion-in-libya

(داعش) في المجال الأوراسي:
الأبعاد والتداعيات الإقليمية

تامر بدوي

باحث متخصص في شؤون آسيا الوسطى والعلاقات الدولية

يُعتقد أن تمدد تنظيم "الدولة الإسلامية"، سيكون له تأثيرات عابرة للإقليم تتجاوز حوافَّ الشرق الأوسط لتمتد إلى إقليمي القوقاز وآسيا الوسطى. منذ تسعينات القرن الماضي بدأت الحركات الراديكالية تنمو في بلدان الإقليمين نتيجة لعدد من العوامل الاجتماعية والسياسية المركَّبة، التي أسهم بنصيب معتبر منها قمع الحكومات للمجتمعات المسلمة ما بعد السوفيتية، والذي أنتج اغترابًا لدى شرائح ليست قليلة من السكان مع تنامي ظاهرة العولمة. أصبح تأثير الصعود الراديكالي ليس بعيدًا عن المجتمعات ما بعد السوفيتية بفضل إعادة تشكُّل علاقات المجموعات الجهادية، وبناء العلاقة مع تنظيم القاعدة و"الدولة الإسلامية"، وهو ما سيكون له انعكاس على طبيعة حضور وعمل هذه التنظيمات مستقبلاً.

إن السؤال الذي نهدف إلى الإجابة عليه هنا، يتعلق بإمكانية تأثير تنظيم الدولة الإسلامية على إقليم القوقاز الذي يمتد من الحدود الشمالية لإيران حتى الحدود الجنوبية لروسيا وإقليم آسيا الوسطى المتاخم للقوقاز، والممتد من السواحل الشرقية لبحر قزوين حتى الحدود الشمالية الغربية للصين. كما نبحث مدى استفادة دول إقليمية وقارِّية، كإيران وروسيا من مثل ذلك التأثير المحتمل والقلق العام من الصعود الراديكالي بتعزيز علاقتها السياسية والأمنية بدول الإقليمين. لذلك، قد يوفِّر تأثير الدولة الإسلامية فعليًّا، أو تضخيم خطرها إعلاميًّا، فرصًا لأطراف إقليمية ترغب في توسيع نطاق نفوذها.

1 – الأمن الإقليمي في الفضاء ما بعد السوفيتي

يُعرِّف باري بوزان مجمع الأمن الإقليمي (Regional Security Complex) كالآتي: "مجموعة من الدول التي ترتبط مخاوفها الأمنية الرئيسية ببعضها البعض بصورة لا تجعل من إدراك تهديدات أمنها القومي بصورة منفصلة عن الأخرى أمرًا ممكنًا". كذلك هناك تعريف آخر مشابِه لذات المفهوم: "مجموعة من الوحدات التي تصبح عمليات الأمننة (Securitization)، ومسارات نزع/تفكيك الأمننة (De-Securitization) الخاصة بها متداخلة بحيث لا يمكن تحليل مشكلاتها الأمنية بصورة منفردة"[1]. وتتكون مجامع الأمن الإقليمية من سلسلة من أنماط التنافس، والتوازنات، وسلسلة من التحالفات والعداءات بين القوى الفاعلة داخل الإقليم.

يتساءل باري بوزان وولاي وايايفر، صاحبا مفهوم مجمع الأمن الإقليمي (RSC)، في كتاب "أقاليم وقوى: بنية الأمن الدولي" (Regions and Powers: The Structure of International Security) الصادر في عام 2003: هل يجب التعامل مع آسيا الوسطى والقوقاز كإقليم واحد؟ يرى المؤلِّفان أن المنطقتين تشتركان في عائلة اللغات التركية واللغة الروسية بالإضافة إلى ميراث سوفيتي ممتد ولكنهما مع ذلك منفصلتان نسبيًّا. بينما يوحدهما بحر قزوين فيما يخص الموارد الهيدروكربونية والصيد، لا تتسم علاقاتهما بـ "الأمننة" الكافية. ووفقًا لبوزان، بعد تقسيم مناطق البحر وحلِّ النزاع القائم سيكون هناك القليل مما يربط بين المنطقتين. بناءً على ذلك، يرى بوزان أنهما يشكِّلان مجامع جزئية (Sub-complexes) متمايزة عن بعضها[2].

يمكن إعادة مراجعة رؤية بوزان وولاي من خلال ملاحظة أربعة عوامل تجعل منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز في الوقت الحالي أكثر ارتباطًا مما مضى، وهو ما سيكون له تأثير كبير فيما يتعلق بحضور تنظيم "الدولة الإسلامية" في هذه المنطقة:

---

(1) Buzan, B. Waever, O. *Regions and Powers: The Structure of International Security*, (Cambridge University Press, 2003), p. 44

(2) Ibid, p. 419.

- **الانسحاب الأميركي من أفغانستان**: مع انسحاب واشنطن وقوات التحالف وتقليل تواجدهم تدريجيًّا في أفغانستان، تصبح دول آسيا الوسطى والقوقاز أكثر قلقًا من الفراغ الأمني المترتب والذي قد يتيح للقوى الراديكالية مساحة أكبر للحركة خاصة أن مجموعات راديكالية في باكستان قد أعلنت مبايعتها لتنظيم الدولة.
- **تحولات في شبكات الجهاد العالمي**: تشهد العلاقات بين القوى مرحلة تحولات في علاقات القوى الجهادية ببعضها من خلال صعود تنظيم "الدولة الإسلامية" ومنافسته تنظيم القاعدة بتنازع ولاءات التنظيمات والفصائل، وهو ما سينعكس بدوره على المنطقتين.
- **الممرات التجارية وخطوط الطاقة**: صحيح أن الأهمية "الطاقوية" لمنطقة بحر قزوين تراجعت نسبيًّا مع صعود تكنولوجيا استخراج النفط والغاز الأحفوريين ولكن تظل المنطقة مهمة بالنسبة للاتحاد الأوروبي في خطط أمن الطاقة، مع تعرض الأمن "الطاقوي" للدول الشرقية والوسطى من الاتحاد لتهديدات روسية. والأهم، أن مبادرات طرق الحرير المختلفة باتت تدفع بالمنطقتين نحو الاندماج الإقليمي (Regional Integration) تدريجيًّا. ومع تقارب المنطقتين جيو-اقتصاديًّا ستتسع مجالات التنافس والاعتماد الأمني.
- **انعكاسات الأزمة الأوكرانية**: مع تصاعد التوترات بين روسيا والغرب في أوكرانيا تصبح هناك احتمالات لتوسيع ساحة الصراع ونقله إلى جبهات أخرى وخاصة منطقتي بحر قزوين وجنوب القوقاز. في القمة الأخيرة للدول المطلة على بحر قزوين قادت كل من روسيا وإيران إعلانًا يقضي بعدم دخول قوات أجنبية إلى البحر (أي فعليًّا قوات حلف الناتو)؛ وهو الأمر الذي يشير إلى تصاعد أمننة البحر والمناطق المحيطة على خلفية توتر العلاقات بين روسيا والغرب.

2 - الحالة الإسلاموية في الفضاء ما بعد السوفيتي

من الضروري عند تناول الدور السياسي للحركات الإسلاموية التي تنتمي إلى المجتمعات المسلمة ما بعد السوفيتية، محاولة تصنيف الحركات دون السقوط في إشكال التعميم الذي يقع فيه تيار عريض من الخطابات الأمنية الراصدة للحالة الإسلاموية في هذه المنطقة، والذي يترتب عليه سلسلة من الاستراتيجيات غير الدقيقة على مستوى صنع القرار. من الشائع في الخطاب الأمني الراصد لهذه الحركات في الإقليمين الدمج بين "الأسلمة" (Islamicization) و"التطرف" (Radicalization)، والدمج بين "الإسلام السياسي" (Political Islam) وما يسمى بـ "الإسلام المتطرف" (Radical Islam). ويُلاحَظ أن تيارًا عريضًا من الخطابات الأمنية يبدو فاقدًا للتمييز بين التنظيمات التي تركّز في عملها على النشاط الدعوى وتلك التي تركّز على السياسي[1].

صحيح أن المجتمعات المسلمة في الإقليمين بعد انهيار الاتحاد السوفيتي شهدت اتجاهًا إلى الإسلام كإطار هوياتي وشهدت المزيد من الإقبال بشكل عام على أداء الشعائر الإسلامية، ولم يغب المكوّن الإسلامي عن هذه المجتمعات حتى تحت سلطة الاتحاد السوفيتي ذاته مع فرضه ضوابط صارمة على دور الدِّين في المجال العام. وبحسب دراسات، بالرغم من أن حرية التعبير وممارسة الشعائر شهدت قمعًا من قبل الاتحاد السوفيتي في عشرينات وثلاثينات القرن الماضي، سعت موسكو إلى تحييد الدِّين بدلاً من قمعه أو القضاء عليه تمامًا في الخمسينات عبر مأسسته بل وأتاحت السلطات نشاط بعض الجماعات الدعوية بحذر لاحقًا حتى شهد الوضع تحسنًا نسبيًّا في نهاية الثمانينات التي نشطت فيها روابط وجماعات دعوية بصورة أكبر[2].

---

(1) Heathershaw, John; Montgomery, David W.; "The Myth of Post-Soviet Muslim Radicalization in the Central Asian Republics", **Chatham House**, November 2014, p. 6.
http://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/field/field_document/20141111PostSovietRadicalizationHeathershawMontgomery.pdf

(2) Heathershaw, Montgomery, "The Myth of Post-Soviet Muslim Radicalization in the Central Asian Republics", p. 4.

نهدف هنا إلى ضرورة التمييز بين الاتجاهات الإسلاموية المختلفة بشكل خاص في القوقاز وآسيا الوسطى؛ لأن توسع دور العناصر المسلحة القادمة من بلدان الإقليمين إلى الشرق الأوسط بات يولِّد نزوعًا أكثر إلى إطلاق تعميمات وعمليات سوء تمثيل في الخطابات الأمنية والإعلامية.

3 – المكون القوقازي في الصراع شرق الأوسطي

تم توجيه الانتباه أكثر إلى خطر العناصر القوقازية المسلحة (والشيشانية بشكل خاص) –على الرغم من مشاركتها المبكرة في الصراع السوري– عندما نشر مقاتلون تابعون لتنظيم الدولة في العام 2014 مقطع فيديو مسجلاً يتوعد بضمِّ الشيشان إلى الخلافة وتحرير منطقة القوقاز. جاء ذلك المقطع بعد استيلاء عناصر التنظيم على طائرة حربية روسية في سوريا. أثار مقطع الفيديو مخاوف من تنفيذ عمليات من قبل عناصر تنظيم الدولة في شمال القوقاز والعمق الروسي.

ومن بين صفوف الجهاديين الأجانب على الساحة السورية والعراقية، هناك تقديرات تشير إلى مشاركة تتراوح بين ألف إلى ما يزيد عن ثلاثة آلاف عنصر قوقازي في الفصائل والجماعات المقاتلة في سوريا والعراق (سواء التابعة لتنظيم الدولة أو جبهة النصرة). ينقسم الوجود القوقازي المسلح بين مقاتلين قادمين من الشيشان، وجورجيا، وداغستان، وأذربيجان. كذلك ينقسمون بين قادم من البلدان الأصلية وقادم من بلدان المهجر (أوروبا، جورجيا، تركيا). بحسب مراقبين، أتى الكثير من المقاتلين الشيشانيين المقيمين في أوروبا إلى الشرق الأوسط في 2012–2013، وسافر الكثير من الدارسين الشيشان للعلوم الشرعية من بلدان الشرق الأوسط لسوريا. كذلك سافر الكثير منهم في 2014 من غروزني إلى تركيا مباشرة، ويستخدم العديد منهم البوسنة وكوسوفا كمعابر للانتقال[1].

تتميز المجموعات الشيشانية بقدرة عالية على التنظيم الذاتي وهو ما يضيف

---

(1) Vatchagaev, Mairbek, "Recruits From Chechnya and Central Asia Bolster Ranks of Islamic State", **Jamestown Foundation**, 4 September 2014. http://www.jamestown.org/programs/nc/single/?tx_ttnews%5Btt_news%5D=42786&tx_ttnews%5BbackPid%5D=759&no_cache=1

المزيد من الخبرات إلى الجهاديين العرب المقاتلين إلى جانب تنظيم الدولة. كذلك تتميز العناصر الشيشانية بمهارات اكتسبتها خلال التسعينات في مجالات الحرب النفسية، والخداع البصري، والحرب الإلكترونية[1]. بذلك يصبح العنصر الشيشاني عنصرًا مهمًّا في تنظيم "الدولة الإسلامية" على الرغم من قلّته العددية مقارنة بالمكونات الإثنية الأخرى في التنظيم (المقصود هنا خبرة العنصر الشيشاني في ساحات القتال وليس انتماءه إلى الشيشان في حدِّ ذاته).

التنظيمات الشيشانية

هناك أربعة تنظيمات رئيسية تنشط في سوريا والعراق تنقسم بين تنظيمات مستقلة وأخرى تتبع تنظيم الدولة وجبهة النصرة:

- **جيش المهاجرين والأنصار (JMA)**: يُعد هذا التنظيم من أبرز المجموعات المقاتلة في سوريا والمنضمة لتنظيم الدولة الإسلامية. نشأ التنظيم من مجموعة كتيبة المهاجرين التي ظهرت في سبتمبر/أيلول 2012 في حلب والتي كان يقودها أبو عمر الشيشاني (تارخان باتيراشفيلي). بعد اندماج المجموعة مع مجموعات شيشانية أخرى تحت اسم جيش المهاجرين والأنصار، في مارس/آذار 2013، أصبح أبو عمر الشيشاني قائدًا للتنظيم. وبين أواخر عام 2013 وبدايات 2014 انضم أبو عمر الشيشاني إلى تنظيم الدولة[2]. عُيِّن الشيشاني في سوريا قائدًا للمنطقة الشمالية في التنظيم ثم القائد العام لقوات التنظيم. وقالت مصادر كردية إنها قتلت الشيشاني في معارك قرب سدِّ الموصل شمال غربي الموصل في السابع من آب/أغسطس 2015.

---

(1) Karasik, Theodore, “The Chechen factor in the Islamic State: The immediate threat to the Russian Federation”, **Azeri Daily**, 21 September 2014. http://azeridaily.com/analytics/1091

(2) Steinberg, Guido, “A Chechen al-Qaeda? Caucasian Groups Further Internationalise the Syrian Struggle”, **swp-berlin**, June 2014, p. 4. http://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/comments/2014C31_sbg.pdf

- **المجموعة الأولى المنشقة عن جيش المهاجرين والأنصار**: أثار انضمام أبي عمر الشيشاني إلى تنظيم الدولة انشقاقًا في صفوف جيش المهاجرين والأنصار. واعتراضًا على بيعة أبي عمر، انفصل صلاح الدين الشيشاني، في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، عن أبي عمر الشيشاني بمجموعته تحت نفس اسم الجيش ولكن يضاف إليه "إمارة القوقاز الإسلامية". يعود سبب انفصال صلاح الدين الشيشاني إلى ما رآه من تناقض بين بيعته لأبي بكر البغدادي وبيعته لـ "دوكو عمروف" قائد إمارة القوقاز الإسلامية. بدأت المجموعة المنشقة في التنسيق العسكري مع جبهة النصرة ولكن دون الدخول في معارك ضد تنظيم الدولة. وهناك تقارير متداولة تشير إلى حدوث انشقاق في صفوف الجيش لصالح مجموعة أبي عمر الشيشاني المنضمة لتنظيم الدولة[1].
- **المجموعة الثانية المنشقة عن جيش المهاجرين والأنصار**: يقود الجماعة الثانية المنشقة سيف الدين الشيشاني الذي انضم إلى جبهة النصرة في أواخر عام 2013. جاء سيف الدين إلى سوريا في أواخر عام 2012 أو بدايات 2013، وانضم إلى مجموعة المهاجرين التي كان يقودها أبو عمر حتى أصبح الرجل الثاني في المجموعة. انشق سيف الدين عن أبي عمر بين شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب 2013، وبايع جبهة النصرة في نوفمبر/تشرين الثاني من 2013[2].
- **تنظيم جند الشام**: يُعدُّ تنظيم جند الشام من التنظيمات القليلة التي استطاعت الحفاظ على استقلالها بالرغم من تنسيقها مع جبهة النصرة وتنظيم "الدولة الإسلامية". ويقود التنظيمَ أبو وليد (المعروف بمسلم الشيشاني أو مسلم مارجوشفيلي) الذي عمل مع القائد السعودي ثامر

(1) Steinberg, Guido, “A Chechen al-Qaeda? Caucasian Groups Further Internationalise the Syrian Struggle”, p. 4.

(2) Ibid, p. 5.

السويلم (المعروف بخطاب) في الحرب الشيشانية الثانية. يعتبر هذا التنظيم من التنظيمات الشيشانية القوية التي تدير عملياتها في شمال سوريا[1].

العنصر الأذري

بالنسبة للجهاديين الأذريين فيشاركون بشكل ملحوظ في القتال إلى جانب تنظيم الدولة وإن لم يبلغ عددهم الآلاف على غرار الشيشانيين ليبقوا في حدود المئات (هناك مراقبون يشيرون إلى أن عددهم يصل إلى ثلاثمائة مقاتل أو أكثر). وكما فعل مع الشيشان، لم يستثنِ تنظيم "الدولة الإسلامية" أذربيجان من خطابه؛ فقد صرَّح عبد الوحيد خضير، المسؤول الأمني العام، بأن التنظيم سيصل إلى أذربيجان في المستقبل القريب وسيعاقب الحكومات الشيوعية في باكو، وتبليسي، وموسكو. كما أشار إلى أن حقول نفط باكو ستكون تحت سلطة تنظيم الدولة[2].

فضلاً عن العنصر الشيشاني والأذري، هناك تقارير تشير إلى مشاركة مقاتلين تتار من منطقتي الفولجا والقرم في الصراع السوري.

على الرغم من التواجد القوقازي في تنظيم الدولة، هناك عدد كبير من العناصر الجهادية القوقازية في الصف الموالي للنصرة وتنظيم القاعدة بشكل عام. يُشار إلى أن تنظيم الدولة بات يجذب المزيد من القوقازيين مؤخرًا على حساب النصرة. وتبقى احتمالات المصالحة بين تنظيم الدولة وجبهة النصرة (وتنظيم القاعدة ضمنيًّا) قائمة والتي يمكن حينئذ أن يبرز خطرها مع عودة العناصر القوقازية للتلاحم مجددًا في مجموعات موحدة أو فصائل متحالفة تنسق بينها بفاعلية أكبر.

---

(1) Steinberg, Guido, “A Chechen al-Qaeda? Caucasian Groups Further Internationalise the Syrian Struggle”, p. 5.

(2) Karasik, Theodore, “The impact of ISIL on Azerbaijan”, **Azeri Daily**, 1 November 2014.
http://azeridaily.com/analytics/2066

4 - حضور تنظيمات من آسيا الوسطى في الصراع الدائر

مثل نظرائهم القوقازيين (خاصة الشيشانيين)، يتمتع المقاتلون القادمون من آسيا الوسطى إلى سوريا وخاصة الأوزبك بخبرات عمليَّتية من خلال اندماجهم في شبكات الجهاد العالمية، وحضورهم في مواقع قتالية عديدة (أفغانستان وباكستان) فضلاً عن تنفيذهم العديد من العمليات على المستوى المحلي والإقليمي سابقًا. هناك تقارير تشير إلى عمليات تدريب للعديد من المقاتلين الأوزبك تجري حاليًا على الحدود الأفغانية-الباكستانية تمهيدًا لإرسالهم إلى سوريا والعراق[1].

يعد تنظيم "الحركة الإسلامية في أوزبكستان" أحد أبرز تلك التنظيمات وسط الآسيوية المشاركة في ساحة الصراع بالشام والعراق التي أعلنت مؤخرًا عن دعمها لتنظيم "الدولة الإسلامية". بدأت الحركة الإسلامية في أوزبكستان كجماعة دعوية في وادي فرغانة ولكن بعد استقلال طشقند وصعود حدَّة قمع الحركات الدينية أصبح للحركة أجندة سياسية. استطاعت الحركة تعزيز بنائها التنظيمي بعد الانتقال إلى طاجيكستان أثناء فترة الحرب الأهلية التي امتدت من عام 1992 إلى عام 1997 لتنتقل بعد انتهاء الحرب الأهلية إلى أفغانستان في عام 1998. خلال فترة بقائها في طاجيكستان كانت الحركة تستهدف إسقاط النظام الأوزبكي وإقامة دولة إسلامية ولكن بعد انتقالها إلى أفغانستان تراجع هدف إسقاط الدولة لصالح أجندة جهاد عالمية. بعد الغزو الأميركي لأفغانستان انتقلت الحركة إلى وزيرستان لتتوثق علاقاتها بطالبان باكستان[2].

هناك أيضًا كتيبة الإمام البخاري الأوزبكية التابعة لتنظيم "الدولة الإسلامية" التي برز حضورها على الساحة السورية. يشير مراقبون إلى أن الكثير من الأوزبك

---

(1) "حركة أوزبكستان الإسلامية تنضمُّ إلى داعش", **العربي الجديد**, 10 أكتوبر/تشرين الأول 2014.

http://www.alaraby.co.uk/politics/bf286e98-ac70-45c2-af75-d359d3e53d06

(2) Balci, Bayram, “From Fergana Valley to Syria—the Transformation of Central Asian Radical Islam”, **Carnegie Moscow Center**, 25 July 2014.
http://carnegie.ru/eurasiaoutlook/?fa=56252

المشاركين في الصراع الدائر أتوا من المهجر وخاصة روسيا، وقرغيزستان، وتركيا، والسعودية[1].

5 – كيف يمكن أن يؤثِّر العائدون على الأمن الإقليمي؟

على أثر القلق من انتشار واختراق أفراد التنظيم لروسيا، شنَّت أجهزة الأمن الروسية حملة اعتقالات واسعة (وُصفت بأنها عنصرية وتعسفية) كان أبرزها في يوم 23 أكتوبر/تشرين الأول الذي اعتقلت فيه 7 آلاف فرد تقريبًا في موسكو وأغلقت في اليوم التالي 32 موقعًا إلكترونيًّا روسيًّا يُروِّج لتنظيم الدولة[2]. شرعت أذربيجان في حملة اعتقالات لأنصار وأعضاء التنظيم في الداخل أسفرت عن القبض على 26 أذريًّا في شهر سبتمبر/أيلول من العام 2014. كذلك شدَّدت دول في وسط آسيا مثل قرغيزستان وأوزبكستان من قبضتها الأمنية. ولكن بقدر ما تسعى سياسات مكافحة الإرهاب في هذه الدول إلى اقتلاع الخطر الراديكالي، تصبح هذه السياسات التي تتحوَّل لممارسات تعسفية، سببًا في إعادة إنتاج الراديكالية في هذه المجتمعات مع الاتجاه إلى التضييق أكثر على الممارسات الدينية والتضييق على دور الدِّين في المجال العام.

من المرجَّح أن المقاتلين مع تنظيم "الدولة الإسلامية" سيكون لهم تأثير (وإن لم يكن خطرًا وشيكًا) على بلدانهم (بلدانهم الأصلية أو المهجر) عند العودة إليها سواء عبر الاشتراك في دعم تنظيمات راديكالية أو تأسيس تنظيمات جديدة أو حتى تجنيد مقاتلين جدد للتوجه إلى الشرق الأوسط. وهناك مخاوف من تعرض منشآت وممرات حيوية في القوقاز، وآسيا الوسطى، وروسيا لهجمات من قبل تنظيم "الدولة الإسلامية". كذلك تظل النظم الحاكمة قلقة من محاولات محتملة

---

(1) Balci, Bayram, "From Fergana Valley to Syria—the Transformation of Central Asian Radical Islam", **Carnegie Moscow Center**, 25 July 2014.

(2) Vatchagaev, Mairbek, "Moscow Suddenly Shows Concern About the Growing Influence in Russia of Islamic State", **Jamestown Foundation**, 21 October 2014.
http://www.jamestown.org/single/?tx_ttnews%5Btt_news%5D=43028&no_cache=1#.VGasYvmUe6I

لقلب نظام الحكم أو اغتيالات على نطاق واسع. وهناك احتمالية لتحقق تلك التهديدات على الأرض إلا أن هناك عائقيْن بالنسبة لعناصر تنظيم "الدولة الإسلامية":

- **الأول**: زيادة التنسيق الأمني بين دول الجوار وتأمين الحدود خاصة في شمال القوقاز (الشيشان وداغستان)؛ وهو ما يجعل اختراق الحدود والمعابر الحدودية صعبًا نسبيًّا.
- **الثاني**: العلاقة الإشكالية بين المجموعات والفصائل التي توالي تنظيم القاعدة وتلك التي أصبحت توالي تنظيم "الدولة الإسلامية". أصبحت الولاءات مشتتة بين مجموعتين وهو ما سيترك أثرًا على طبيعية التنسيق بين المجموعات في هذه البلدان.

هناك سيناريو محتمل قد تجد فيه المجموعات التابعة لتنظيم "الدولة الإسلامية" المناخ الملائم لتنفيذ عمليات في آسيا الوسطى، والقوقاز، والعمق الروسي، ألا وهو التدخل الروسي المباشر أو الضمني عبر دعم انقلابات أو حركات انفصالية. وفقًا لهذا السيناريو سيتمكن تنظيم الدولة من استغلال الفراغ الأمني لتنفيذ هجمات على نطاق واسع ضد أهداف حيوية (منشآت حكومية، دبلوماسية، مجمعات أمنية-عسكرية، والأهم أنابيب الطاقة). وهناك دولتان من الوارد أن يتحقق فيهما سيناريو مماثل في المستقبل على خلفية التدخل الروسي في شرق أوكرانيا، هما:

- **كازاخستان**

هناك مخاوف في الوقت الحالي من دعم روسي محتمل لمشروع انفصالي في كازاخستان تقوده الأقلية الإثنية الروسية في شمال البلاد على غرار أوكرانيا؛ ففي عام 1992 اقترح نائب رئيس الوزراء الروسي، ميخائيل بولتورينين، على الرئيس الروسي آنذاك، بوريس يلتسن، إقامة منطقة روسية مستقلة في شمال شرق كازاخستان تحت اسم "جمهورية إيرتش" لتجمع الروس الذين أرسلتهم موسكو إلى كازاخستان بعد عام 1917. لم يجد المقترح قبولاً لدي الرئيس الروسي آنذاك، ولكن بانتقال عدد كبير من الروس إلى روسيا بدأ التساؤل مؤخرًا عن الوضع

الحقوقي للروس في أستانا[1]. يعتمد مثل هذا السيناريو على الخط الذي ستسير عليه أستانا في التعاطي مع خطط روسيا الأوراسية ومستقبل توازنات موسكو-بكين-واشنطن، ولكن ليس من المرجح أن يتحقق هذا السيناريو على المدى القريب أو المتوسط وإن ظلت هناك احتمالات قائمة.

• جورجيا

على عكس كازاخستان، تبدو جورجيا التي تم اجتياحها من قِبل موسكو في عام 2008 أقرب إلى تدخل روسي مباشر أو غير مباشر. شهدت العلاقات بين موسكو وتبليسي في الفترة الأخيرة توترًا؛ حيث أنهتْ روسيا مؤخرًا من جانبها اتفاقية التجارة الحرة على خلفية استمرار جورجيا في طموحاتها الأورو-آسيوية. هناك تقارير متداولة عن خطط روسيَّة لتقسيم جورجيا إلى قسمين وهناك ما يشير إلى رغبة روسيا في ابتلاع أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. مثل كازاخستان، تعتمد خطط روسيا تجاه جورجيا على المسار الذي ستستمر فيه تبليسي بعد الأزمة الأوكرانية وتوازنات موسكو-واشنطن على الساحة الإقليمية الدولية.

تعد أنابيب الغاز والنفط -كما سبق وأن ذكرنا- هي الأكثر عرضة لهجمات من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في القوقاز وآسيا الوسطى. إصابة هذه الخطوط ستؤثر بدرجة ما على الأمن الطاقوي للمستوردين. بصورة رئيسية هناك ثلاثة لاعبين قد يتأثرون بهجمات مماثلة: الصين، وروسيا، وتركيا. يمكن حصر أهم خطوط الأنابيب كالآتي:

- **خطوط نفط وغاز (BTE) و(BTC)**: يسير خط غاز جنوب القوقاز من باكو مرورًا بتبليسي حتى أرضروم التركية وبالتوازي معه يسير خط نفط ينتهي في ميناء جيهان التركي. يلعب خط الغاز دورًا معتبرًا في

(1) Goble, Paul, “How Moscow Is Playing the Russian Autonomy Card in Kazakhstan”, **Jamestown Foundation**, 21 October 2014.
http://www.jamestown.org/regions/centralasia/single/?tx_ttnews%5Btt_news%5D=42976&tx_ttnews%5BbackPid%5D=53&cHash=032a65d881b31975ea01d278b06c5004#.VGZAUvmUe6I

الوفاء بجزء كبير من الطلب التركي على الغاز الطبيعي، وهو أول خط غاز أذري يتفادى روسيا. وكذلك خط نفط (BTC) صاحب الأهمية المماثلة في نقل النفط الأذري إلى الأسواق العالمية عبر مسار يتفادى روسيا. تكمن نقاط ضعف الخطين في مرورهما على ثلاث دول (ليس خطًّا مباشرًا) مما يجعلهما عرضة أكثر لعمليات تخريب. في أذربيجان تنشط جماعات راديكالية من المحتمل أن تشنَّ هجمات على الخطوط، وفي جورجيا قد تصبح الخطوط عرضة لهجمات في حال نشوب حرب أهلية بدعم من روسيا[1].

- **خط غاز آسيا الوسطى–الصين**: يعد هذا الخط –الذي يتكون من ثلاثة أنابيب– من أهم الخطوط التي تُغذِّي غرب الصين بالغاز الطبيعي. يبدأ الخط من تركمانستان مرورًا بأوزبكستان وكازاخستان حتى غرب الصين. للخط أيضًا ذات نقطة الضعف وهو عبوره من خلال مساحات جغرافية واسعة تجعله عرضة أكثر لهجمات تخريبية.
- **خط نفط باكو–نوفوروسيسك (Baku-Novorossiysk)**: يبدأ هذا الخط من العاصمة الأذربيجانية باكو ويمر بداغستان والعاصمة الشيشانية غروزني حتى ميناء نوفوروسيسك الروسي المُطل على البحر الأسود. ينقل الخط أيضًا النفط الكازاخستاني والتركماني من بحر قزوين عبر ميناء محج قلعة الداغستاني الذي تُنقل له شحنات النفط عبر ناقلات بحرية. قد تصبح شبكات الخطوط هذه عرضة لهجمات من مجموعات قوقازية تابعة لتنظيم الدولة.

(1) للمزيد من المعلومات عن دور الطاقة في جنوب القوقاز يمكن العودة لتقرير للباحث تامر بدوي، "التوتر الإيراني–الأذري: الطاقة تعيد رسم الخارطة الجيوسياسية"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.
http://studies.aljazeera.net/reports/2013/11/201311196273252194.htm

6 – كيف تستغل قوى إقليمية خطر صعود تنظيم الدولة؟

على المستوى الإقليمي في المحيط الأوراسي، هناك دول إقليمية ترى في صعود خطر تنظيم "الدولة الإسلامية" في الشرق الأوسط واحتمالات انعكاسه على القوقاز وآسيا الوسطى فرصة لتعزيز علاقاتها السياسية والأمنية في إطار مشروعاتها الاستراتيجية. تبرز في هذا السياق دولتان بشكل خاص، هما: إيران وروسيا.

- **إيران**

بعد اتفاق جنيف النووي بين إيران والقوى الغربية في العام الماضي وجولات المفاوضات التي تلتها بدأت طهران تتطلع إلى لعب دور أكبر في محيطها الأوراسي من خلال منظمة شنغهاي للتعاون (SCO)؛ حيث شهد الخطاب الإيراني فيها تحولاً من عهد الرئيس أحمدي نجاد إلى عهد الرئيس حسن روحاني وبدأت طهران تقدم فيه نفسها كشريك وفاعل أمني في الإقليم وكممر اقتصادي لا يمكن تجاوزه.

مع صعود خطر تنظيم الدولة في المجال الأوراسي واتساع اختلافات أنقرة مع حلفائها من الناتو، ساعدت هذه التطورات طهران في تقديم نفسها كشريك إقليمي بدلاً من تركيا التي تتمتع بعلاقات ممتدة مع دول آسيا الوسطى والقوقاز بفضل الرابطة القومية. في مقابل ما كان يتم تصويره إعلاميًّا من عدم رغبة تركيا في التدخل لإنقاذ أكراد عين العرب من زحف تنظيم الدولة، تُصوِّر إيران نفسها كشريك للمجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب في سوريا والعراق إلى دول آسيا الوسطى والقوقاز. إذًا كمنافس لأنقرة، تحاول إيران توظيف الوضع الإقليمي في الشرق الأوسط لصالحها بمنافسة تركيا في جوارها الشرقي.

منذ بداية التقارب الإيراني-الغربي تحاول طهران تحسين علاقاتها بباكو وزيادة التنسيق الأمني معها. في هذا السياق، تحاول موسكو مؤخرًا مغازلة باكو لدمجها في مشروعاتها الاقتصادية الأوراسية. بذلك قد يكون هناك اتجاه لجذب أذربيجان إلى محور إيراني-روسي بعيدًا عن تركيا في ظل ضغوط أميركية وأوروبية على باكو فيما يخص ملف حقوق الإنسان.

على غرار أذربيجان، شهدت العلاقات بين إيران وتركمانستان مؤخرًا تطورًا كبيرًا؛ حيث التقى وزيرا دفاع البلدين في 16 سبتمبر/أيلول من العام 2014، وتكتسب الزيارة أهميتها لكون آخر لقاء بين وزيري دفاع البلدين جرى في عام 1991. كذلك، شهدت العلاقات بين إيران وطاجيكستان، وكازاخستان، وأوزبكستان تطورًا كبيرًا في الفترة الأخيرة. بذلك سيسهم خطر صعود الدولة الإسلامية في تعزيز موقع إيران في المجال الأوراسي كشريك أمني.

• روسيا

هناك عدد من العوامل الإقليمية والدولية التي تجعل موسكو ترغب في إعادة التشابك مع محيطها الأوراسي، وهذه العوامل هي:

1- مكافحة النفوذ الأمني والعسكري للغرب في آسيا الوسطى والقوقاز وخاصة بعد الأزمة الأوكرانية.
2- تفعيل حضورها في ظل صعود الدور الصيني في الفضاء ما بعد السوفيتي ولكن باستراتيجيات تختلف مع تلك المستخدمة مع القوى الغربية.

في إطار مشروع الرئيس بوتين لتشكيل ما يُسمَّى بـ "العالم الروسي" (Russkiy mir)، تحاول موسكو جذب الدول ما بعد السوفيتية إلى مدارها عبر مجموعة من المؤسسات الأمنية والاقتصادية كمنظمة شنغهاي للتعاون (SCO)، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO)، والاتحاد الجمركي الأوراسي (ECU)، وأقدمهم اتحاد الدول المستقلة (CIS).

مع صعود خطر تنظيم الدولة يحاول الكرملين استغلال مخاوف الدول ما بعد السوفيتية الضعيفة تجاه الصعود الراديكالي لدفعها تجاه تفعيل تعاونهما في إطار المبادرات الأمنية المشتركة لتوسع من خلالها انتشار قوتها على الأرض لحماية الحدود والمنشآت الحيوية (خاصة خطوط النفط والغاز). في المقابل، لدى دول الإقليميْن مخاوف من تكرار السيناريوهات الجورجية والأوكرانية بحيث تنتهي الحال بابتلاع أجزاء من هذه الدول من قِبل روسيا.

كما سبق وذكرنا، يبدو أن هناك "محورًا" في طريقه للتشــكل في جنــوب القوقاز بين روسيا وإيران من خلال توافق على المستوى الجيو-اقتصادي، وكذلك على المستوى الأمني والاستراتيجي في مكافحة نفوذ الناتو في منطقة بحر قزوين.

خاتمة

لا تقتصر مسألة امتداد الخطر الراديكالي لــ (داعش) إلى القوقــاز وآســيا الوسطى على الأخطار الأمنية ولكنها تمتد إلى ما يمكن أن تسهم فيه من توسع أو انكماش لدول إقليمية في جوارها الجغرافي.

كذلك سيسهم صعود خطر تنظيم الدولة الإسلامية في التضييق أكثر علــى الممارسة الدينية في المجال العام؛ وهو ما يعني أن أدوات علاج واستئصال الإرهاب التقليدية قد تعيد إنتاجه في مجتمعات هذه الدول ما لم يتم صياغة استراتيجية شاملة تتضمن إصلاحات سياسية نحو الدمقرطة والمزيد مــن الحريــات وإصــلاحات اقتصادية وتنموية تؤدي إلى المزيد من الشفافية والعدالة الاجتماعية. على المستوى الإقليمي والدولي تحتاج دول آسيا الوسطى والقوقاز إلى المزيد من التعاون الأمــني والاستخباري لمراقبة تحركات عناصر تنظيم الدولة الإسلامية على نطاق أوسع.

الفصل الرابع

"التحالف الدولي"
ومستقبل تنظيم الدولة

لغز البقاء والتمدد: كيف يصمد ويقاتل تنظيم الدولة؟

عمر عاشور

الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية: اختلال الفرضيات وتناقض الاستراتيجيات

محمد أبو رمان

لغز البقاء والتمدد:
كيف يصمد ويقاتل تنظيم الدولة؟

د. عمر عاشور

مدير برنامج الدراسات العليا في سياسة الشرق الأوسط

بجامعة إكستر البريطانية

بعد أكثر من سبعة عشر شهرًا للحملة الجوية على "تنظيم الدولة" بقيادة الولايات المتحدة، وبعد تعدد الهجمات البرية عليه من أطراف مختلفة وأحيانًا متصارعة، لا يزال التنظيم قادرًا على البقاء والتمدد. وتأتي هذ النتيجة المحيرة رغم قلّة عدده وعتاده مقارنةً بأعداد وعتاد أعدائه، وكذلك رغم الخسائر الكبيرة التي مُنِيَ بها منذ أوائل عام 2015.

في يونيو/حزيران 2015، أكَّد نائب وزير الخارجية الأميركي -أنطوني بلينكن- أن ضربات التحالف دمَّرت أكثر من 6200 هدف لتنظيم الدولة، وقتلت أكثر من 10 آلاف من مقاتليه منذ بدء الغارات الجوية في سبتمبر/أيلول 2014، بينما حَدَّثَ البنتاغون هذه التقديرات، في ديسمبر/كانون الثاني 2015، ليؤكد أن القوات الجوية الأميركية وحدها أغارت أكثر من 8600 مرة، وألقت خلال الغارات أكثر من 28 ألف قنبلة على مواقع التنظيم في العراق وسوريا، أي حوالي 60 قنبلة و17 هجومًا جويًّا بصورة يومية لمدة تقترب من عام ونصف[1]. وقد قدَّر البنتاغون قتلى تنظيم

---

(1) Schaltz, Bryan. "The Pentagon Says It Has Killed 20,000 ISIS Fighters-and Just 6 Civilians." **Mother Jones**, 23 December 2015. http://www.motherjones.com/politics/2015/12/united-states-isis-bombing-civilian-deaths

الدولة خلال سبعةَ عشرَ شهرًا الأخيرة بعشرين ألف قتيل، بينما لم يعترف إلا بقتـــل ستة مدنيين "خطأً"[1]. وفي ديسمبر/كانون الأول 2015، قدَّر الرئيس الأميركـــي – باراك أوباما– خسائر التنظيم بـــ 40٪ من أراضيه في العراق[2]، بينما قدَّرت تقـــارير أخرى، صدرت من مراكز أبحاث متخصِّصة في التحليل الاستخباري–العسكري، أن التنظيم فقد 14٪ من أراضيه (12.800 كيلومتر مربع) في كلٍّ من العراق وسوريا مـــا بين يناير/كانون الثاني وديسمبر/كانون الأول 2015[3].

ورغم خسائره في الرمادي وتكريت وبيجي وريف الحسكة وبعض بلـــدات وقرى الرقة وريف حمص وحماة، إلا أن التنظيم لم ينهرْ على عكس ما تنبأت بـــه موازين القوى الصلبة على الأرض، أو أي تحليل عسكري تقليدي يأخـــذ تلـــك الموازين في الاعتبار.

ومقارنة بنظامي طالبان في أفغانستان والبعث في العراق، فَقَدَ الأول السيطرة على عاصمته الفعلية (قندهار) خلال شهرين من الغارات الجوية للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، وضربات قوات المعارضة الموالية للتحالف. أمَّا الثاني فقد خسر السيطرة على العاصمة بغداد بعد أقل من شهر ونصف من الغزو الأنجلـــو– أميركي في مارس/آذار 2003. أمَّا في حالة تنظيم الدولة، فبعد ما يقرب من عـــام ونصف من ضربات التحالف الدولي المكوَّن من أكثر مـــن 60 دولـــة، لا يـــزال التنظيم يسيطر على عاصمتيه العراقية في الموصل، والسورية في الرقة. وخلال عامي 2014 و2015 توسَّع التنظيم وبقى على أراضٍ تمتد من أجزاء من محافظة حلـــب السورية إلى أجزاء من محافظة صلاح الدين العراقية بعرض 650 كليومترًا.

وتشمل هذه المنطقة أجزاء كبيرة من محافظات الأنبار ونينوى وكركوك وديـــالى وصلاح الدين في العراق، وكذلك أجزاء كبيرة من الرقة، والحسكة، وديـــر الـــزور،

---

(1) Schaltz, Bryan. “The Pentagon Says It Has Killed 20,000 ISIS Fighters-and Just 6 Civilians.” **Mother Jones**, 23 December 2015.

(2) “US hitting IS harder than ever, says Obama”, **BBC**, 14 December 2015. http://www.bbc.co.uk/news/world-us-canada-35097279

(3) Strack, Coloumb, “Islamic State's Caliphate Shrinks by 14% in 2015”, **Jane's Intelligence Review**, 21 December 2015.
http://www.janes.com/article/56794/islamic-state-s-caliphate-shrinks-by-14-in-2015

وحلب، وحمص، وريف دمشق في سوريا. وسيطر التنظيم أيضًا على ضاحية الحجر الأسود في دمشق وأجزاء كبيرة من مخيم اليرموك حتى أواخر 2015، ووصل إلى مسافة تقل عن خمسة كيلومترات من ساحة الأمويين في وسط دمشق. هذه المناطق (أو "الولايات" بحسب التقسيم الإداري-الجغرافي للتنظيم) يقطنها عدد يُقدَّر بعشرة ملايين شخص. كما أن للتنظيم سيطرة أو نفوذًا -يتقدم ويتراجع- في مناطق أخرى كأجزاء من وسط وشرق ليبيا (سرت وبن جواد)، وشمال شرق نيجيريا، وشرق أفغانستان (وخاصة نانغهار)، ومصر (شمال شرق سيناء)، ومناطق أخرى.

تسعى هذه الورقة لفهم أسباب الصمود العسكري لتنظيم الدولة أمام قوى محلية ودولية تتفوق عليه عددًا وعُدَّة بمراحل كبيرة، بالنظر إلى طبيعة التنظيم، والتي هي مزيج من تمرد مسلح بقيادة عناصر عالية الكفاءة العسكرية والأمنية ومقاتلين أشداء، مع هياكل إدارية صلبة ومنظَّمة قادرة على الحُكم في مناطق السيطرة تحت القصف المكثف. وتنقسم الورقة إلى ثلاثة أقسام: يراجع القسم الأول بعض الدراسات الأمنية والعسكرية التي تفسِّر أسباب انتصار أو صمود الأطراف الأضعف عسكريًّا أمام الأطراف الأقوى. أمَّا القسم الثاني من الورقة، فيركِّز على القدرات العسكرية للتنظيم، وسُبُل استخدامها على المستويين التكتيكي والاستراتيجي. ويناقش القسم الأخير من الورقة أزمة البيئات السياسية العربية والتناقضات في استراتيجية التحالف لمكافحة التنظيم والآثار المترتبة على ذلك[1].

---

(1) تجنبت الورقة عدة أبعاد هامة، يرى الباحث ضرورة بحثها بصورة أعمق، أولها المستوى الميداني/العملياتي وذلك بالرغم من أهمية تحليله خاصة في معارك ريف حلب (يناير/كانون الثاني 2014) ومدينة الرقة (آذار/مارس 2014) والموصل (يونيو/حزيران 2014) والرمادي (مايو/أيار 2015، وديسمبر/كانون الأول 2015- يناير/كانون الثاني 2016) وسِرت (مايو/أيار-أغسطس/آب 2015)، والشيخ زويد (يوليو/تموز 2015)، وريف دير الزور (يناير/كانون الثاني 2016). كما ستتجنب الورقة تحليل القدرات الأمنية والاستخبارية للتنظيم، وقد ثبت أهميتها القصوى في العمل العسكري، وخاصة قدرات التنظيم على اختراق خصومه ورسم الخرائط الداخلية للفصائل المنافسة أو بعض الأنظمة التي تحاربه. وتجنبت الورقة أيضًا الخوض في الغلو والتطرف الأيديولوجي والخطاب التعبوي والدعائي للتنظيم، بالرغم من أهمية ذلك عسكريًا أيضًا، وخاصة لعمليات التجنيد المتواصل والمستدام، وبالتالي القدرة على تدريب وتبديل وإحلال المقاتلين ومن ثمَّ البقاء والتمدد في الميدان، والاستمرار كهيكل "دولة".

الفئة القليلة: كيف تَغْلِب عسكريًا؟

منذ الربع الأخير من القرن العشرين، كان هناك ارتفاع مطَّرد في القـــدرات العسكرية لتنظيمات مسلحة معارضة لدول وأنظمة حُكم. وقد وثَّق العديد مـــن الدراسات الأمنية العسكرية ارتفاعًا كبيرًا في انتصارات هذه التنظيمـــات علـــى السلطات النظامية القائمة، أو انعدام قدرة هذه السلطات على هزيمـــة تنظيمـــات مسلحة أضعف منها بكثير من حيث الموارد والأعداد. ومثَّل ذلك تغييرًا حقيقيًّا في الأنماط التاريخية السائدة. فمثلاً أظهرت دراسة لـــ 286 تمردًا مسلحًا، بين عـــامي 1800 و2005، أن السلطات الحاكمة انتصرت فقط في 25٪ من المعـــارك مـــع تنظيمات ثورية مسلحة بين عامي 1976 و2005. وهذا بالمقارنة مع الانتصـــار في 90٪ من المعارك مع ثوار مسلحين بين عامي 1826 و1850[1]. ووصل مركز راند -المُمَوَّل جزئيًّا من وزارة الدفاع الأميركية- لنتيجة مشابهة في دراســـة لـــــ 89 صراعًا داخليًّا مسلحًا، انتصرت فيها القـــوات النظاميـــة في 28 حالـــة (31٪)، وانهزمت القوات غير النظامية في 26 حالة (29%)، وكانت النتيجـــة مختلطـــة في 19حالة (2%) (حالات التفاوض السياسي أو التقســـيم الجغـــرافي أو غيرهـــا)، وتَلَخَّص الباقي في حالات صراع مستمر[2]، أي إن القوات المســـلحة النظاميـــة التابعة للسلطة الحاكمة انهزمت أو عجزت عن الانتصار أو مستمرة في القتـــال في 69٪ من الحالات المدروسة (أغلبها في النصف الثاني من القرن الماضي).

وقد وفرت الدراسات الأمنية والعسكرية مجموعة من التفسيرات والتحلـــيلات عن أسباب انتصار أو صمود الكيانات الأضعف عسكريًّا أمام الكيانات الأقـــوى – سواء كانت تلك الكيانات تحالفات دولية أو دول منفردة أو كيانات-دون-الدولـــة مثل المؤسسات المسلحة (كفصائل من الجيش النظامي أو كتنظيمات مسلحة ثورية). وركَّز معظم هذه التفسيرات والنظريات المبنية عليها على وعورة الجغرافيا/تعقيـــدات الطبوغرافيا، والحاضنات الشعبية بأنواعها المختلفة (شعبوية، عِرقية، مذهبية، جهويـــة، دينية، فكرية/أيديولوجية)، والدعم الخارجي الدولي للطـــرف الأضـــعف عســـكريًّا،

---

(1) المرجع السابق.

(2) Connable, B. Libicki. M. C. *How Insurgencies End*, (Rand Publications, 2010).

وكذلك على التكتيكات والاستراتيجيات العسكرية للأطراف المتصارعة.

وسلَّط ماو تسي تونغ -أبرز منظِّري وقادة الحروب الثورية الحديثة- الضوء على مركزية ولاء السكان المحليين للمقاومة المسلحة الناجحة -سواء كانت ضد استبداد أو استعمار- بقوله: "يجب أن يسبح المغوار (المقاتل) بين الناس كما يسبح السمك في البحر"[1]. ويصل الدليل الميداني لمكافحة التمرد المسلح الخاص بالجيش الأميركي ومشاة البحرية -الذي بُنِيَ بالأساس على تجارب فيتنام والعراق وأفغانستان مع دراسة عميقة لحالات أخرى- لنفس النتيجة تقريبًا بتأكيده أن الصراع بين الجندي النظامي والمتمرد المسلح هو بمثابة "مسابقة ولاء" لاستمالة عامة الناس، أغلبهم غير موالٍ للأطراف المتقاتلة، ولذلك، فالنجاح في مكافحة التمرد يتطلب كسب عقول وقلوب الجمهور المحايد[2]. ويوجد ما يشبه الإجماع بين علماء الاستراتيجية العسكرية المتخصصين في دراسات الحروب الثورية، على أن وحشية تعامل القوات النظامية مع السكان المحليين تساعد بشكل مباشر المقاتلين غير النظاميين على تجنيد الأفراد وجلب الموارد وإضفاء الشرعية. ويُسمِّي الجنرال ستانلي ماكريستال -القائد السابق للقوات الأميركية في أفغانستان- تلك العلاقة بـ "حساب المتمردين" (Insurgents Math): "كل مدني برئ تقتله القوات النظامية يُوَلِّدْ عشرة مقاتلين جدد ضدهم"[3].

أمَّا التفسيرات العسكرية التي ركَّزت على الجغرافيا وتعقيداتها فهي كثيرة ومتنوعة، وأكَّد كلٌّ من جيمس فيرون وديفيد ليتون في دراسة شهيرة أن الجغرافيا هي واحدة من أربعة متغيرات حاسمة في حالات التمرد المسلح الناجح[4]. كما

---

(1) Tse-tung, M. *On Guerrilla Warfare*, (University of Illinois, Champaign, (1937) 1961).

(2) Petraeus, D. Amos, J. F. Nagl, J. A. Sewall, S. *The U.S. Army/Marine Corps Counterinsurgency Field Manual*, (University of Chicago Press, Chicago, 2007).

(3) Deryfuss, B. "How the War in Afghanistan Fuelled the Taliban." **The Nation**, 23 September 2013.
http://www.thenation.com/article/how-us-war-afghanistan-fueled-taliban-insurgency

(4) Fearon, J. D. Laitin D. D. ''Ethnicity, Insurgency and Civil War'' **American Political Science Review**, Vol. 57, No. 1 (2012), p. 75-90.

اعتبرها صن تزو -المنظِّر الاستراتيجي والقائد العسكري الصيني الشهير- واحدة من خمسة عوامل حاسمة في أي صراع مسلح بغضِّ النظر عن نوعه. أمَّا ماو تسي تونغ فكتب أن حروب العصابات تكون أكثر نجاعة في البلدان الكبيرة حيث يسهل ضرب خطوط إمداد القوات النظامية بأعداد وتكاليف قليلة. أمَّا نيل ماكولي فقد دَرَسَ ودَرَّسَ كيف استطاع المئات من المقاتلين الثوريين اليساريين من جنسيات متعددة هزيمة جيش نظامي قوامه أربعون ألف جندي أثناء الثورة الكوبية في خمسينات القرن الماضي، عبر استخدام التضاريس الوعرة لقلب الميزان العسكري لصالحهم. وكان الضابط الفرنسي ومنظِّر الحروب الثورية المعروف -ديفيد جالولا- يؤكد أن "دور الجغرافيا حاسم في الحرب الثورية...وإذا فشل المتمرد، مع ضعفه الأولي، في الحصول على مساعدة الجغرافيا، فإن ثورته المسلحة ستسقط قبل أن تبدأ"[(1)]. وقد أدخل كينيث بولدينغ نظرية "فقدان القوة المتدرج (LSG)" إلى التفسيرات الجغرافية. وفي صورتها المبسطة يعني المصطلح أنه كلما ابتعد القتال عن تمركزات القوات النظامية (كالعواصم والمدن والمعسكرات الكبيرة)، فقدت تلك القوات بعضًا من قوتها. ويعدِّل سباستيان شوت النظرية عام 2014 ليخلص إلى القول: إن القوات النظامية تفقد "الدقة" في إصابة الهدف وليس بالضرورة القوة كلما ابتعدت المسافة عن تمركزاتها. وتصبح حينها الهجمات أكثر عشوائية وأقل دقة (في قتل المتمردين)، وبالتالي، يزداد الغضب المحلي وترتفع شرعية المتمردين وقدراتهم على التعبئة والتجنيد.

وقد ركَّز علماء آخرون على أهمية الدعم الخارجي بأنواعه المختلفة للطرف الأضعف عسكريًّا. فدراسة راند لـ 89 حالة تمرد مسلح على أنظمة متنوعة (استبدادية، ديمقراطية، استعمارية)، وجدت أن الحركات المسلحة التي استفادت من رعاية دولة أو دول خارجية انتصرت في 67٪ من الحالات المحسومة عسكريًّا. أمَّا حين يتوقف الدعم الخارجي، ويصير الاعتماد على الداخل فقط، تتراجع نسب الانتصارات إلى 25٪ من الحالات المحسومة (أي الحالات ذات الانتصار أو الهزيمة

(1) Galula, D. *Counterinsurgency Warfare: Theory and Practice*, (Frederick A. Praeger, London, 1964).

الواضحة، ولا تأخذ هذه النسب في الاعتبار الحالات المختلطة أو المواجهات المستمرة غير المحسومة).

وقد أوضحت مجموعة أخرى من علماء الاستراتيجية العسكرية أن انتصار الطرف الأضعف قد يُفَسَّرْ بالتكتيكات الميدانية والاستراتيجية العسكرية؛ فمن حيث التكتيكات الميدانية، وجدت دراسة لجامعة ييل أن الآليات العسكرية الحديثة (وخاصة سلاحي المدرعات والطيران) قد قوَّضت قدرة الجنود على نسج علاقات إيجابية مع السكان المحليين، وبالتالي قَوَّضت القدرة على جمع المعلومات الاستخبارية القيمة من المتعاونين المحليين. وخَلُصَ عدد كبير من علماء الاستراتيجية -وخاصة من الجامعات الأميركية والبريطانية- إلى أن التكنولوجيات الجديدة في الأسلحة، والاتصالات، والمعلومات، وعلم الاستخبارات، والنقل، والبنية التحتية، والعلوم التنظيمية والإدارية وتوظيف كل ذلك عسكريًّا لم يعد حِكرًا على الدولة أو على النظام المستولي عليها أو مؤسساته المسلحة(1). وقد سمح "كسر الاحتكار" بتحسين الأداء القتالي لتنظيمات مسلحة مستقلة عن الدول والأنظمة. ويفسِّر هذه الزيادة الملحوظة في عدد هزائم أنظمة أو حكومات دول على يد تنظيمات مسلحة أقل منها عددًا وعتادًا، وذلك بخلاف النمط التاريخي الذي بيَّنَته الإحصائيات المشار إليها سابقًا. وقد قدَّم بعض الباحثين المختصين إطارًا معقدًا من التفاعلات الاستراتيجية بين كيانات عسكرية متفاوتة القوة.

(1) الخلاصة مبنية على عدد كبير من الدراسات العسكرية والاستراتيجية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

Ashour, O. *The De-Radicalization of Jihadists: Transforming Armed Islamist Movements*, (Routledge, New York, London, 2009). Connable, B. Libicki, M. C. *How Insurgencies End*, (Rand Publications, Arlington, 2010). Fearon, J. D. Laitin D. D. ''Ethnicity, Insurgency and Civil War'' **American Political Science Review**, Vol. 57, No. 1 (2012), p. 75-90. Johnston, p. B. ''The Geography of Insurgent Organization and its Consequences for Civil Wars: Evidence from Liberia and Sierra Leone'', **Security Studies**, Vol. 11 (2008), p. 107-37. Kalyvas, S. *The Logic of Violence in Civil Wars*, (Cambridge University Press, Cambridge, 2006). Kalyvas, S. Matthew A. K. ''Ethnic Cleavages and Irregular War: Iraq and Vietnam'', **Politics and Society** Vol. 35, No. 2 (2006), p. 183-223.

وخلصت دراستهم إلى أن الطرف الأضعف يتمكن من الانتصار -في الأغلب- إذا تبنّى استراتيجيات معاكسة لاستراتيجيات وتكتيكات للطرف الأقـــوى. فمـــثلاً استراتيجية "حرب المغاوير" (استراتيجية قتال غير المباشرة) هي الأنســب ضـــد استراتيجيات الهجوم المباشر من قِبل الطرف الأقوى بما في ذلك الاســتراتيجيات التي تندرج تحت اسم "الحرب الخاطفة التدميرية" (البليتزكريغ).

القدرات العسكرية لتنظيم الدولة: المستويان الاستراتيجي والتكتيكي

نجد عناصر عدَّة من النظريات والدراسات العسكرية والاستراتيجية المعروضـة أعلاه تساعدنا على فهم حالة تنظيم الدولة في كلٍّ من العراق وسوريا وليبيا ومصر وأماكن أخرى. ولكن بقاء وتمدد التنظيم عسكريًّا لم يفسَّر بشكل كامل إلى اليوم، فالتفسيرات المتمثِّلة بالجغرافيا والحواضن الشعبية والدعم الخارجي والنظريات المبنيـة على ذلك لا تساعد كثيرًا في فهم تلك الحالة. ونجد أن معظم مناطق سيطرة تنظـيم الدولة ليست بوعورة جبال كوبا أو أفغانستان أو الشيشـان؛ حيـث اسـتفادت الأطراف الأضعف عسكريًّا من تعقيدات الجغرافيا. أمَّا "الحواضن" فهي لا تتعـدى أقليات تصغر وتكبر بحسب شراسة ووحشية الأنظمة المتصارعة مع التنظيم -وهـي وحشية سائدة في المنطقة-. أجرى معهد دراسات الإدارة والمجتمع المدني في العـراق استطلاعًا مصغرًا للرأي في مدينة الموصل[1]، وجد فيه أن نسبة مـن يعتقـدون أن آراءهم أو مصالحهم يمثِّلها تنظيم الدولة لم تتجاوز الـــ 10٪ في يونيـو/حزيـران 2014، ثم ارتفعت في ديسمبر/كانون الأول 2015 بعد ضربات التحالف لتصل إلى 39٪ من العينة المستطلعة[2]. كما أن التنظيم يُنظر إليه من قِبل بعض مؤيديه (مـن غير المنضمين لصفوفه) في مناطق مثل سرت (ليبيا)، ودير الزور (سوريا)، وسـيناء (مصر) على أنه "شَرٌّ أقل من شر آخر (الأنظمة الحاكمة)". هذا بالإضـافة إلى أن

---

(1) انظر تفاصيل استطلاع الرأي:
http://www.slideshare.net/TWIPubs/combating-daesh-we-are-losing-the-battle-for-hearts-and-minds?ref=http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-islamic-state-new-inside-views

(2) المرجع السابق.

التنظيم ليس فقط في حالة حرب مع العديد من الحكومات والأنظمة في المنطقة وخارجها، بل مع شرائح واسعة من مجتمعات مسلمة محافظة، وكذلك مع كثير من التيارات الإسلامية السُّنِّية والشيعية، وحتى مع بعض التيارات الجهادية بما فيها تنظيم القاعدة وتنظيمات أخرى. وأمَّا الدعم الخارجي، وبالرغم من توافر نظريات المؤامرة، التي تتراوح جودتها بين الرديء والجيد، والتي يتبناها كافة الأطراف في إطار الدعاية السياسية وتشويه الخصوم، فإنه لم يثبت بعدُ أن التنظيم يتلقى دعمًا منهجيًّا مباشرًا من أية حكومة أو نظام، مشابهًا مثلاً للدعم السوفيتي للثوار الكوبيين أو الدعم الباكستاني والسعودي لفصائل المجاهدين الأفغان.

وقد تفسِّر التكتيكات والاستراتيجيات العسكرية للتنظيم قدرته على الصمود والتوسع أكثر مما سبق. نسبيًّا لا يملك التنظيم أعدادًا كبيرة ولا عتادًا أكثر تطورًا من عتاد أعدائه. فمن ناحية نِسَب القوة العددية، قدَّرت وكالة الاستخبارات الأميركية (السي آي إيه)، في عام 2014، أعداد مقاتلي التنظيم فيما بين 20 ألف و31 ألف. ومقارنة بقوات الجيش العراقي فقط، يُتَرجَم هذا العددُ لمقاتل واحد مقابل عشرة جنود، وهذا دون الأخذ في الاعتبار القوات المساندة أو الحليفة كالحشد الشعبي والحشد العشائري ووحدات البيشمركة والتحالف الدولي. أمَّا في معركتي الموصل (يونيو/حزيران 2014) والرمادي (ديسمبر/كانون الأول 2015-يناير/كانون الثاني 2016)، فانخفضت النسبة إلى مقاتل واحد مُهَاجِم مقابل عشرين جنديًّا وضابطًا مُدافِعًا في الموصل، وحوالي مقاتل واحد مقابل 25 جنديًّا وضابطًا في حالة الرمادي. وفي مناطق خارج العراق وسوريا، تتراجع نِسَبُ القوة العددية أحيانًا لتصل لمقاتل واحد مقابل خمسمائة جندي وضابط كما هي الحال في شمال سيناء. وهذه تقديرات نِسَب القوة العددية فقط، وهي لا تأخذ في الاعتبار نوعية العتاد ونِسَب كثافة النيران وآثار الدعم والإسناد الجوي والاستخباري والاستراتيجي/التخطيطي/الاستشاري الإقليمي والدولي، وكلها عوامل ونِسَب ليست في صالح التنظيم.

ولكن بخليط من تطبيقات لمبادئ عامة في الاستراتيجية العسكرية، والصلابة في الميدان، ولا مركزية أُطر القيادة والسيطرة، والتزام الجنود بخطط القيادات

والتفاني في تنفيذها، أيًّا كانت درجة وحشيتها، مع الجمع النوعي ما بين تكتيكات غير معهودة ميدانيًّا وتنفيذها بطرق مفاجئة وسريعة ودقيقة ومتكررة، بخَلط هـــذا كله، استطاع التنظيم التغلب ليس فقط على قلَّة العدد والعتاد، وإنمـــا اســـتطاع الانتصار في معارك لم يكن يُتَوَقَّع انتصاره فيها بناء علـــى المعطيـــات العســـكرية التقليدية.

تنسجم بعض الأساليب القتالية المستخدمة مع ما كتبه صن تـــزو- المنظـــر الاستراتيجي والقائد العسكري الصيني الشهير -خاصة فيما يتعلق بجمع المعلومات الاستخبارية عن العدو، والتخفي قبل وبعد الضـــرب، والضـــرب في الخاصـــرة الضعيفة، واستخدام عنصر المفاجأة بشكل عالي الكفاءة، وتجنب العدو في منـــاطق قوته ووقت استعداده[1]. كما أن الجمع ما بين تكتيكـــات "إرهـــاب المـــدن" - وخاصة الهجوم بطوابير السيارات المفخخة بقيادة انتحـــاريين بصـــورة مفاجئـــة ومتكررة، والاستخدام المُكَثَّف لسلاح القناصة والاغتيالات قبل وأثناء الهجـــوم- مع أساليب الحروب الثورية التقليدية (وخاصة الوحدات المختلطة من العسكريين والمتطوعين المدربين، السريعة الكر والفـــر، والصـــغيرة العـــدد)، بالإضـــافة إلى التكتيكات النظامية التقليدية (المدفعية الخفيفة والثقيلـــة والمـــدرعات والـــدبابات وكذلك أنواع مختلفة من الصواريخ الموجهة وغير الموجهة) -قد أثبتـــت فعاليـــة كبيرة رغم قلة العدد.

ويأتي نمط الهجوم- بهدف السيطرة على الأرض (قرية أو بلـــدة أو أحيـــاء في مدينة) -الذى تتبعه الوحدات القتالية التابعة للتنظيم هو كالآتي: الهجوم من ثـــلاث جهات في وقت واحد بكثافة نيران عالية، لدفع القوات المدافعة للجهـــة الرابعـــة. وحين تتجمع القوات المدافعة في الجهة الرابعة، يتم ضربها بسيارة أو طابور سيارات مفخخة (إما بتفجير عن بعد أو بانتحاريين)، وهو غالبًا ما يؤدي إما لانهيار القوات المدافعة أو إضعافها بشكل يسهل عملية الهجوم. ويشير النقيب حسن الحجـــري- أحد قادة لواء "صقور الجبل" في سوريا -أن بعد الضرب بالمفخخات يتم الهجـــوم مباشرة بوحدات "الانغماسيين"- وهي وحدات كوماندوز صغيرة لا تزيد عـــن 20

---

(1) Tzu, Sun, The Art of War, (Pax Librorum, 2009).

مقاتلاً (كثيرون منهم غير محليين).[1] وهذه الوحدات تخضع لتدريبات خاص علـــى تكتيكات "القتال عن قرب" (closed quarter combat)[2]، ومهتمهم الرئيسية بعد الضرب بالمفخخات هي كسر خطوط العدو الدفاعية والإغـــارة علـــى الأهـــداف الصعبة، ثم التقدم ببطء. "بعد تفجير السيارات، لا ترسل "داعش" أكثر من 10–15 مقاتلاً من جنسيات مختلفة. يتقدمون مسافة 50 مترًا ثم ينبطحون، ثم يتقـــدمون 50 مترًا أخرى، ثم ينبطحون ويتمركزون. هذه الطريقة في الهجوم لم نسمع بها في أيـــة أكاديمية عسكرية عربية، بما في ذلك أكاديميات (نظام) البعث"، يقول ضابط ســـابق من الفرقة 101 في الجيش الحر[3].

ويبدو أن المفخخات بأنواعها (عبوات، سيارات، دراجات بخارية، وغيرها) قد أثبتت فعالية كبيرة في اختراق الخطوط، وفي المبـــادرة بـــالهجوم، وحـــتى في التكتيكات الدفاعية، غير أن مكانها في العقيدة العسكرية لتنظيم الدولـــة لايـــزال غامضًا. فبعض المحللين العسكريين يؤكدون أن قيمتها في عنصر الصدمة والرعـــب الذى تحدثه، وأثر ذلك في إضعاف وإرباك أعداء التنظيم. ويركز آخـــرون علـــى الأضرار الكبيرة التي تسببها المفخخات، وبالتالي حسم المعركة سريعًا لصالح قوات التنظيم حتى لو كان الميزان العسكري التقليدي في غير صالحها. فعنـــدما سُـــئِلَ ضباط الجيش السوري الحر وبعض العسكريين الليبيين من الكتيبة 166 (قاتلـــت تنظيم الدولة في سرت) عن أسباب الانتصارات العسكرية للتنظيم رغم قلة العدد والعتاد، كانت الإجابات مشابهة وملخصها: "المفخخات مفتاح الانتصارات".

وهناك جانب آخر هام يتعلق بأطر القيادة والسيطرة التابعة لتنظيم الدولـــة. فأحيانًا يهاجم التنظيم مواقع وبلدات غير هامة على المستوى الاستراتيجي وبأعداد محدودة. ويبدو هنا أن قرارات الهجوم تُتخذ على مستوى قيادة ميدانية متوســـطة، دون الرجوع للقيادات العليا. وعلى رغم من فشل بعض هذه الهجمـــات علـــى

---

(1) Hendawi, Hamza; Abdul-Zahra, Qassim; Mroue, Bassem; “Inside ISIS Battle Strategy, Use of Special Forces”, **Associated Press**, 8 July 2015.

(2) انظر شهادة أحد المنضمين لمعسكرات التنظيم:
http://justpaste.it/diwanaljundnotes

(3) مقابلة مع الباحث، سبتمبر/أيلول 2015.

المستويان التكتيكي والميداني، فإن تكرارها ونجاحها في أحيان أخرى يشير إلى أمر هام على مستوى القيادة والسيطرة: درجة من اللامركزية في اتخاذ القرار. درجة اللامركزية هذه في طريقة العمل العسكري (Modus Operandi) هي أكثر نضجًا وفعاليةً- من الناحية العسكرية -من طرق عمل العديد من الجيوش النظامية العربية، وهي إحدى أسباب ضعفها التكتيكي شبه المزمن. ومن الناحية العملية تغلب تنظيم الدولة على عقبة كبيرة أمام الفعالية العسكرية لبعض الجيوش النظامية العربية، التي أظهرت- مرارًا وتكرارًا -قليلاً من المبادرة والإبداع التكتيكي، شبه انعدام للقدرة على الابتكار والارتجال دون أوامر القيادة العليا، القليل من القدرة على التكيف مع الظروف المفاجئة وغير المتوقعة، وعلى العمل التكتيكي والميداني بشكل مستقل. وقد تعكس هذه الدرجة من اللامركزية الميدانية ضعف "الترابط الاستراتيجي" بين الوحدات العسكرية و"الاضطراب التكتيكي"، وهي نقاط ضعف تقليدية قد تنذر بهزيمة أية كيان عسكري وزواله، إلا أن في حالة "تنظيم الدولة" ثبت أن مركزية القيادة العليا مع اللامركزية الميدانية أمر حيوي للأداء العسكري. فهي تساعد القوات الضاربة المتحركة للتنظيم على اتخاذ قرارت سريعة في مواجهة قوات متفوقة عليها إلى حد كبير. وبالإضافة لذلك، يبدو أن القيادات الميدانية للتنظيم تتعلم بشكل سريع، مما يحسِّن أداءها بشكل مستمر.

أما من حيث الدفاع، فإن قوات الدفاع الجوي التابعة للتنظيم- في معظمها -ضعيف ومحدود وغير متطور، وتستطيع التعامل فقط مع المروحيات وبعض الطائرات الحربية القديمة التي تحلق على ارتفاعات منخفضة (في مستوى الـ 20 ألف قدم أو أقل). وقد كلف ذلك التنظيم كثيرًا. فأسلوب الحرب النظامية التقليدي (وخاصة استخدام المدرعات) قد تم تقويضه إلى حد كبير بفعل الضربات الجوية للتحالف، وانعدام قدرة الدفاعات الأرضية على الرد. إلا أن التنظيم استطاع تجنب المزيد من الخسائر عبر تفريق وإخفاء الأسلحة الثقيلة وبعض العربات المدرعة والدبابات التي نجت من القصف. أما أثناء هجمات التنظيم، فمقاتليه يستفيدون من اختلاط الصفوف في ساحة المعركة؛ حيث يستخدم كلا الجانبين نفس الخليط من الأسلحة الروسية والأميركية والصينية. ويجعل تمييز

القوات الجوية بين القوات الصديقة للتحالف وقوات التنظيم أمرًا صعبة للغاية. وتتفاقم صعوبة الاستهداف الدقيق أيضًا بسبب العدد المحدود من وحدات التحكم في الهجوم الـ (JTAC)، وهي محطات مشتركة لأفراد مؤهلين يدعمون العمليات الجوية الهجومية معلوماتيًا عن قرب من الجبهة.

وتضيف نوعية المقاتلين المنضويين تحت لواء التنظيم لرصيده العسكري، من ناحية الصلابة في الميدان والتجرد للهدف. فالمقاتلون المفيدون للتنظيم يندرجون تحت ثلاثة فئات: الفئة الأولى هي الأعضاء السابقين في قوات مسلحة نظامية (وخاصة من العراق وسوريا ومصر وجورجيا) وهؤلاء خدموا في قطاعات مختلفة منها الحرس الجمهوري، والاستخبارات العسكرية، والمدفعية، والمدرعات، والشرطة (المدنية والعسكرية). والفئة الثانية هي فئة المقاتلين غير نظاميين الذي قاتلوا في حروب سابقة، وتعددت خبراتهم القتالية في جغرافيا متنوعة (جبال، أدغال، صحراء، مدن، قرى وبلدات). والفئة الثالثة هي المقاتلين المحليين الذين تراكمت لديهم خبرة طويلة في مواجهة القوات النظامية المحلية وبناء شبكات دعم لوجستي على مدى العقد الماضي. بعض المقاتلين- وخاصة المنتمين للفئة الثانية - خاضوا العديد من المعارك الدفاعية لحرمان العدو من السيطرة على قرى أو بلدات أو مدن في بلدان عدة. ونفس هؤلاء المقاتلين استخدموا في وقت لاحق تكتيكات حروب المغاوير حين خسروا تلك الأراضي لأعدائهم. واعتمدت هذه التكتيكات على وحدات مشاة خفيفة الحمولة من 10-15 مقاتلاً تشتبك مع العدو من مسافة قريبة 50 إلى 250 مترًا) وهي تُحَيِّدْ بذلك استخدام المدفعية الثقيلة وقصف الطيران.

المستقبل القريب والعدو البعيد

ويبقى أن نشير سريعًا إلى البيئة التي نشأ وترعرع وبقى وتمدد تنظيم الدولة فيها. فالسلاح المُشَرعَن بفتاوى دينية أو السلاح المُشَرعَن بالقومية المتطرفة يعدُّ أهم أسباب الوصول والبقاء في السلطة السياسية في معظم دول المنطقة باستثناءات قليلة. أما صناديق الاقتراع والدساتير والقوانين ومبادئ الحكم الرشيد والإنجازات

الاجتماعية والاقتصادية فهي مجرد عوامل ثانوية، وأحيانًا مجرد أمور تجميلية في أغلب البيئات السياسية العربية. وفي سياق إقليمي يُثبت- بشكل متكرر -أن صندوق الرصاص أكثر فعالية من صندوق الاقتراع في الوصول والبقاء في السلطة، وفي سياق ترى فيه نسبة كبيرة من النخب السياسية والاجتماعية والثقافية أن تصفية واستئصال المخالف السياسي- عبر التعذيب على الأقل أو عبر الإبادة الجماعية على الأكثر -"بطولة ووطنية"، وأن التنازلات المتبادلة والتسويات السياسية حقنًا للدماء "خيانة"، فإن تنظيم الدولة والتيارات الجهادية الأخرى لم تفعل أكثر من أنها زادت جرعة العنف، وكَثَّرت الأهداف، وتطرفت أكثر في تفسير الدين؛ ولكنها لم تخرج عن الأنماط السائدة في سياسات المنطقة، وهي تيارات وتنظيمات في حد ذاته نتاجًا طبيعيًا لعنف هذه الأنماط ودمويتها[1].

ولذلك لا توجد لدى التنظيم صعوبات كبيرة في التجنيد من الأقليات المؤيدة له؛ لأن البيئة السياسية القمعية تساعده على إضفاء مصداقية على خطابه التعبوي. ومن هنا الخلل في استراتيجية احتوائه وتدميره على المدى الطويل؛ إذ تقوم تلك الاستراتيجية حاليًا على أربعة أركان رئيسية- ركنان عسكريان/أمنيَّان وركن سياسي/إصلاحي وركن فكري/خَطَابي: الضربات الجوية لاحتوائه على المدى القصير، والشركاء المحليين المتعاونين مع قوات التحالف لإضعافه وتدميره على الأرض على المدى المتوسط أو الطويل، ومحاولة إصلاح البيئات السياسية من خلال التسويات و/أو المصالحات و/أو الديمقراطية لخلق البيئة السياسية والاجتماعية الوائدة لإعادة إنتاج التنظيم، وإنتاج الأيديولوجيات والخطابات المضاد للوقاية من أفكار التنظيم والسلوكيات المترتبة عليها على المدى الطويل. الأركان كلها تتعارض مع بعضها البعض. وإن كان أشدهما تعارضا هما الركنين الثاني والثالث. فاعتبار أنظمة ارتكبت مجازر ضد شعوبها وجرائم ضد الإنسانية "شركاء" في مكافحة الإرهاب (وهو بعض ما يترتب على الركن الثاني)، هو بذاته ما سيضرب

---

(1) عاشور، عمر، "من التعاون إلى القمع: العلاقات الإسلامية-العسكرية في مصر"، **مركز بروكينجز**، 5 مارس/آذار 2015.

http://www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/2015/03/10-islamist-military-relations-in-egypt-ashour/collusion-to-crackdown-arabic.pdf

الركن الثالث من الاستراتيجية على المدى الطويل. وبالتالي فإن هزيمة "تنظيم الدولة" عسكريًّا- وهي بحد ذاتها نتيجة لا يجب النظر إليها على أنها إنجاز تكتيكي/ميداني كبير نظرًا للفوارق الهائلة في العدد والعدة والعتاد -قد تعالج مؤقتًا عارضًا من عوارض الأزمة السياسية في المنطقة، ولكن جذور الأزمة تبقى قائمة (إلا في حالة نجاح الركن الثالث، وهو بعيد عن التحقيق حتى الآن). وبالتالي فإن تلك الجذور ستولد عارضًا آخر قد يكون أكثر تطرفًا وأشد عنفًا وصلابًا.

الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية:
اختلال الفرضيات وتناقض الاستراتيجيات

د. محمد أبو رمان

باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية

في اليوم التالي لسقوط مدينة الموصل بيد تنظيم "الدولة الإسلامية" وتمدده السريع؛ بدأت الولايات المتحدة وحلفاؤها بتغيير مقاربتهم تجاه الأوضاع في كل من سوريا والعراق. لم تعد واشنطن تنظر إلى ذلك التنظيم بوصفه تنظيمًا محليًّا عراقيًّا يعاني من أزمة بنيوية تتمثل بعدم قابلية المجتمع السني للتعايش مع أيديولوجيته الدينية المتشددة، ويواجه صحوات عشائرية سنية، كما كانت عليه الحال في العام 2008، فقد أصبح، الآن، لاعبًا إقليميًّا عابرًا للحدود يسيطر على مساحة واسعة من الأراضي ويهدم الحدود لوصل المناطق التي يسيطر عليها بين سوريا والعراق، ويمتلك ترسانة عسكرية ضخمة، جاء أغلبها عبر ما حصل عليه من معاركه مع الجيشين العراقي والسوري، ولديه كفاءة قتالية عالية وخبرة عسكرية وجهاز يدير المعارك على مستوى محترف، ويمتلك مصادر للثروة من حقول النفط التي يسيطر عليها ويتقن التعامل مع "السوق السوداء" للهروب من العقوبات الشديدة، فضلاً عن توظيفه للصراع الإقليمي وتضارب مصالح الدول في المنطقة والعالم، ويحظى بغطاء مجتمعي ناجم عن تفشي الطائفية وحالة الفوضى والفراغ السياسي الكبير في المنظومة الرسمية العربية.

تحركت الولايات المتحدة الأميركية وحشدت معها دولاً غربية وعربية عبر تحالف عسكري هدفه الرئيس تقليم أظافر تنظيم الدولة الإسلامية، وإيقاف تقدمه،

وصولاً إلى القضاء عليه. وبعد أعوام من إنكار المشكلة الجوهرية التي أدت إلى صعود هذا التنظيم؛ بدأ الحديث يأخذ طابعًا أكثر عمقًا في إدراكها؛ إذ اعترفت الإدارة الأميركية بوجود أزمة سنِّية في المنطقة أدت إلى صعود هذا التنظيم، فوصلت عبر تفاهمات إقليمية (مع دول المنطقة بخاصة كل من إيران والسعودية) إلى "صفقة" التخلص من رئيس الوزراء العراقي السابق، نوري المالكي، بدعوى أن سياساته أدت إلى تعزيز الروح الطائفية في العراق، وأضعفت من شرعية مؤسسات النظام السياسي الجديد هناك، لكن هذا الحل كان أقرب إلى تسطيح الأزمة واختزالها والتغاضي عن الدور الإيراني الذي لا يزال فاعلاً في بناء شبكة كبيرة لتجذير نفوذه ليس في العراق وحده، بل في المنطقة العربية، مرورًا بسوريا ودعم نظام الرئيس بشار الأسد، ودفع حزب الله والميليشيات الشيعية إلى أتون الصراع الأهلي هناك لإنقاذ النظام من الغرق[1].

تحاول هذه الدراسة الوقوف عند أسباب صعود "تنظيم الدولة" في المجتمعات السنية، وتناقش العوامل والمتغيرات المؤثرة في ترسيم مستقبل تنظيم الدولة الإسلامية ومصيره، في ظل الحرب الراهنة عليه، التي تديرها الولايات المتحدة الأميركية عبر تحالف دولي وإقليمي.

تجاهل الشروط المُؤَسِّسَة

تكمن المفارقة في أن التحالف قرر ضرب التنظيم في العراق وسوريا معًا، مع تجاهل مواجهة الشروط المُؤَسِّسَة له ولصعوده، والتي تتمثل في سياسات النظام السوري وقمعه للاحتجاجات السلمية واستمراره خلال ثلاثة أعوام في استخدام

---

(1) قارن ذلك بـ: يوزورجمهر، شرف الدين، "لماذا تخلَّت إيران عن المالكي في النهاية"، موقع **بي بي سي العربي**، 13 أغسطس/آب 2014.
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/08/140813_iran_let_maliki_go
انظر كذلك: تقرير "أوباما ينتقد المالكي ويرسل 300 خبير عسكري للعراق"، **العربي الجديد**، 19 يونيو/حزيران 2014.
https://www.alaraby.co.uk/politics/2014/6/19/أوباما-ينتقد-المالكي-ويرسل-300-خبير-عسكري-للعراق

الأسلحة المختلفة لضرب المعارضة؛ ما أدى أولاً إلى عسكرة الانتفاضة السلمية، وثانيًا: إلى بروز القاعدة ثم انشطارها بين تنظيم الدولة الإسلامية والنصرة هناك، وأخيرًا، إلى تعزيز نفوذ هذا التنظيم الذي أتقن فن اللعبة الطائفية ووظفها بدوره في مواجهة الطرف الآخر، معتمدًا على خطاب هويَّاتي صلب وسافر، في تجنيد الشريحة السنِّية الكبيرة، التي كانت تشعر بحالة من اليأس والإحباط الشديد من أي أفق سياسي سلمي للتغيير، ومن تخاذل المجتمع الدولي عن وضع حد للمأساة التي عايشتها، فأدت إلى هجرة الملايين وقتل مئات الآلاف، وتعرضت لجملة من المجازر والكوارث التي حلَّت بها.

مع صعود النزعات الطائفية المتبادلة، وجنوح القوى السياسية الشيعية نحو طهران، بوصفها مركز الثقل الإقليمي لها، وضعف الوسط السياسي الرسمي السنِّي عمومًا، وشعور المجتمعات السنية في ثلاثة مجتمعات رئيسة: العراق وسوريا ولبنان، بحالة من الفراغ السياسي وتهديد عميق لهوياتها ومصالحها؛ لم يعد صعود هذا التنظيم أمرًا يستعصي على الفهم والإدراك والتحليل، فهو إن لم يكن، بالضرورة، خيارًا ثقافيًّا حضاريًّا طبيعيًّا، فإنه ضمن الظروف الاستثنائية وحالة الفوضى والصراع الداخلي بات لدى فئات من المجتمع السني أداة للدفاع عن النفس، سواء قبلوا بها أو رفضوها؛ حيث لم يجدوا مسارًا بديلاً لمقاومة فعالة لها[1].

لذلك؛ تبقى الأزمة السنِّية هي نقطة الضعف الجوهرية في استراتيجية إدارة الرئيس أوباما في مواجهة التنظيم، مع عدم استعداد السنَّة للرهان على حلول جزئية قاصرة، قد تؤدي إلى مزيد من الضعف والفشل في حال تم إضعاف هذا

---

(1) ذلك لا يعني، بأية حال من الأحوال، قبولاً سنيًّا بهذا التنظيم وخطابه وسلوكه، ومن الواضح أن المعارك التي تحدث في سوريا والعراق بين الفصائل الوطنية والإسلامية الأخرى ضد نفوذه بمثابة دليل على وجود مقاومة وممانعة داخلية، وشعور بخطورته، سياسيًّا وثقافيًّا، على مصائر المجتمع السنِّي ومصالحه، لكن الأحداث والتطورات تبرهن على أن المسار الراهن يخدمه أكثر مما يخدم خصومه من المجتمع السني الذي يقع بين فكي الكماشة؛ القلق على الهوية السنية من التهديد الطائفي السياسي من جهة، ونمو هذا التيار وما يحمله من أخطار على ثقافة المجتمع السلمي ونمط حياته ومصالحه من جهة ثانية.

التنظيم، الذي لا يُعبِّر عن خيارات سنِّية طبيعية اختيارية، بقدر ما يعكس الشعور بالقلق والرعب من الظروف الراهنة.

ولإدراك الإدارة الأميركية أن الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية عملية معقدة؛ إذ إن الأبعاد العسكرية فيها متشابكة مع السياسية، فإنها وضعت تصورًا بعيد المدى، يربط التقدم العسكري بشرط جوهري، يتمثل بفك التشابك بين تنظيم الدولة والحاضنة السنية في كل من العراق وسوريا، وتعتمد في ترجمة نتائج القصف الجوي لمكاسب عسكرية بالإضافة للقوات الكردية والجيش العراقي على السنَّة العراقيين والسوريين، الذين تريد الولايات المتحدة وحلفاؤها تدريبهم لمواجهة القاعدة، لذلك جرى التفكير في إنشاء "الحرس الوطني" في العراق، لتدريب السنَّة من أبناء العشائر وإدماجهم فيه، وكذلك الأمر تدريب الجيش الحر في سوريا[1].

أسئلة متعددة

يقودنا ما سبق إلى السؤال الجوهري في الحديث عن المرحلة القادمة ومستقبل المنطقة العربية، ويتمثل في سيناريوهات اليوم التالي للحرب الراهنة على تنظيم الدولة الإسلامية؟

ينبثق عن هذا السؤال أسئلة متعددة؛ من قبيل ما إذا كانت الولايات المتحدة ستتمكن مع حلفائها من القضاء عسكريًّا على هذا التنظيم وإنهاء دولته التي أعلن عنها ممتدة بين الأراضي السورية والعراقية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي مآلات الأوضاع في العراق وسوريا في حال لم تحل المشكلة السياسية السنية في سوريا، وفشلت جهود احتواء السنة العراقيين؟ وهل إنهاء "داعش" سيؤدي إلى عودة الاستقرار الإقليمي؟

---

(1) Ignatius, David, “Obama faces growing pressure to escalate in Iraq and Syria”, **Washington Post**, 14 October 2014.
https://www.washingtonpost.com/opinions/david-ignatius-obama-faces-growing-pressure-to-escalate-in-iraq/2014/10/14/28b2ae56-53e1-11e4-809b-8cc0a295c773_story.html

قبل الولوج إلى محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيس السابق وما ينجم عنه من أسئلة متعددة، فمن الضروري أن نذكِّر بأربع ملاحظات رئيسة حول التنظيم وطبيعته والشروط المنتجة له:

- يرتبط صعود تنظيم الدولة الإسلامية بوصفه فاعلاً إقليميًّا، عابرًا للدول والمجتمعات، بعاملين رئيسين: الأول: يتمثل بالنزعة الطائفية في المنطقة الناجمة عن النفوذ الإقليمي الإيراني، والفراغ السياسي السنِّي، وانفجار الصراعات الداخلية على أسس طائفية ودينية وعِرقية في كل من العراق وسوريا، والثاني: ينبثق من سياسات الأنظمة السلطوية وقمع الاحتجاجات السلمية وحالة الانسداد السياسي، والانقلاب على مخرجات الربيع العربي، أي: إنه مركَّب على أزمة سياسية عربية.
- يمكن النظر إلى تنظيم الدولة باعتباره نموذجًا من نماذج متعددة عابرة للمجتمعات، تتمثل بالجماعات الدينية والطائفية التي أصبحت فاعلاً رئيسًا في ظل حالة الفوضى السياسية والأمنية، فالجماعات الشيعية العراقية وحزب الله والقوى الكردية والحركات السلفية الجهادية وفروع القاعدة والحوثيين تتوافر على الشروط السياسية والمجتمعية نفسها التي أدت إلى صعود ذلك التنظيم.
- يتأسس هذا الدور السياسي والأمني والعسكري لهذه التنظيمات والجماعات على فشل الدولة الوطنية العربية في الإدماج السياسي وحماية قيم المواطنة والقانون وسيادة حالة من الفوضى الأمنية والفراغ السياسي.
- إن صعود هذا التنظيم، محليًّا وإقليميًّا، ليس طارئًا وهزيمته تتجاوز الجانب العسكري والأمني، إلى مواجهة الشروط الموضوعية السياسية التي تقف وراءه ووراء التنظيمات والنماذج الشبيهة.

من هذه الملاحظات يمكن استنطاق نتيجتين مهمتين، هما:

الأولى: أن النجاح الفعلي، طويل المدى، للحرب الراهنة، لن يتحقق إلا بشرط رئيس وهو فكُّ الاشتباك بين تنظيم الدولة الإسلامية والمجتمع السني،

ومدى قناعة المجتمع السني بالانقلاب مرة أخرى على التنظيم، كما حدث في العام 2007 مع تجربة الصحوات.

والثانية: أن المنطقة بأسرها تمر بمرحلة انتقالية تشهد انهيارًا للدولة القُطرية ومنظومتها السياسية، وهي حالة تتجاوز العراق وسوريا إلى أغلب دول المنطقة؛ إذ نجد حالة الفوضى وعدم الاستقرار تسود اليمن وليبيا ولبنان وصحراء سيناء في مصر، في مقابل حالة صعود للميليشيات العسكرية ذات الطابع الطائفي أو الديني أو العرقي.

في ضوء هذه الملاحظات، وبالعودة إلى سؤال اليوم التالي للحرب الراهنة على تنظيم الدولة الإسلامية، يمكننا الحديث عن المؤشرات التالية:

1- على صعيد التحالف الدولي والإقليمي:

يعاني التحالف من غموض السيناريوهات والمراحل التالية، ويقع في معضلات جوهرية؛ أهمها:

أولاً: تدرك الإدارة الأميركية أن القضاء على التنظيم أو إضعافه من دون دحرجة الأهداف لتصل إلى النظام السوري، لن يحل المشكلة، ولن يقلب موقف المجتمع السني ليكون مشاركًا فاعلاً في القضاء على التنظيم، فطالما أن الرئيس أوباما لم ينطق بكلمة السر، وتتمثل بمد الأهداف لتصل إلى قوات النظام السوري أو إجباره على قبول التنحي، فإن المجتمع السني السوري لا يرى ضوءًا في نهاية النفق، وستبقى شروط صعود هذا التنظيم قوية، وهي مقاربة تؤكد عليها تركيا كشرط للانخراط الكامل في مواجهة التنظيم وتؤيدها فرنسا. في المقابل، فإن إعلان الإدارة الأميركية أن الحرب تستهدف نظام بشار الأسد، سيجرها إلى صراع مزدوج، مع النفوذ الإيراني وتنظيم الدولة في الوقت نفسه، وربما يؤدي إلى انقلاب الأصدقاء في الحكومة العراقية، عمليًّا، عليها.

ثانيًا: في الوقت الذي تعمل فيه الولايات المتحدة على إضعاف تنظيم الدولة وضربه، فإنها تتحالف مع الحكومة العراقية، التي تدعم الميليشيات العراقية، التي تتبنى نهجًا طائفيًّا مقابلاً لهذا التنظيم، وترتكب انتهاكات شبيهة به، وهي التي

تتحالف -أيضًا- مع نظام بشار الأسد وحزب الله في سوريا في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية. فمثل هذا التعاون المباشر، أو غير المباشر، في تحقيق هدف مشترك بين الإدارة الأميركية وهذه الفصائل لن يساعد على طمأنة المجتمع السني ومنحه شعورًا بإمكانية الخروج من الوضع الراهن، الذي يشعر فيه بتهديد وجودي على هويته في هذه المجتمعات[1].

ثالثًا: كيف يمكن أن تقنع الإدارة الأميركية المجتمع السني، في ظل تباطؤ وتأخر الحل السياسي، بأن هذه الحرب هي لصالحه ولا تخدم خصومه، بينما يجد هذا المجتمع -على النقيض من ذلك- أن المستفيد الأول من الضربات التي توجه لهذا التنظيم هما النظامان العراقي والسوري، وفي حال نجح كل منهما في القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية، فما الضامن للسنَّة بألا ينقلبا عليهم، كما حدث سابقًا، بعد النجاح في إضعاف التنظيم عبر الصحوات السنية التي تجري إعادة استنساخها باسم "الحرس الوطني"، ويكون قد خسر طرفًا قويًّا استطاع إعادة بناء موازين القوى، بالرغم من عدم قبول المجتمع السني بالضرورة له ولأجندته الدينية والسياسية.

رابعًا: لا تزال هنالك شكوك كبيرة في صلابة التحالف الدولي الإقليمي ضد تنظيم "الدولة"؛ فبالرغم من أن هنالك عشرات الدول التي تشارك في الضربات الجوية، فإن هنالك -في المقابل- تباينًا في رؤية هذه الدول لمصالحها، بخاصة في المنطقة، فتركيا لم تقبل بداية بالتدخل البري لإنقاذ مدينة كوباني الكردية، ولم تسمح خلال الفترة الأولى من الحرب الجوية باستخدام قواعدها؛ لأنها كانت تطالب بمقاربة لا تهدف فقط إلى التخلص من تنظيم الدولة، بل كذلك من الرئيس السوري الأسد. ثم عادت وعَدَلَت عن موقفها وشنَّت أولى غاراتها في 29 أغسطس/آب 2015 داخل سوريا ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، وذلك ضمن التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة. وجاءت موافقة تركيا على

---

(1) قارن ذلك بـ: بابر، روبرت، "حتى لو قتلنا أبا بكر البغدادي من يطفيء نار الغضب السُّني في الشرق الأوسط؟" موقع **سي إن إن العربي**، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.
http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/11/02/commentary-baer-isis-assassination

المشاركة مع التحالف الدولي في حملة القضاء على "الدولة الإسلامية" بفعالية أكبر بعد أشهر من التردد، عقب أن وافقت في يوليو/تموز 2015 على استخدام الجيش الأميركي قاعدة أنجرليك الجوية الرئيسية على مقربة من الحدود السورية، في الحملة ضد تنظيم "الدولة الإسلامية".

أمَّا الدول العربية، بخاصة السعودية فهي تشعر بقلق من النفوذ الإيراني ومن علاقة النظام العراقي الجديد بطهران، وتأخذ موقفًا متشددًا من نظام الأسد، وبالرغم من أنها تنظر إلى تنظيم الدولة بوصفه مصدر تهديد رئيسيًّا لأمنها الوطني والاستقرار الإقليمي، فإنها تنظر إلى طهران، كذلك، كمصدر تهديد حقيقي لها، ما يخلق شقوقًا في التحالف الدولي في حال استمرت الحرب لمدة طويلة، كما تصرح الإدارة الأميركية[1].

خامسًا: بالرغم من أهمية الضربات الجوية وتأثيرها على المدى البعيد، فإنها لن تكون حاسمة تمامًا من دون القوات البرية في القضاء على التنظيم، ومعضلة التحالف تكمن في أن الحديث عن تدريب السنَّة في العراق وسوريا لمواجهة تنظيم الدولة لا يزال يواجه صعوبات وتعقيدات سياسية وفنية؛ فالحرس الوطني العراقي المزمع تأسيسه وتطويره يحتاج لأعوام كي يكون قادرًا على المواجهة، والجيش السوري الحر لا يزال ضعيفًا وغير قادر على الاستفادة من إضعاف التنظيم وحصاره عسكريًّا وجغرافيًّا، وليس واضحًا بعد كيف ستتدحرج الحرب وتتطور أهدافها ومساراتها في حال لم تنجح الجهود السياسية في التخفيف من وطأة الأزمة السُّنِّية في كلا البلدين[2].

سادسًا: في خلفية المشهد الدولي والإقليمي هنالك تراجع كبير في الرغبة الأميركية في التورط في أية حروب وصراعات أخرى في المنطقة، وهو وعد أوباما

---

(1) انظر: القدسي، هبة، "واشنطن ترفض الشروط التركية لإقامة منطقة حظر طيران أو مناطق عازلة"، **الشرق الأوسط**، 7 أكتوبر/تشرين الأول 2014.
http://aawsat.com/home/article/196871

(2) انظر: العبيدي، مصطفى، "تباين مواقف القوى السياسية العراقية بشأن إنشاء الحرس الوطني لمواجهة الإرهاب"، **القدس العربي**، 17 سبتمبر/أيلول 2014.
http://www.alquds.co.uk/?p=222655

للرأي العام الأميركي، يُعزِّز هذه الرغبة تنامي قناعة جديدة في أوساط سياسية وفكرية أميركية بأن المنطقة العربية بأسرها في طور التفكك وانهيار المنظومة السياسية الجغرافية، التي تشكَّلت بعد الحرب العالمية الأولى، وفشل الدولة الوطنية العربية، ما يجعل من محاولات الحفاظ على الوضع القائم أمرًا مستعصيًا، وربما هذا ما عبَّر عنه الرئيس الأميركي أوباما نفسه، في لقاء مع الصحفي الأميركي، توماس فريدمان، عندما قال: "ما نراه في الشرق الأوسط وأجزاء من شمال إفريقيا هو أمر يعود إلى نظام من الحرب العالمية الأولى بدأ يتفكك"[1].

مثل تلك المعطيات تخلق شكوكًا في مدى استمرارية التحالف الراهن واستدامته وقدرته على التعامل مع شروط التفكك والفوضى الراهنة، ومما يُعزِّز هذه الشكوك ويدعمها تلك القراءات الاستراتيجية التي تتحدث عن تراجع أهمية منطقة الشرق الأوسط على سُلَّم المصالح الحيوية الأميركية، بخاصة مع اكتشاف النفط بكميات كبيرة في الولايات المتحدة نفسها[2].

---

(1) انظر: فريدمان، توماس، "أوباما: شيعة العراق أهدروا الفرصة"، **الشرق الأوسط**، 12 أغسطس/آب 2014.

http://aawsat.com/home/article/156336

(2) يمكن ملاحظة العديد من التقارير الأميركية والغربية التي تذهب نحو هذه القراءة لمستقبل المنطقة:

Kaplan, Robert, “The End of the Middle East”, **Real Clear World**, 30 October 2014.

يمكن قراءته على الرابط التالي:

http://www.realclearworld.com/articles/2014/10/30/the_end_of_the_middle_east_110774.html

وكذلك الأمر:

David Miller, Aaron, “Middle East Meltdown”, **Foreign Policy**, 30 October 2014.
http://foreignpolicy.com/author/aaron-david-miller/

انظر كذلك تقريرًا آخر في الدلالات نفسها:

“Why post-colonial Arab states are breaking down”, **Economist**, 1 October 2014.

يمكن قراءته على الرابط التالي:

http://www.economist.com/news/middle-east-and-africa/21623771-why-post-colonial-arab-states-are-breaking-down-rule-gunman

2- تنظيم الدولة الإسلامية:

تمكَّن التنظيم من تحجيم آثار الضربة العسكرية الأولى، والتخفيف من حجم الأضرار التي تسببت بها الضربات الجوية إلى الآن، لكنه يواجه مشكلة حقيقيــة في المرحلة المقبلة، فبالرغم من الصلابة التي أبداها مقاتلوه في محافظة الأنبار ومدينــة كوباني، فإنه عجز عن تحقيق انتصارات خاطفة سهلة، كتلــك الــتي وقعــت في البداية، مع سيطرته على مدينة الموصل وتكريت وجزء كبير من الأراضي السنية، فهو اليوم محاصر من الجهات المختلفة، ويقاتل على جبهات عديدة؛ ما قد يستنزفه على المدى البعيد، ويحد من قدراته المالية واللوجستية والتعبوية، في حال اســتمر التحالف الدولي والإقليمي بهذا الزخم من دعم الأطراف الأخرى.

وبالرغم، من أن التنظيم حافظ على صلابة تماسكه، والتزام أعضــائه مــع القيادة، فإن التوسع الكبير للتنظيم في الآونة الأخيرة قد يكون له نتائج معاكســة تمامًا على الحالة الداخلية، فوفقًا للتقارير الغربية فإن أعدادًا كبيرة انضمت إليــه في العراق وسوريا، بعد الانتصارات العسكرية وإعلان الخلافة؛ ما يخلق حالــة مــن التفاوت في التزام الأعضاء في الداخل، ويؤدي إلى مساحات هشة واســعة، وفي حال تعرض لهزائم وخسائر عسكرية كبيرة، وتراجع نفوذه في المرحلة القادمة، فإن احتمال فقدانه لأعداد كبيرة من الأعضاء والعشائر الذين بايعوا، لأسباب واقعية، لا أيديولوجية، سيكون كبيرًا ومؤثرًا، وهو ما حصل في مرحلة الصحوات في العام 2007؛ إذ تراجع نفوذ التنظيم وانكمش وانسحب جزء كبير من الأتباع.

تبقى نقطة ضعف التنظيم، وربما مقتله الحقيقي، في علاقته بالمجتمع السُّــني، فإذا حدث وانقلبت شريحة واسعة عليه، لأسباب سياسية أو لعدم قبول ما يفرضه من تصورات دينية ونظام حياة على المجتمع، فإن شرط الصعود سيتحول إلى سبب للتراجع والانكماش.

ولأن التنظيم يدرك تمامًا أهمية "الحاضنة السنية"، وحجم الضربة القاصمة التي تلقاها على يد الصحوات السنية سابقًا، فقد حرص على تطهير المناطق الجغرافية التي يســيطر عليها، عبر فرض نفوذه وإلغاء القوى الأخرى، ومطالبتها بالانضواء تحت رايته وبيعتــه، وجعل من صراعه مع الفصائل السنية المنافسة أولوية في استراتيجيته القتالية (انعكس ذلك

في المراجعة التي أجراها، والتي وضع فيها قاعدة "تسع رصاصات في رؤوس المرتدين وواحدة في رؤوس الصليبيين). إلا أن هذه المقاربة نفسها تحمل بذور الفشل والانهيار؛ لأنها تقوم على عامل الخوف والقوة، لا القناعة والتوافق، وهي تجعل من علاقته بالمجتمع السُّنِّي مؤقتة، اضطرارية، ليست مبنية على خيار استراتيجي وثقافي عميق.

3- سوسيولوجيا العنف: تنظيم الدولة بوصفه "نموذجًا":

يقع الباحثون والسياسيون في خطأ فادح عندما يقرؤون صعود تنظيم الدولة الإسلامية إقليميًّا بمعزل عن السياق السياسي العام في المنطقة، فعنف التنظيم وسلوكه الحاد ليس نشازًا، بل هو جزء من "العنف البنيوي" الراهن، الذي يجتاح العديد من الدول والمجتمعات العربية[1].

من الضروري أن تتم قراءة هذا الفاعل السياسي الجديد في إطار العنف السلطوي، سواء كان ذا طابع طائفي، مثل العراق وسوريا، أو استبدادي، كما هي الحال في مصر والجزائر والدول العربية الأخرى، وفي إطار الأزمات البنيوية التي تعاني منها الدول العربية، وتخلق مشاعر شعبية جامحة في التهميش والإقصاء وغياب الأفق السلمي والظروف الاقتصادية والاجتماعية الطاحنة[2].

ومن الضروري، كذلك، النظر إلى صعود تنظيم الدولة في سياق الفوضى الطاحنة في ليبيا، والفراغ السياسي ونمو الجماعات المرتبطة بالسلفية الجهادية هناك، وفي صحراء سيناء، وفي اليمن مع سيطرة الحوثيين على صنعاء، ومع الأزمة البحرينية والأزمات الداخلية العربية، فهنالك اليوم حالة جديدة متنامية من تفكيك المجتمعات وانهيار السلطة الأخلاقية للدولة، والعودة إلى الأشكال الأولية من التعبير عن الهوية[3].

---

(1) David Miller, Aaron, Middle East Meltdown, **Foreign Policy**, 30 October 2014.

(2) Freilich, Chuck, "The Middle East Heads towards a Meltdown", **The National Interest**, 26 June 2014.
http://nationalinterest.org/feature/the-middle-east-heads-towards-meltdown-10753?page=2

(3) Greenwald, Glenn, "How Many Muslim Countries has the American Bombed or Occupied since 1980", **The Interception**, 6 November 2014.
https://firstlook.org/theintercept/2014/11/06/many-countries-islamic-world-u-s-bombed-occupied-since-1980/

مثل هذه المناخات تخلق جاذبية لنموذج الدولة الإسلامية وقابلية لاستنساخه وتطبيقه في العديد من المجتمعات، طالما أن المسارات البديلة مغلقة إلى الآن، فليست خطورة هذا التنظيم أنه اجتاز الحدود وأقام كيانًا عابرًا لها، ومتوحشًا في سلوكه مع الخصوم، بل إنه أصبح نموذجًا للوعي الشقي السلبي ولحالة المجتمعات العربية والمسلمة.

أصبح هذا التنظيم "نموذجًا"، وقد وجدنا كيف سعت جماعات أخرى في ليبيا واليمن ومصر إلى استنساخه، فطالما أن الأزمة السياسية السنية لم تُحل، والأزمة السلطوية العربية قائمة، فإن هذا التيار والتيارات الأخرى، سواء كانت مذهبية أو عِرقية أو غيرها ستجد فرصةً للنمو والصعود والتكيف مع الضغوط والظروف المختلفة، وإذا تراجعت في مكان ستنتشر في مكان آخر[1].

في الحرب الأفغانية (2002) استطاعت الولايات المتحدة الأميركية مع حلفائها القضاء على حكم حركة طالبان الأفغانية، وتدمير مركز القاعدة وتشتيت قيادته، لكن المشكلة عادت للظهور سريعًا بعد أعوامٍ قليلة، واليوم تعترف أوساط أميركية متعددة بأن العملية السياسية لم تستطع أن تخلق حالة من الاستقرار لذلك البلد، وأن القاعدة، بنسخها المتعددة، وآخرها تنظيم الدولة الإسلامية (الذي انشق عنها) أصبحت أكثر انتشارًا وحضورًا وقوة، بالرغم من كل الجهود الأمنية والعسكرية والاقتصادية لضربها وحصارها.

خاتمة

إن القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية عسكريًّا لن يخلق حالة من الاستقرار الإقليمي ولن ينقذ الدولة القُطرية العربية؛ إذ تؤشر المعطيات الواقعية إلى أننا أمام مرحلة انهيار للتوازنات القديمة من دون خلق آفاق سلمية بديلة، وهي التي كان يمكن أن توفرها الثورات الديمقراطية العربية، لكن الطريق أمامها أصبحت متعرجة

(1) انظر، على سبيل المثال: "أنصار بيت المقدس تنضم إلى داعش وتبايع البغدادي"، **الحياة**، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

http://www.alhayat.com/m/story/5615666

ومعقدة؛ ما يجعل من سيناريو الفوضى والعنف والتفتيت السياسي والجغرافي على أسس بدائية هو السيناريو المتوقع في المدى المنظور، طالما أن البـــديل الـــديمقراطي الوطني التوافقي ليس ناجزًا بعد في كثير من الدول والمجتمعات العربية؛ وذلك يعني أننا ندور في حلقة مفرغة مـــن الصـــراعات والأزمـــات الداخليـــة والإقليميـــة الطاحنة[1].

(1) Murtaza, Hussain, "The Middle East Un Holly Alliance", **The Intercept**, 4 November 2014.
https://firstlook.org/theintercept/2014/11/04/middle-easts-counterrevolutionary-alliance/

خلاصات ونتائج

لم ينل تنظيم "الدولة الإسلامية"، الذي بات يسيطر على المشهد السياسي والعسكري في سوريا والعراق، ويحمل تهديدًا واضحًا لدول أخرى، إلى اليوم مقاربة بحثية شاملة ومركبة، يمكنها أن تقرأ بشكل جيد أسباب الظهور، ومستقبل هذه الظاهرة. ومن المؤكد أن تناولاً سريعًا لهذه الظاهرة، في ورقة أو ورقتين، لن يكون كافيًا لتفحُّص، ومراجعة المعلومات المتوفرة بشأنه، فضلاً عن تقديم تفسير عميق للظاهرة.

هدف هذا الملف الذي جاء بمشاركة باحثين، من ذوي السمعة والاختصاص، إلى:

1- معرفة خلفيات وأسباب صعود هذه الظاهرة.

2- معرفة التأثيرات التي تركتها الظاهرة على صعيد المجتمعات، والدول والعلاقات الدولية.

3- تقديم قراءة معمقة تمحِّص الصحيح والسقيم بشأن التنظيم.

4- محاولة بناء رؤية استراتيجية لمواجهة الفكر الذي يُغذِّي هذه الظاهرة.

5- تقديم نظرة استشرافية لمستقبل هذا التنظيم.

6- توفير معلومات ذات مصداقية عالية، وتحليلات معمقة عن تنظيم "الدولة الإسلامية".

ومن خلال مجمل الدراسات التي يتضمنها الملف يمكننا تسجيل الخلاصات والنتائج التالية:

- خضع تنظيم "الدولة الإسلامية" لمقاربات مختلفة سعت إلى تفسيره، ويمكن حَصْرها في أربع:

  - السياق: والسياق هنا يشتمل على أبعاد متعددة، فمن الناحية الاجتماعية ثمة الانفجار الديمغرافي والبطالة ومستوى التعليم وغيرها،

ومن الناحية السياسية هناك الاستبداد السياسي، وفشل الدولة الوطنية في التنمية والمواطنة وإدارة العلاقة بين الهويات المختلفة، ومن الناحية التاريخية هناك المجازر والحروب الأهلية. لكن المقاربة السياقية تقصِّر في شرح العملية المعقدة التي تتولد فيها الظاهرة.

- المقاربة الثانية تحيل إلى النصوص الدينية أو الفقهية حتى لَيغدو النص –بذاته– مولِّدًا للظاهرة، ولكنها لا تفسر لنا لماذا هي ظاهرة حديثة رغم أن النصوص قديمة، ولماذا لم تُنتِج النصوص مثل هذه الظواهر من قبلُ.
- أما المقاربة الثالثة فهي المقاربة الاجتماعية والنفسية، والتي تركز على الفاعلين وتكوينهم الاجتماعي وبيئاتهم وتجاربهم وبنائهم النفسي، ولكن هذه المقاربة تكاد تُخفق في شرح تعقيدات الفعل والانفعال، بمعنى: هل هؤلاء الأشخاص هم نتاج البيئة أم مؤثِّرون فيها ومسهمون في صياغتها وصناعة ظروفها، أو هما معًا؟
- أما المقاربة الرابعة فتحاول أن تُفكِّر خارج المألوف عبر القول: إن "داعش" طَفْرة في تاريخ جماعات الجهاد العالمي، ومن ثم فالقوالب التفسيرية وأدواتها المألوفة تعجز عن استيعابها. مشكلةُ هذه النظرة –رغم أنها لا تقدم مقاربة حقيقية– هي إيمانها بتفرد الظاهرة تَفَردًا لا يجد تفسيره إلا في مبلغ وحشيتها وفي تركيبتها التي تبدو مُلغَّزة ومُفاجئة.

- يقترح هذا الملف مقاربة تفسيرية تقوم على أمرين، هما: تجاوز فكرة "تَفَرُّد" التنظيم التي تعزله عن حركة الجهاد العالمي، والتحرر من قَيد كونه "تهمةً" يتم إلصاقها بفكر أو جهة، وهذا يتجسد في تحليل البِنية الفكرية للتنظيم (جذورها وتطوراتها وأصولها وفروعها) من جهة، وفي تحليل الواقع المعقد الذي ظهرت فيه تلك الأفكار من جهة أخرى. ويُجري الباحث هذه المقاربة بالعودة إلى النصوص الأصلية لفقهاء الجهاد العالمي، ورصد سير وتطور الأحداث على وقع العلاقات التنظيمية، مع الأخذ بعين الاعتبار السياق الدولي من جهة وسياق المشاريع الإسلامية الحركية الأخرى من جهة أخرى.

- إن فكرة "الغلو والانحراف" في نهج (داعش) تدفع إلى القول: إننا أمام تطور داخل العالم المفاهيمي للجهاد العالمي وانفلات من القيود المفروضة من القيادة المركزية؛ تجاوبًا مع ما تفرضه التطورات على الأرض، والاختلاف حول الوسائل الأجدى لتحقيق المشروع، بالإضافة إلى الصراع على الإمارة نفسها التي هي مركزية في المشاريع الحركية التنظيمية عامة.
- لا يمكن لمسلسل الخروج عن "نظام الفقه الإسلامي" الذي بدأه فقهاء الجهاد العالمي أن يقف عند الحدِّ الذي رسموه هم لأنفسهم وأتباعهم.
- إن سيطرة تنظيم الدولة على الأرض، لا يمكن فهمها إلا في إطار التغيرات في المنطقة منذ الحرب على أفغانستان والعراق وصولاً إلى الثورات الشعبية، فتنظيم الدولة تمدَّد في الفراغ الذي خلَّفه ضعف الدولة وفي أجواء الاستبداد بعد احتلال العراق، وكذلك الحال مع الثورة السورية التي قوبلت بعنف وحشي فتحولت إلى ثورة مسلحة.
- إن الاختلاف بين تنظيم الدولة والقاعدة يظهر في التقديرات والحسابات السياسية خصوصًا مع حنكة وخبرة القاعدة وصِدَامية تنظيم "الدولة الإسلامية".
- إن تنظيم "الدولة الإسلامية" نتاج سياقات مركَّبة تداخل فيها النص بالواقع أو العكس، وهو تطور من داخل حركة الجهاد العالمي وليس خارجًا عنها.
- إن الخلاف الأيديولوجي الذي نشأ بين القاعدة وتنظيم "الدولة الإسلامية" يمكن بيانه في التالي:

بالنسبة للقاعدة:

1- تتهم تنظيم الدولة بالمبالغة في التكفير وعدم أهليته لتنزيل الأحكام الشرعية موضعها، وأن "الشرعيين" الذين يقودونه "حدثاء الأسنان" لا يفقهون تنزيل "كفر النوع" على "العين"، سواء في حق المسلمين من أهل السنة أو من أصحاب المذاهب الأخرى.

2- تتهمه بأنه يكفِّر عمليًّا مخالفيه من التنظيمات الجهادية الأخرى بسبب الاختلاف معهم ويستهين بالدماء ويبالغ في قتل كل من خالفه من المسلمين.
3- ترى أن البغدادي أعلن الخلافة من دون تمكين، وكل بيعة أُعطيت للبغدادي لاسيما من بعض التيارات الجهادية هي باطلة ولا صحة لها.

أما بالنسبة لتنظيم "الدولة الإسلامية":

1- قبول الظواهري عمليًّا بالديمقراطية التي هي كفر بواح، وإقراره للثورات العربية ونهجها "السلمي في التغيير"، وهو نهج الإخوان.
2- وقوف الظواهري إلى جانب "الطاغوت" الرئيس محمد مرسي -بعد دخوله السجن- الذي قبل بالديمقراطية، وعدم تكفيره له، لا بل شكره، أي: الظواهري، مرسي لما أعلن الأخير عن عزمه العمل لاستعادة الشيخ عمر عبد الرحمن من سجون أميركا، كما أن القاعدة بقيادة الظواهري لا تكفِّر كُبَراء الإخوان وهم "شَرٌّ من العلمانيين".
3- تلبُّس القاعدة بمذهب الإرجاء والجهمية، أي: إنها لا تكفِّر من وجب تكفيره من "المسلمين" الذي اقترفوا أعمالا تخرجهم من الدين.

- يعتمد تنظيم "الدولة الإسلامية" نفس مقولات تنظيم القاعدة وإن كان يختلف معها ببعض الترجيحات التي قد تكون شائعة في القاعدة وبنسب متفاوتة، لكنها لم تحظ بالصدارة أو لم تعتمدها القيادة باعتبار أنها تحتمل الاختلاف. لكن الخلاف الأعظم بين الطرفين، هو في فهم الأحكام وتنزيلها وهو ما سيترتب عليه اختلاف عظيم في المستقبل.
- إن مستقبل الأيديولوجيا التي يدشنها تنظيم الدولة الإسلامية يتوقف في تجذرها وتمكنها على الحرب الدولية التي تخاض ضده وما سينتج عنها، وهناك في هذا السياق عدة احتمالات أبرزها ثلاث:

  - الأول: وهي الاحتمال الأقرب، أن يُحجَّم التنظيم أو يُهزَم مع استمرار ظهوره في مناطق غير ذي أهمية بسلطة هشة، فيكون مستقبله حينها

أشبه بما آلت إليه دولة طالبان تنظيميًّا، ولكن مع توظيف مكثف لأهم مفهومين عرف بهما التنظيم: "الخلافة" و"الهجرة"، وسيعتمدهما التنظيم كآلية تنظيمية وكغطاء أيدلوجي وديني، وبهذا سيبقى ملازمًا له سمات "الجهاد المهاجر" ولكن مع إرساء مفهوم "الخلافة" والإصرار عليه، وأن للخليفة أن ينقل مركزه حيث تقتضي المصلحة.

- الثاني: أن يسقط التنظيم تمامًا دون أي سلطة على أي حيز مكاني ولو هشة، وهو ممكن على المدى المتوسط باعتبار أن الحملة الدولية على التنظيم حتى اللحظة لا تزال غير عازمة على إنهائه تمامًا وقد تفعل ذلك لاحقًا، حينها سيكون التنظيم أيديولوجيًّا حركة جهادية منشقة تُصنَّف على يمين القاعدة التي دخل بنزاع معها، مع الإشارة إلى أن هذه الأخيرة لها شقيقات ومنظِّرون في العالم وتحظى بشرعية تاريخية وبخطاب متماسك بالقياس إلى تنظيم الدولة، وما تزال حرب الشرعية بين الطرفين سجال. ستدخل بسرعة أيديولوجيا التيارات الجهادية عمومًا ومنها تنظيم الدولة بعد تقهقره إليه من حيث التصنيف، في نفق المراجعات كما سبق وحصل مع التيارات الجهادية في مصر وليبيا وسواهما. وإذا تجاوزنا سباقه مع القاعدة فكأنه في سباق مع ما جاءت به الثورات، فكان رده على "التغيير السلمي" الذي جاءت به الثورات باعتماد التغيير "بالجهاد"، فأطلق أقصى طاقته في هذا المضمار واستعان بالنسخة الجهادية الأكثر ضرواة وبأقسى صورها، فكان في قمة الدموية وقمة الاستبداد ليقيم دولته ولو على عَجَل، وكأنه يستدرك خطأً كاد يسمح بقيام "نموذج ناجح" ينهي التيار الجهادي، ومنه القاعدة، ويدخله المحتوم وهو المراجعات.
- الثالث: وهو الاحتمال الأبعد، أو ما يُسمَّى احتمال البجعة السوداء، أن ينجو التنظيم من هذه الحرب وتستمر دولة الخلافة التي أعلنها على أي بقعة معتبرة من أراضي المنطقة وذلك كجزء من خرائط جديدة أو أن تسمح التوازنات الإقليمية والدولية بوجودها مكرهة، وهذا الاحتمال

رغم قلة أهميته سياسيًّا كما يتبادر للذهن لندرة وقوعه، لكنه مهم جـــدًّا من حيث كشفه عن الإمكانات الأيدلوجية التي يختزنها فكـــر التنظـــيم والروح البراغماتية التي تسكنه والتي ستبقى ملازمة له مهما كان مصيره، لذا سيكون ضروريًّا بعض التفصيل فيه. فوفق هذا الاحتمال ســـتكون دولة "تنظيم الدولة" نموذجًا سلفيًّا أكثر راديكالية على الصعيد الداخلي، لكنها قادرة على التعايش مع النظام الدولي وشروطه وتـــؤدي بعـــض أغراضه (وقد يكون الدور الطائفي الموازن لإيران خاصة أيديولوجيًّا منها مثلاً)، وعندها ستكون معاول السياسة قد هذبتها بما يكفي لتكون أقـــل تطرفًا نسبيًّا بما يشبه إلى حد كبير نظام "ولاية الفقيه". وهذا الســـيناريو الأخير يستدعي مبادرة التنظيم إلى إحداث تغييرات جذرية في موقفه من الغرب فيقرن على الأقل مع العنف والرفض للآخـــر، مبـــدأ التفـــاوض ليحظى بحق الوجود دوليًا، وقد يستدعي حينها من الإرث الـــديني مـــا يسمح له بعقد معاهدات أو اتفاقات تشكل استثناء من حالـــة الحـــرب و"عقلية الغزو"، وحينها سنشهد تأثيرات نوعية على ما يسمى "الإسلام السياسي"، وسنكون أمام توجهات جديدة لا تقل أهميتها عن تلك التي عرفها العالم بعد توصل دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهـــاب إلى مبـــدأ الشراكة في الحكم في "المملكة العربية السعودية" أو بعد وصول "ولايـــة الفقيه" إلى حكم "الجمهورية الإسلامية في إيران"، بغـــض النظـــر عـــن الاختلافات الجوهرية بين هذه النماذج.

- ستدخل أيديولوجيا التيارات الجهادية عمومًا، ومنها تنظيم الدولة في نفـــق المراجعات كما سبق وحصل مع التيارات الجهادية في مصر وليبيا وسواهما؛ لأن تنظيم الدولة وصل بالأفكار التي زرعتها التيارات الجهاديـــة وخاصـــة القاعدة إلى أعلى مستويات الإشباع، وفي لحظة كانت الشعوب العربية تتجه بخلاف قبلة هذا التيار.
- هناك مسار بياني تصاعدي في البنية الهيكليـــة الداخليـــة لتنظـــيم الدولـــة الإسلامية، فقد بدأ بصورة بسيطة عنقودية شبيهة بالجماعـــات الإســـلامية

الجهادية المحلية، خلال الأشهر الأولى، ثم بدأ يتطوَّر مع تأسيس جماعة التوحيد والجهاد، بإضافة مؤسسات وهيئات متخصصة، ووصل إلى مرحلة أكثر تطورًا مع انضمامه إلى القاعدة المركزية بعد أن أصبح اسمه "قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين".

- انتقل التنظيم نحو الصيغة المؤسسية التي تحاكي ما جاء في كتب التراث الإسلامي، مع الإعلان عن إقامة الدولة الإسلامية في بلاد الرافدين، بعد مقتل الزرقاوي، عبر الإعلان عن تشكيل وزارات وتعيين ولاة على المناطق التي يسيطر عليها التنظيم، في محاولة للانتقال من صيغة التنظيم إلى بنية الدولة.
- حدثت الطفرة الحقيقية، لاحقًا، مع تولِّي أبي بكر البغدادي؛ إذ تمَّ تطوير عمل الأجهزة المختلفة وتأطيرها مؤسسيًّا ومنحها مهمات محددة ودقيقة تجمع ما بين طبيعة المؤسسات في الدولة المعاصرة وأدوارها الوظيفية من جهة، وطبيعة التنظيم وظروف عمله، التي تمتاز بدرجة أكبر من التعقيد والغموض من جهة أخرى، وهو ما جعلنا أمام حالة هجينة وخاصة تُزاوِج بين صورة الدولة والتنظيمات السرية في الوقت نفسه.
- تزاوج التطور على الصعيد المؤسسي والوظيفي مع إعادة هيكلة القيادة، وتصعيد القيادات المحترفة المحلية، على أكثر من صعيد، بخاصة عسكريًّا وأمنيًّا واقتصاديًّا.
- تميُّز التنظيم بقدرة لافتة على توزيع المهمات وتقسيم الأدوار بين العنصر المحلي والقادمين من الخارج "المهاجرين العرب والمسلمين".
- ارتفعت أعداد الذين ينتمون إلى التنظيم بصورة مضاعفة، بعد السيطرة على الموصل وإعلان الخلافة، وهو أمر طبيعي، ويرتبط بعامل القوة والهيمنة والنفوذ.
- بالرغم مما أظهره التنظيم من عمل مؤسسي وتنظيمي معقد ومتطور، وكفاءة كبيرة في التجنيد والدعاية، وحماية التماسك الداخلي؛ فإن ذلك لا يعني أنه لا يواجه تحديات حقيقية، فلا يزال التوسع الكبير في عمله والمناطق التي يسيطر عليها يحمل في ثناياه مخاطر حقيقية على قدرة التنظيم على التماسك

والتوسع في حال تعرَّض لضربات عسكرية وأمنية كبيرة.

- على صعيد الخطاب الإعلامي لتنظيم الدولة، تشكِّل الصورة مكوِّنًا أو عنصرًا محوريًّا في الرسالة الإعلامية للخطاب الإعلامي له، وتكاد تهيمن على ما سواها من العناصر الأخرى؛ فكل صورة يتم اختيارها تكون حاملة لرسالة، وهو ما يدركه القائم بالاتصال الذي يُبَنْيِنُ عبر موضوعه تلك الرسالة ولا يمكنه أن يتجاهل ذلك؛ فهو يعمل من أجل المتلقي لإحداث أثر مخطط له ومقصود بذاته، بل تعد الصورة خطابًا ناجزًا مكتملاً يسمح بالوقوف على أهمية السرد البصري في إنتاج المعاني وبناء القيم التي تحدد رؤية ومرجعية التنظيم للصراع مع خصومه، خاصة أن هذا السرد البصري هو الآخر يخضع للتبئير (وجهة النظر) انطلاقًا من ثنائية الـ (هُمْ) والـ (نحن).
- ويمكن تحليل التمثيلات الأساسية لعناصر الصورة في الخطاب الإعلامي للتنظيم من خلال العناصر الآتية: الوجود، والأهمية، والقيم.
- يُقدِّم السرد البصري الطرف الثاني على المستوى التركيبي/الإخباري "صليبيًّا" أو "مرتدًّا يتم إعدامه (بأسلوب إدارة التوحش) ردًّا على "الحملة الصليبية" التي يشنُّها الغزاة وحلفاؤهم على ديار الإسلام، ووقف توسع الدولة الإسلامية؛ وهي تملك القوة (جيشًا كاملاً) والسلطان لمواجهة خصومها حتى "تضع الحرب أوزارها". وتصبح رمزية الصورة التي تحيل على الكيانين ممثلة في التمايز أو التقابل الضدي بين الصليبي/المرتد الذي يلقى حتفه (الإعدام) على يد المجاهد (الثابت في أرضه).
- يُشكِّل (داعش) مجموعة مفارقات تتعلق بسياق ظهوره في زمن الربيع العربي، وبطبيعة كنهه السياسي، وبإرباكه لسياسات الدول الإقليمية والولايات المتحدة.
- مثَّل تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) كفاعل من غير الدول تحديًا حقيقيًّا للدولتين اللتين ينشط في إطارهما الجغرافي، العراق وسوريا؛ ففي العراق تسبَّب في الإطاحة بحكومة المالكي ومجيء حكومة جديدة، وسوَّغ التدخل الخارجي في العراق مرة ثانية.

- في سوريا أثَّر سلْبًا على مسار الثورة السورية؛ إذ دعم موقف الأسد الذي لم يكِلَّ عن ترويج روايته الخاصة عن الثورة السورية بوصفها تخريبًا يتزعمه متطرفون ظلاميون ومأجورون.
- أربك هذا التنظيم طبيعة السياسات الخارجية لباقي الدول الفاعلة في الإقليم؛ فقد وجدت الولايات المتحدة نفسها في نهاية المطاف ترسِّخ بعملياتها العسكرية ضد (داعش) أقدام الأسد مزيدًا في سوريا؛ ومن ثَمَّ تزيد من نفوذ إيران في المنطقة بطريقة أو بأخرى.
- قد تجد واشنطن نفسها مضطرة لعقد صفقات سياسية مع طهران، وكأن واقع الحال أن واشنطن تقف مع طهران والأسد في نفس الخندق.
- إن خيبة الأمل الأشد وطأة والتي عبَّر عنها بزوغ (داعش)، هي خيبة الأمل في الربيع العربي، كحركة تحررية كان يُرجى منها أن تغير وجه المنطقة العربية إلى الأبد.
- يرتبط صعود تنظيم الدولة الإسلامية بوصفه فاعلاً إقليميًّا، عابرًا للدول والمجتمعات، بعاملين رئيسين، الأول: يتمثل بالنزعة الطائفية في المنطقة الناجمة عن النفوذ الإقليمي الإيراني، والفراغ السياسي السني، وانفجار الصراعات الداخلية على أسس طائفية ودينية وعِرقية في كل من العراق وسوريا، والثاني: ينبثق من سياسات الأنظمة السلطوية وقمع الاحتجاجات السلمية وحالة الانسداد السياسي، والانقلاب على مخرجات الربيع العربي، أي: إنه مركَّبٌ على أزمة سياسية عربية.
- يمكن النظر إلى تنظيم الدولة بمنزلة نموذج من نماذج متعددة عابرة للمجتمعات، تتمثل بالجماعات الدينية والطائفية التي أصبحت فاعلاً رئيسًا في ظل حالة الفوضى السياسية والأمنية؛ فالجماعات الشيعية العراقية وحزب الله والقوى الكردية والحركات السلفية الجهادية وفروع القاعدة والحوثيون تتوافر على الشروط السياسية والمجتمعية نفسها التي أدت إلى صعود ذلك التنظيم.
- يتأسس هذا الدور السياسي والأمني والعسكري لهذه التنظيمات والجماعات على فشل الدولة الوطنية العربية في الإدماج السياسي وحماية قيم المواطنة

والقانون وسيادة حالة من الفوضى الأمنية والفراغ السياسي.

- لا تقتصر مسألة امتداد الخطر الراديكالي لـــ (داعش) إلى القوقـــاز وآســـيا الوسطى على الأخطار الأمنية ولكنها تمتد إلى ما يمكن أن تسهم فيـــه مـــن توسع أو انكماش لدول إقليمية في جوارها الجغرافي.
- إن تمدد تنظيم "الدولة الإسلامية"، سيكون له تأثيرات عابرة للإقليم تتجاوز حواف الشرق الأوسط لتمتد إلى إقليمي القوقاز وآسيا الوسطى.
- تبدو البيئة الليبية في حال استمرار الانقسام، واعدة بالنسبة للتنظيم سياســـيًّا وعسكريًّا؛ وإن كانت أرضًا غير مواتية لتشكيل حاضنة اجتماعيًّا.
- يتوقَّف تمدد التنظيم على مدى نجاح أو فشل مخرجات الاتفاق السياسي، وفي حال فشل الحل السياسي قد تتحول ليبيا إلى مركز متقدم لعمليات التنظـــيم في شمال إفريقيا.
- هناك سيناريو محتمل قد تجد فيه المجموعات التابعة لتنظيم "الدولة الإسلامية" المناخ الملائم لتنفيذ عمليات في آسيا الوسطى، والقوقاز، والعمق الروســـي، ألا وهو التدخل الروسي المباشر أو الضمني عبر دعم انقلابات أو حركـــات انفصالية في بعض دول المنطقة؛ حيث سيتمكن تنظيم "الدولة الإسلامية" من استغلال الفراغ الأمني لتنفيذ هجمات على نطاق واسع ضد أهداف حيوية (منشآت حكومية، دبلوماسية، مجمعات أمنية-عسكرية، والأهـــم أنابيـــب الطاقة).
- مع صعود خطر تنظيم "الدولة الإسلامية" في المجـــال الأوراســـي واتســـاع خلافات أنقرة مع حلفائها من الناتو، ساعدت هذه التطـــورات طهـــران في تقديم نفسها كشريك إقليمي بدلاً من تركيا، التي تتمتع بعلاقات ممتدة مـــع دول آسيا الوسطى والقوقاز بفضل الرابطة القومية.
- مع صعود خطر تنظيم الدولة تحاول روسيا استغلال مخاوف الدول ما بعـــد السوفيتية الضعيفة تجاه الصعود الراديكالي لدفعها تجاه تفعيل تعاونها في إطار المبادرات الأمنية المشتركة لتوسع موسكو من خلالها انتشـــار قوتها علـــى الأرض لحماية الحدود والمنشآت الحيوية (خاصة خطوط النفط والغاز).

- لا توجد لدى التنظيم صعوبات كبيرة في التجنيد من الأقليات المؤيدة لـه؛ لأن البيئة السياسية القمعية تساعده على إضفاء مصداقية على خطابه التعبوي. وهنا الخلل في استراتيجية احتوائه وتدميره على المدى الطويل.
- تقوم تلك الاستراتيجية حاليًا على أربعة أركان رئيسية- ركنان عسكريان/أمنيَّان وركن سياسي/إصلاحي وركن فكرى/خَطَابي: الضربات الجوية لاحتوائه على المدى القصير، والشركاء المحليين المتعاونين مع قوات التحالف لإضعافه وتدميره على الأرض على المدى المتوسط أو الطويل، ومحاولة إصلاح البيئات السياسية من خلال التسويات و/أو المصالحات و/أو الديمقراطية لخلق البيئة السياسية والاجتماعية الوائدة لإعادة إنتاج التنظيم، وإنتاج الأيديولوجيات والخطابات المضاد للوقاية من أفكار التنظيم والسلوكيات المترتبة عليها على المدى الطويل.
- تتعارض الأركان كلها مع بعضها البعض. وإن كان أشدهما تعارضا هما الركنين الثاني والثالث. فاعتبار أنظمة ارتكبت مجازر ضد شعوبها وجرائم ضد الإنسانية "شركاء" في مكافحة الإرهاب (وهو بعض ما يترتب على الركن الثاني)، هو بذاته ما سيضرب الركن الثالث من الاستراتيجية على المدى الطويل. وبالتالي فإن هزيمة "تنظيم الدولة" عسكريًّا- وهي بحد ذاتها نتيجة لا يجب النظر إليها على أنها إنجاز تكتيكي/ميداني كبير نظرًا للفوارق الهائلة في العدد والعدة والعتاد -قد تعالج مؤقتًا عارضًا من عوارض الأزمة السياسية في المنطقة، ولكن جذور الأزمة تبقى قائمة (إلا في حالة نجاح الركن الثالث، وهو بعيد عن التحقيق حتى الآن). وبالتالي فإن تلك الجذور ستولد عارضًا آخر قد يكون أكثر تطرفًا وأشد عنفًا وصلابًا.
- إن صعود هذا التنظيم، محليًّا وإقليميًّا، ليس طارئًا وهزيمته تتجاوز الجانب العسكري والأمني، إلى مواجهة الشروط الموضوعية السياسية التي تقف وراءه ووراء التنظيمات والنماذج الشبيهة.
- من الضروري أن تتم قراءة هذا الفاعل السياسي الجديد في إطار العنف السلطوي، سواء كان ذا طابع طائفي، مثل: العراق وسوريا، أو استبدادي،

كما هي الحال في مصر والجزائر والدول العربية الأخرى، وفي إطار الأزمات البنيوية التي تعاني منها الدول العربية، وتخلق مشاعر شعبية جامحة للتهميش والإقصاء وغياب الأفق السلمي والظروف الاقتصادية والاجتماعية الطاحنة.

- من الضروري، النظر إلى صعود تنظيم الدولة في سياق الفوضى الطاحنة في ليبيا، والفراغ السياسي ونمو الجماعات المرتبطة بالسلفية الجهادية هناك، وفي صحراء سيناء، وفي اليمن مع سيطرة الحوثيين على صنعاء، ومع الأزمة البحرينية والأزمات الداخلية العربية، فهنالك اليوم حالة جديدة متنامية من تفكيك المجتمعات وانهيار السلطة الأخلاقية للدولة، والعودة إلى الأشكال الأولية من التعبير عن الهوية.
- مثل هذه المناخات تخلق جاذبية لنموذج الدولة الإسلامية وقابلية لاستنساخه وتطبيقه في العديد من المجتمعات، طالما أن المسارات البديلة مغلقة إلى الآن، فليست خطورة هذا التنظيم أنه اجتاز الحدود وأقام كيانًا عابرًا لها، ومتوحشًا في سلوكه مع الخصوم، بل إنه أصبح نموذجًا للوعي الشقي السلبي ولحالة المجتمعات العربية والمسلمة.
- أصبح هذا التنظيم "نموذجًا"، وقد وجدنا كيف سعت جماعات أخرى في ليبيا واليمن ومصر إلى استنساخه، فطالما أن الأزمة السياسية السُّنِّية لم تُحل، والأزمة السلطوية العربية قائمة، فإن هذا التيار والتيارات الأخرى، سواء كانت شيعية أو عِرقية أو غيرها ستجد فرصةً للنمو والصعود والتكيف مع الضغوط والظروف المختلفة، وإذا تراجعت في مكان ستنتشر في مكان آخر.
- إن النجاح الفعلي، طويل المدى، للحرب الراهنة، لن يتحقَّق إلا بشرط رئيس وهو فكُّ الاشتباك بين تنظيم الدولة الإسلامية والمجتمع السنِّي، ومدى قناعة المجتمع السني بالانقلاب مرة أخرى على التنظيم، كما حدث في العام 2007 مع تجربة الصحوات.
- تمر المنطقة بأسرها بمرحلة انتقالية تشهد انهيارًا للدولة القُطرية ومنظومتها السياسية، وهي حالة تتجاوز العراق وسوريا إلى أغلب دول المنطقة؛ إذ نجد حالة الفوضى وعدم الاستقرار تسود في اليمن وليبيا ولبنان وصحراء سيناء

في مصر، في مقابل حالة صعود للميليشيات العسكرية ذات الطابع الطائفي أو الديني أو العِرقي.

- إن القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية عسكريًّا لن يخلق حالة من الاستقرار الإقليمي ولن ينقذ الدولة القُطرية العربية؛ إذ تؤشِّر المعطيات الواقعية إلى أننا أمام مرحلة انهيار للتوازنات القديمة من دون خلق آفاق سلمية بديلة، وهي التي كان يمكن أن توفرها الثورات الديمقراطية العربية.
- يبدو سيناريو الفوضى والعنف والتفتيت السياسي والجغرافي على أسس بدائية هو السيناريو المتوقع في المدى المنظور، طالما أن البديل الديمقراطي الوطني التوافقي ليس ناجزًا بعدُ في كثير من الدول والمجتمعات العربية؛ وذلك يعني الدوران في حلقة من الصراعات والأزمات الداخلية والإقليمية الطاحنة.